التقرير السنوي 2017

بنك الاردن
Bank of Jordan

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	8
كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
تقرير مجلس الإدارة 2017	11
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	37
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017	113
الحاكمية المؤسسية	145
الإفصاح والشفافية	179
شبكة فروع بنك الأردن	181

بنك الأردن
شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13,
رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني
صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: 5696277 6 962+ فاكس: 5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo
الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com
Call center: +962 6 580 7777

حضرة صاحب الجلالة
الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ
ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن

الأعضاء
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار
السيد محمد أنور مفلح حمدان
السيد حسام راشد رشاد مناع
السيد وليد محمد جميل الجمل / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
السيد وسام ربيع صعب

المدير العام بالوكالة
السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات
السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي
بنك الأردن الكرام ،،،

يسرني أن أرحب بكم في اجتماعنا السنوي الذي نستعرض فيه أبرزَ نتائج مجموعة بنك الأردن ومسيرةَ إنجازاتها على مدى عام 2017. والذي شكّل قاعدةَ بناءٍ للارتقاء والتميز في الخدمات المقدمة لعملائنا.

إن التحديات التي عايشها القطاع المصرفي في العام 2017 لم تكن عائقاً أمام البنك لتسجيل نتائج نوعية تدل على كفاءة ونجاعة السياسات الائتمانية والاستثمارية التي يطبقها. حيث بلغ صافي إيرادات البنك من الفوائد والعمولات 127.2 مليون دينار محققاً نمواً بنسبة 9.4% مقارنةً بالعام 2016. كما سجل صافي الربح العائد لمساهمي البنك 46.8 مليون دينار بنمو بلغ 13% مقارنةً بالعام الماضي 2016. وتأسيساً على هذه النتائج فقد حافظ البنك على مراتبَ متقدمةٍ في مؤشر العائد على متوسط الأصول ومتوسط حقوق مساهمي البنك ليسجل كلٌّ منهما 1.86% و11.15% على التوالي في نهاية عام 2017.

لقد قام البنك في نهاية شهر كانون الأول من العام الماضي 2017 ببناء خطته الاستراتيجية 2020 والتي تستهدف بمرحلتها الأولى قطاعَ الأفراد. وجاء إعدادُ الخطة الاستراتيجية بهدف الارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي مفهومَ الجاهزية من خلال تقديم الخدمة في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل، وبما يحقق مبدأ التفوق الذي يتبناه البنك والذي يتوجب أن ينعكس على خدمة العميل في كافة منافذ التوزيع. مع الأخذ بعين الاعتبار الاستجابةَ لعدد من المتغيرات التي تشهدها الصناعة المصرفية من تسارعٍ وتيرة المنافسة، وارتفاعِ مستوى توقعات العملاء، والتغيرات التكنولوجية. حيث تم إعداد هذه الخطة الطموحة لتحاكي هذه المتغيرات وترسمَ طريقَ البنك نحو التفوق للفترة الممتدة من العام 2018 وحتى العام 2020.

وانسجاماً مع توجهات البنك الاستراتيجية في التوسع الإقليمي والتنويع في مصادر الدخل، فقد استكملنا تأسيسَ فرعٍ إقليمي لبنك الأردن في مملكة البحرين لمزاولة الأعمال المصرفية في قطاع الجملة والذي باشر عمله خلال شهر كانون ثاني 2018 مما سيعزّز انتشار البنك الإقليمي، ويمنحنا فرصةً لتوسعة مجال خدماتنا ونشاطاتنا وعلاقاتنا مع البنوك والشركات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعودة على أداء البنك المالي، فقد واكبت مجموعة بنك الأردن حركةَ التطور الاقتصادي في الدول التي تعمل بها، فبلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي 1,447.2 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 18%، توجهت لتمويل مجموعةٍ مستهدفةٍ من القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وعلى صعيد ودائع العملاء فقد سجلت 1,845.8 مليون دينار ونمت بحوالي 15% مقارنة بنهاية عام 2016. كما سجلت موجودات البنك نمواً بنسبة 9.7% لتصل إلى 2,565.1 مليون دينار كما في نهاية عام 2017. وتعززت حقوق مساهمي البنك لتسجل 433.7 مليون دينار بنمو بلغ 7%. أما على صعيد مؤشرات الملاءة المالية فقد بلغت نسبةُ كفايةِ رأس المال 19.08% متجاوزة نسبةَ كفاية رأس المال البالغةَ 14.125% لعام 2017 حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية. كما انخفضت نسبة التسهيلات غيرِ العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) من 4.59% في نهاية عام 2016 إلى 4.50% في نهاية عام 2017. كما بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) 125.36% مقابل 112.21% للعام الماضي 2016.

السادة المساهمين الكرام ،،،

إن حرص البنك على تقديم أفضل الخدمات للعملاء كانت حافزاً لطرح مجموعة من البرامج والحملات الخاصة بمنتجات خدمات الأفراد في مجال الادخار والإقراض. هذا إلى جانب سعيه لتطوير الخدمات المقدمة من القنوات الإلكترونية حيث تم إطلاقُ بنك الإنترنت المطور وبحلّته الجديدة. كما تم تطويرُ الخدمات المقدمــة للعمـلاء من خلال القنوات الإلكترونية والقنوات غير التقليدية لتكون أكثرَ فاعليةً، وتوفيرُ أفضلِ الخدمات للعملاء وتخفيضُ تكلفتِها. وضِمنَ هذا السياق فقد عمل البنك على تطبيق نظامٍ جديدٍ لمركز الخدمة الهاتفية بهدف رفع مستوى الخدمة المقدمة لعملائه، وذلك بالتوازي مع إطلاق مركز الخدمة الهاتفية في فلسطين ليكون فعالاً للعملاء داخل وخارج الأراضي الفلسطينية.
وبهدف الارتقاء بمنظومة الدفع الإلكترونية في البنك، وتوفيرِ حلولٍ مصرفيةٍ متقدمةٍ للعملاء بما يحقق السهولةَ والأمان في تعاملاتهم المصرفية، فقد تم توقيعُ اتفاقيةِ شراكةٍ استراتيجيةٍ طويلةِ الأجل مع شركة ماستركارد. حيث ستتيح هذه الاتفاقية توفير منتجات ماستركارد للدفع، بما في ذلك إصدارُ بطاقاتِ الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية للعملاء.

وتأكيداً على تميّز البنك في مواكبة وتقديم الحلول المصرفية الشاملة التي تلائم حاجاتِ ورغباتِ العملاء في جميع القطاعات، فقد حصل بنك الأردن على جائزة التميز في مواكبة الحلول المالية الشاملة لعام 2017 من اتحاد المصارف العربية، خلال الحفل التكريمي الذي أقامه الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب.

وفي جانب مواكبة البنك لاحتياجات عملائه في تنفيذ عمليات التسوّق عبرَ الإنترنت وفي ظل تزايد حجم التجارة الإلكترونية فقد كان بنك الأردن سباقاً في تطبيق خدمة "كلمة السر لمرة واحدة" لجميع عملائه حاملي البطاقات الائتمانية، بحيث تكون عمليةُ تسوقهم الإلكترونية أكثرَ أماناً وسهولة. وفي هذا المجال أيضاً تم تفعيل البطاقات الائتمانية للعملاء على الإنترنت بشكل تلقائي مما أتاح للعملاء حاملي البطاقات الائتمانية إجراءَ عملياتِ التسوق عبر الإنترنت بكامل سقوف بطاقاتهم الائتمانية بسهولةٍ ويُسرٍ ودونَ الحاجة إلى زيارة فروع البنك أو الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية. هذا وقد حصل البنك على جائزة التميز في تطبيق هذه الخدمة "كلمةُ السر لمرة واحدة" في العام 2017 كأول بنك في الأردن يقدم هذه الخدمة، وذلك خلال مؤتمر الدفع الإلكتروني الذي أقيم تحت رعاية البنك المركزي الأردني.

إن التزامَ البنك بتطوير منظومة إدارة المخاطر والامتثال تشكل منهجاً رئيساً في كافة أعماله لما يحققه ذلك من تعزيز لقدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر. حيث تَمّ العملُ على المباشرة بتلبية متطلبات تطبيق تعليمات حاكميةِ وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبةِ لها. كما تَمّ تحديثُ سياسة مخاطر العمليات بما يتواءم مع هذه التعليمات. هذا وقد استمر البنك بتطبيق السياسات والأنظمة التي تضمن توفيرَ الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء، وفي هذا الجانب فقد تَمّ الحصول على شهادة الامتثال الخاصة بأمن بيانات البطاقات والدفع المعيارية الإصدار 3.2.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية، فقد أولى المجلسُ كلَّ العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمالَ البنوك في الدول التي يتواجد فيها البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي. وفي هذا السياق تَمّ تعديلُ واعتمادُ دليلِ الحاكمية المؤسسية وإعادةُ تشكيلِ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

هذا وقد واصل البنك تطبيقَ أحدثِ التقنيات وتنفيذَ مشاريع تستهدف الارتقاءَ بالبنية التحتية التكنولوجية وأنظمة الاتصالات في البنك بما يحقق الكفاءةَ والفعالية ويقلّل المخاطر. كان أبرزُها في مجالِ تحديثِ الأنظمة البنكية، وتطبيقِ أنظمةٍ جديدةٍ أسهمت في تسريع تنفيذ الموافقات الائتمانية ومتابعتها، بالإضافة إلى تطبيق وتحديث أنظمة معلوماتٍ جديدةٍ في الأردن والفروع الخارجية. ومن أجل الارتقاء بالخدمات ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبّي مفهومَ الجاهزية بتقديم المنتجات والخدمات في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل، فقد تَمّ إعادةُ تنظيم بعض الدوائر استناداً لمبدأ إعادة هندسة العمليات بشكل يجعل أداء المهام أكثر انسيابية ومرونة واستجابةً للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية، ويسهم في رفع الكفاءة والفاعلية في العمل، وتوفير قيمة مضافة بشكل يحقق للبنك ميزة تنافسية من خلال تطبيق أحدث الممارسات العملية والعالمية في هذا المجال.

السادة المساهمين الكرام ،،،

إن تنفيذ استراتيجية البنك 2020 تعتمد على بناء فريق مؤهل يتبنى مفهوم التفوق في كافة مناحي الأعمال والعمليات الداخلية والخارجية ويكون قادراً على إحداث النقلة النوعية المطلوبة في خدمة العميل للارتقاء بمستوى الخدمة والأداء الكلي للبنك وبما يعزز مركزه التنافسي. وتأسيساً على ذلك تم المباشرة في تنفيذ مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تُعنى بالارتقاء بالموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، والتي سيكون لها أثرها على المؤسسة على المدى المتوسط والطويل الأجل. حيث شهد عام 2017 إطلاق مشروع الجدارات السلوكية والذي يعتبر المشروع الأول من نوعه على مستوى البنوك العاملة في الأردن. وسوف يشكل هذا المشروع البنية التحتية الأساسية لتطوير عمليات الموارد البشرية على مستوى مجموعة بنك الأردن. وتأسيساً لتطوير إدارة المعرفة في المجموعة فقد تم تأسيس برامج تدريبية متقدمة سيكون لها أثر مباشر على أداء الموظفين في تعزيز مهاراتهم البيعية وتطوير مهارات التحليل المالي والائتماني؛ حيث قام البنك بتأسيس "أكاديمية بيع" و"أكاديمية ائتمان" بالتعاون مع شركات رائدة في هذا المجال.

السادة المساهمين الكرام ،،،

لا يخفى علينا جميعاً حجم التحديات التي تواجهها دول المنطقة نتيجة استمرار الظروف الإقليمية غير المواتية. وانطلاقاً من وعي وإدراك البنك لهذه التحديات فإننا سنكمل مسيرة الإنجاز ونبني عليها بجهود فريق عملنا والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للعملاء من خلال قنوات التوزيع التقليدية والإلكترونية. وبالنظر إلى ما سيتم إنجازه في عام 2018 فإننا نستهدف الاستمرار بدورنا الريادي والتنموي في الدول التي نتواجد بها، من خلال تقديم منتجات وخدمات بجودة عالية ترتقي لمستوى توقعات شرائح العملاء المختلفة، وتحقيق أفضل العوائد للمساهمين.

واستناداً إلى النتائج التي تحققت خلال العام 2017، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي الختام، فإنني أتقدم بالشكر لمجلس الإدارة على دعمهم وجهودهم المبذولة على مدى العام المنصرم، وأتقدم بالشكر أيضاً لمساهمينا وعملائنا على ثقتهم والتزامهم مع مؤسستهم بنك الأردن. وكل التقدير لفريق موظفينا المميز وإدارتنا التنفيذية الذين ساهموا في تحقيق هذه الإنجازات. كما أعبر عن تقديري لجهود المؤسسات الوطنية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق
شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2017

الأداء الاقتصادي 2017

الأنشطة والإنجازات 2017

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017

أهداف خطتنا المستقبلية 2018

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017

الأداء الاقتصادي 2017

شهد عام 2017 استمراراً لحالة عدم اليقين في المنطقة والانعكاسات السلبية للظروف الإقليمية المتوترة. والتي أدت إلى تواضع النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع المديونية إلى مستويات قياسية، والأعباء الكبيرة الناجمة عن استضافة اللاجئين السوريين. هذا بالإضافة إلى تأثر المعابر الحدودية نتيجة الاضطرابات التي ما زالت تؤثر على نشاط التجارة البينية بين الأردن والدول المحيطة، مع الأخذ بالاعتبار إعادة فتح معبر طريبيل في نهاية آب 2017، الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس على عودة النشاط التصديري للعراق بالعام 2018، حيث تم أيضاً إعفاء حوالي 371 سلعة أردنية مصدّرة للعراق من الرسوم الجمركية العراقية اعتباراً من مطلع العام 2018.

وبخصوص أداء الاقتصاد الكلي فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمعدل 2.1% خلال النصف الأول من عام 2017، وهو نفس معدل النمو المسجل خلال ذات الفترة من عام 2016. في حين سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل 3.6% خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل معدل 3.5% خلال نفس فترة المقارنة من عام 2016. كما سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بمبلغ 782.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2017 بنسبة نمو بلغت 29.4% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016. وسجلت مقبوضات السفر ارتفاعاً بنسبة 12.1% لتصل إلى 2.5 مليار دينار في نهاية التسعة شهور الأولى من عام 2017. كما سجلت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 2.2 مليار دينار بارتفاع طفيف بلغ 0.4% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016.

أما بخصوص معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، فقد سجل خلال الشهور الأحد عشر الأولى لعام 2017 ما نسبته 3.3% مقابل - 0.9% خلال نفس الفترة من عام 2016. وهذا الارتفاع كان بشكل رئيسي بأثر ارتفاع أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على الأسعار محلياً. وفيما يتعلق بمعدل البطالة فقد ارتفع إلى حوالي 18.5% في الربع الثالث من عام 2017 مقارنةً بمعدل بلغ 15.9% في الربع ذاته من عام 2016.

كما سجلت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2017 ما قيمته 11.7 مليار دولار بنسبة تراجع 9% عن نهاية عام 2016. هذا وبلغ اجمالي الدين العام في نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما قيمته حوالي 27.2 مليار دينار أو ما نسبته 95.3% من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2017 مقارنة مع 26.1 مليار دينار أو ما نسبته 95.1% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016. كما سجل عجز الموازنة بعد المنح الخارجية ما مقداره 881.2 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 وبنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2017 مقابل 671.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016 وبنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي لنهاية تشرين الأول 2016.

هذا وقد خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني تصنيف الأردن من -BB إلى +B مع نظرة مستقرة. وقد جاء هذا التخفيض في ضوء ارتفاع حجم الدين العام مع استمرار الاحتياجات التمويلية المتنامية والاقتراض الخارجي والمحلي، وارتفاع كلفة الاقتراض في ظل توقع تراجع المنح الخارجية للأردن.

أما على صعيد أبرز مؤشرات القطاع المصرفي فقد وصلت ودائع العملاء إلى مستوى 32.9 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2017. كما سجلت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 7.3% لتصل إلى 24.6 مليار دينار. كما بلغت موجودات القطاع المصرفي 48.9 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2017.

الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2017 نمواً بنسبة 2.1% مقابل نفس النسبة المتحققة خلال الفترة ذاتها من عام 2016. جاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لتحقيق القطاعات الاقتصادية تفاوتاً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2017، فقد سجل قطاع "التعدين والمحاجر" نمواً بنسبة 23.9% مقابل انخفاض بنسبة 18% في الفترة ذاتها من عام 2016، و"قطاع الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح" الذي نما بنسبة 4.3% مقابل نمو بنسبة 4.2% خلال نفس فترة المقارنة، كما ونما "قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية" بنسبة 4% مقابل نمو بنسبة 3.5%، أما "قطاع التجارة والفنادق والمطاعم" فقد سجل نمواً بنسبة 1.3% للنصف الأول من عام 2017 مقابل نمو بلغ 1.2%، في حين نما "قطاع الصناعات التحويلية" بنسبة 1.1% مقابل نمو بنسبة 0.8% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2016.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2017 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016، حيث نما "قطاع الزراعة" بنسبة 5.9% مقابل 6.6% خلال نفس الفترة من عام 2016، ونما "قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال" بنسبة 3.3% مقارنةً بنمو بلغ 3.7% في نفس الفترة من العام السابق، و"قطاع الكهرباء والمياه" نما بنسبة 2.8% خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل نموه بنسبة 14.1% في الفترة ذاتها من العام 2016، وأما "قطاع النقل والاتصالات" نما بنسبة 1.8% مقابل 3.3%، و"قطاع الخدمات الحكومية" فقد نما بنسبة 1.2% مقابل نمو بنسبة 1.4% في نفس الفترة من العام السابق، في حين سجل "قطاع الإنشاءات" انخفاضاً بنسبة 0.4% خلال النصف الأول من عام 2017 مقابل نمو بنسبة 1.7% خلال ذات فترة المقارنة. هذا وقد شهد "قطاع الخدمات المنزلية" ثباتاً في أدائه خلال النصف الأول من عام 2017 حيث نما بنسبة 0.4% مقابل نفس نسبة النمو خلال نفس الفترة من عام 2016.

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017، فقد سجل ما نسبته 3.3% مقابل - 0.9% خلال نفس الفترة من عام 2016. ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع مجموعة النقل بنسبة 13.0%، والإيجارات بنسبة 2.5%، والتبغ والسجائر بنسبة 8.0%، والخضروات والبقول الجافة والمعلبة بنسبة 5.2%، والصحة بنسبة 8.7%. في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 5.5%، والفواكه والمكسرات بنسبة 3.2%، والملابس بنسبة 2.9%، والحبوب ومنتجاتها بنسبة 0.2%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) 2012 - 2017

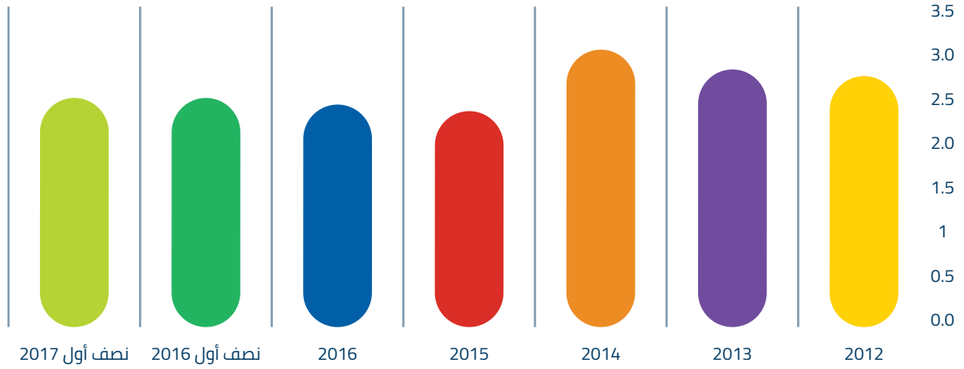

المالية العامة:

بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 5.7 مليار دينار مقابل 5.6 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2016 أي بارتفاع مقداره 79.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.4%، حيث بلغت المنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 209.9 مليون دينار مقابل 346 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 ما مقداره 5.5 مليار دينار مقابل 5.3 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2016، أي بارتفاع مقداره 215.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 27.8 مليون دينار وارتفاع الإيرادات الأخرى بحوالي 191 مليون دينار. واسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة بعد المساعدات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 بحوالي 881.2 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 671.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2016.

بلغ إجمالي الإنفاق خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 حوالي 6.6 مليار دينار مقابل 6.3 مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2016 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 289.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.6%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 234.7 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 54.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.9%. وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2017 نحو 27.2 مليار دينار أو ما نسبته 95.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 95.1% في نهاية عام 2016، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 6.7 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول 2017. وفيما يتعلق بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي) فقد بلغ 25.7 مليار دينار أو ما نسبته 90.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية تشرين الأول 2017 مقابل بلوغه حوالي 24.1 مليار دينار أو ما نسبته 87.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016.

القطاع النقدي والمصرفي:

أظهر أداء القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2017 قدرته على تحقيق معدلات نمو إيجابية وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي يواجهها النمو الاقتصادي. حيث يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بمؤشرات متانة مالية جيدة. كما تلتزم البنوك بتطبيق أفضل النماذج لتطوير منظومة إدارة المخاطر بما يرتقي بقدرة البنوك على تحمل الصدمات المحلية والخارجية.

لقد استمر البنك المركزي الأردني بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وزيادة جاذبية الدينار كملاذ آمن للمدخرات المحلية والخارجية. كما تم خلال عام 2017 إطلاق استراتيجية الاشتمال المالي من البنك المركزي الأردني، والتي تتضمن تنفيذ سياسات وبرامج ومبادرات وطنية شاملة ومعززة للنمو الاقتصادي، حيث أن الأردن أول دولة عربية تطلق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي.

كما وأصدر البنك المركزي الأردني تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً "Domestic Systemically Important Banks" التي تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية - البنوك كبيرة الحجم ذات الحصة السوقية المرتفعة والترابط الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على المستوى المحلي- في المحافظة على سلامة ومتانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهريـــة على استقرار النظـــام المالـــي والاقتصـــاد بشكل عام، وذلك انسجاماً مع الممارسات الدولية في هذا الخصوص. وضمن هذا السياق وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بإطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، فقد تم منح البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي مهلة عام ونصف للإلتزام بالمتطلبات النوعية المطلوبة منها المتعلقة بالحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر وخطط الإنعاش، أما متطلبات رأس المال الإضافي فتبدأ بشكل تدريجي مع نهاية عام 2017 وحتى نهاية عام 2020.

وفي سبيل المحافظة على مرتكزات الاستقرار المالي والنقدي في المملكة، بما في ذلك استقرار المستوى العام للأسعار، وانسجاماً مع التطورات في أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية والأسواق المالية في المنطقة، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية أربع مرات خلال العام 2017 وبواقع 125 نقطة أساس. مع الإبقاء على أسعار الفائدة على برنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية المستهدفة دون تغيير.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 11.7 مليار دولار أمريكي حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2017 وبنسبة تراجع بلغت حوالي 9% مقارنة بنهاية عام 2016. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية العشرة شهور الأولى من عام 2017 انخفاضا بنسبة 0.22% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية عام 2016 لتصل إلى حوالي 32.8 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 30 مليون دينار وبنسبة 0.1% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2017 مقارنةً مع نهاية عام 2016 لتصل إلى 32.9 مليار دينار، حيث ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 5.3% لنفس الفترة لتبلغ حوالي 7.3 مليار دينار، وانخفضت ودائع الدينار بمبلغ 339.6 مليون دينار لتبلغ قيمتها حوالي 25.6 مليار دينار. أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 7.3% مقارنةً برصيدها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 24.6 مليار دينار. ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد سجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة أعلى نسبة نمو فبلغت 22%، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة نمو بلغت 13.6%، كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الانشاءات بحوالي 12%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة بحوالي 10.7%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى 48.9 مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 1.12% مقارنةً برصيدها في نهاية عام 2016.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي

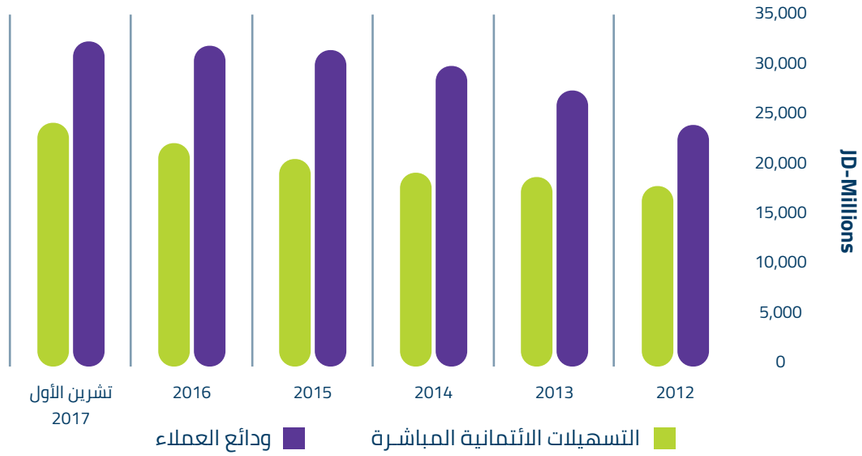

وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهدت تفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2017، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب في نهاية شهر تشرين الأول 2017 ما نسبته 0.27%، وعلى ودائع التوفير ما نسبته 0.54%، وعلى الودائع لأجل ما نسبته 3.69%، بارتفاع بلغ نقطة أساس واحدة لودائع الطلب، وانخفاض نقطتي أساس لودائع التوفير، فيما ارتفعت على الودائع لأجل بمقدار 65 نقطة أساس مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات في نهاية شهر تشرين الأول 2017 فقد بلغ 8.63% للجاري مدين بارتفاع 103 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية عام 2016، وارتفع على القروض والسلف بمقدار 92 نقطة أساس ليصل إلى 8.75%، فيما انخفض على الكمبيالات المخصومة بمقدار 75 نقطة أساس ليسجل 9.67% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2016.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تفاوتاً في أداء مؤشراتها خلال عام 2017 في ظل الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية والدول المحيطة بالأردن وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل عام وتوجهات المستثمرين بشكل خاص. وعلى الرغم من ذلك فقد سجل حجم التداول ارتفاعاً بمبلغ 644.6 مليون دينار وبنسبة 29.9% خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017 مقارنةً بحجم التداول خلال نفس الفترة من عام 2016، ليبلغ حوالي 2.8 مليار دينار. وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد انخفضت إلى 16.7 مليار دينار في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017، أي بنسبة 2.8% مقارنةً مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال نفس الفترة من عام 2016. وانخفض الرقم القياسـي العـام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017 إلى 3,963.8 نقطة مقارنة بـ 4,037.8 نقطة خلال نفس الفترة من عام 2016، وبنسبة بلغت 1.8%. وبلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعام 2017 ما نسبته 48.5% من إجمالي القيمة السوقية مقارنةً مع مساهمة بلغت 49.2% خلال نفس الفترة من عام 2016.

التجارة الخارجية:

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة الثمانية شهور الأولى من عام 2017 بمقدار 464 مليون دينار وبما نسبته 3.9% مقارنة مـع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 12.4 مليار دينار. فيما سجلت الصادرات الوطنية انخفاضاً بحوالـي 19.6 مليون دينار خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 2.9 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدَّر لها وبنسبة 24.9% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق السعودي في المرتبة الثانية وبنسبة 13.1%. كما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة الثمانية شهور الأولى من عام 2017 بمبلغ 484 مليون دينار وبما نسبته 5.3% لتصل إلى حوالي 9.5 مليار دينار. وقد استحوذ سـوق الصين الشعبية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورَد منها وبنسبة 14.2% من إجمالي المستوردات، يليه السوق السعودي بنسبة 12.1%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذت وسائط النقل وقطعها على ما نسبته 27.6% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 2.62 مليار دينار تقريباً، بالمقابل استحوذ النفط الخام ومشتقاته على ما نسبته 15% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 1.4 مليار دينار، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميـزان التجـاري إلـى 6.08 مليار دينار وبنسبة 10.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016.

تطور حجم الصادرات الكلية والمستوردات والميزان التجاري

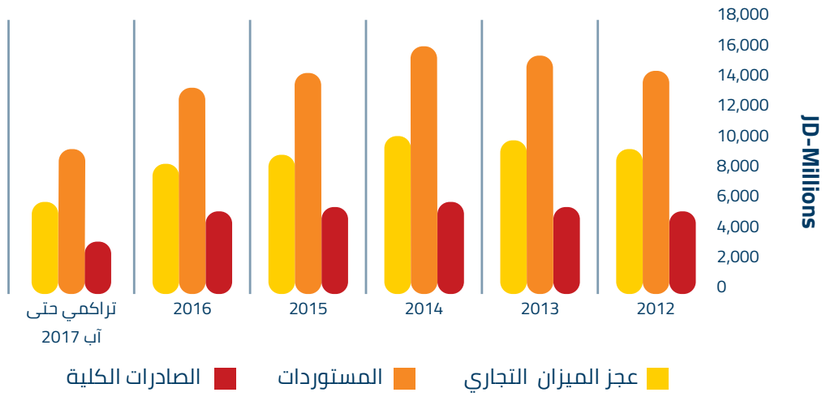

الأداء الاقتصادي 2018:

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً يصل إلى 3.5% في عام 2017 و 3.6% في عام 2018؛ فمن المتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً في النمو لتصل إلى ما نسبته 2% مع نهاية عام 2017, كما يتوقع أن تبلغ نسبة النمو 1.9% في العام 2018. اما اقتصادات البلدان الصاعدة والنامية من المتوقع أن تسجل نمواً نسبته 4.6% في عام 2017, بينما من المتوقع أن يرتفع النمو في عام 2018 ليصبح 4.8%.

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني واستناداً إلى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي, فإنه يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.3% لعام 2017 و 2.5% لعام 2018. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فمن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.6% لعام 2017 و 5.1% لعام 2018. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة 2.5% في عام 2018.

واستناداً إلى قانون الموازنة العامة لعام 2018 فقد تم تقدير الإيرادات العامة بمبلـــغ 8.5 مليار دينار موزعاً بواقع 7.8 مليار دينار للإيرادات المحلية و 700 مليون دينار للمنح الخارجية. أما في جانب النفقات, فقد قدّر إجمالي النفقات لعام 2018 بنحو 9 مليار دينار بارتفاع مقداره 552 مليون دينار وتوزعت هذه النفقـات بواقـــع 7.9 مليار دينـــار للنفقات الجاريـــة و 1.15 مليار دينار للنفقات الرأسمالية. وترتيباً على ذلك, قدّر العجز المالي بعد المنح الخارجية بنحو 523 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 752 مليون دينار معاد تقديره لعام 2017 أو ما نسبته 2.6% من الناتج. أما قبل المنح, فقد قدّر العجز بنحو 1.2 مليار دينار أو ما نسبته 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.6 مليار دينار معاد تقديره في عام 2017 أو ما نسبته 5.5% من الناتج عام 2017.

واشتمل قانون الموازنة العامة لعام 2018 على عدة مرتكزات كان أبرزها تطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد الموازنات الرأسمالية للمحافظات, ومواصلة العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام؛ من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة. هذا بالإضافة إلى تفعيل دور وحدة إدارة الاستثمارات العامة في إدارة وتوجيه الموارد المالية لتحسين كفاءة الاستثمار الرأسمالي. إلى جانب تحسين بيئة الأعمال بهدف إيجاد بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

كما سيتم الاستمرار في إعادة هندسة الإجراءات الحكومية وأتمتتها وزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية. إضافةً إلى ذلك سيتم العمل على تقوية شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تبني أسلوب إيصال الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلاً من استخدام أسلوب دعم السلع واختيار الآليات المناسبة لإيصال هذا الدعم.

وعلى صعيد القطاع النقدي والمصرفي من المتوقع أن تحافظ الاحتياطيات الأجنبية على مستويات مريحة. بالإضافة إلى استقرار نسبة الدولرة في الاقتصاد, والتوجه لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار, وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص. مع استمرار محافظة القطاع المصرفي على متانة مؤشراته المالية, حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.5%, ونسبة السيولة القانونية 137.8% كما في نهاية عام 2016 (حسب أحدث بيانات صادرة لتاريخه).

الأنشطة والإنجازات 2017

حقق بنك الأردن خلال سنة 2017 نتائج نوعية وكمية طيبة, أضافت إلى سجل إنجازاته مستويات جديدة فيما يتعلق بالنمو والتطور في مختلف الأصعدة والمجالات الإدارية والخدمية والتشغيلية والمالية, مما عزز من مركزه التنافسي كمؤسسة مالية عريقة ذات مستوى رفيع على المستوى المحلي والإقليمي. لقد واظب البنك على تنفيذ عدة مشاريع استراتيجية تتمحور حول الارتقاء بالخدمات المصرفية المقدمة لمختلف الفئات والشرائح من العملاء, حيث يقدّم البنك حلولاً مالية ومصرفية شاملة تلبّي احتياجات العملاء بأعلى مستويات الجودة والتميز, كما يحرص على مواكبة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي تشهدها الصناعة المصرفية في العالم. وفي سياق توجّهات البنك الاستراتيجية وأهدافه الرامية إلى التوسّع الإقليمي في المنطقة, والتنويع في مصادر الدخل وإيجاد حلول مالية ومصرفية تلبي كافة الاحتياجات لمختلف الشرائح في المناطق التي يعمل بها, فقد عمل البنك على الحصول على الموافقات اللازمة لتأسيس فرع wholesale في مملكة البحرين والذي باشر عمله خلال شهر كانون الثاني 2018, مما سيسهم في تعزيز تواجد بنك الأردن على المستوى الإقليمي. كما سيعمل البنك من خلال فرعه في البحرين على توسيع خدماته المصرفية للمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وقد قام البنك ببناء خطة استراتيجية للفترة 2018-2020. والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية, وبما يلبي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة في الوقت والمكان والسرعة التي يحتاجها العميل, وبما يحقق مبدأ التفوق الذي يتبناه البنك والذي يتوجب أن ينعكس على خدمة العميل في كافة منافذ التوزيع. وهذا أيضاً يتطلب وجود فريق مؤهل يتبنى مفهوم التفوق في كافة مناحي الأعمال والعمليات الداخلية والخارجية ويكون قادراً على إحداث هذه النقلة النوعية في خدمة العميل للارتقاء بمستوى الخدمة والأداء الكلي للبنك وبما يعزز مركزه التنافسي.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم استقراء المتغيرات الاقتصادية والسياسية, وأثر ذلك على مجمل الأداء الاقتصادي لدول المنطقة وانعكاساتها على أداء القطاع المصرفي في الأسواق التي يعمل بها البنك, بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توقعات النمو على المستوى العالمي والمحلي حيث تعتبر هذه المتغيرات جزءاً من عناصر التحليل الأساسي للبيئة الخارجية العامة والخاصة ضمن الخطة الاستراتيجية 2018-2020. وتأكيداً على تميّز البنك في مواكبة وتقديم الحلول المصرفية الشاملة التي تلائم حاجات ورغبات العملاء في جميع القطاعات حصل بنك الأردن على جائزة التميز في مواكبة الحلول المالية الشاملة لسنة 2017 من اتحاد المصارف العربية, خلال الحفل التكريمي الذي أقامه الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب. كما حصل البنك على جائزة التميز في تطبيق خدمة الـ OTP (One –Time Password) لجميع عملائه حاملي البطاقات الائتمانية كونه أول بنك في المملكة قام بتطبيق هذه الخدمة بالعام 2017 وذلك خلال مؤتمر الدفع الإلكتروني الذي أقيم تحت رعاية البنك المركزي الأردني وبعنوان (منظومة المدفوعات للأمام من أجل غد أفضل).

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2017 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء المتفوق, إلى جانب تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية على مستوى الأسواق التي يعمل فيها البنك. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية, فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 115.259%. كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 4.5% مقارنة بنسبة بلغت 4.59% في سنة 2016. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى 125.36% لسنة 2017 مقارنة بنسبة بلغت 112.21% في سنة 2016.

أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2017 تحقيق صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 46.8 مليون دينار مسجلاً ارتفاعاً بلغت نسبته 13% مقارنة بالعام السابق. فيما سجل صافي الأرباح للبنك قبل الضرائب حوالي 67.6 مليون دينار مقارنة بحوالي 62.3 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع 8.5%. كما بلغت موجودات البنك 2,565.1 مليون دينار مقابل 2,338.8 مليون دينار وبنموّ بلغ 9.7% مقارنةً مع نهاية السنة السابقة 2016. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 433.7 مليون دينار وبنسبة 7%.

تطور صافي الربح للبنك قبل الضريبة (بآلاف الدنانير)

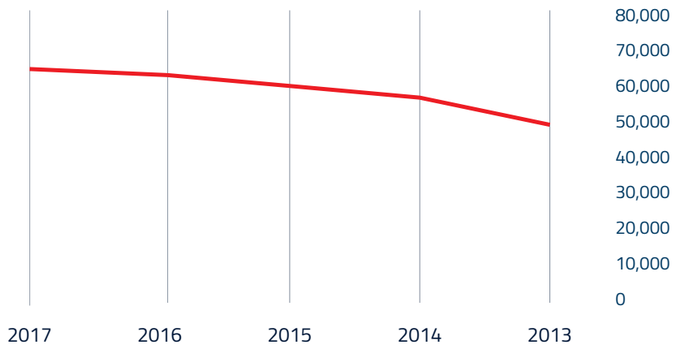

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,845.8 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 14.9%, حيث نمت ودائع التوفير بما قيمته 71.4 مليون دينار وبنسبة 10.6% لتصل إلى 747.2 مليون دينار, كما ارتفعت ودائع الأجل بمبلغ 174.4 مليون دينار وبنسبة 54% عن نهاية سنة 2016, في حين انخفضت ودائع الطلب بمبلغ 25.8 مليون دينار وبنسبة 4.8% لتصل إلى 509.4 مليون دينار, وسجلت شهادات الإيداع ارتفاعاً بما قيمته 18.9 مليون دينار وبنسبة 26.2%.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية, آخذاً بعين الاعتبار المتابعة المستمرة لأوضاع السوق في الدول التي يتواجد بها. فارتفعت محفظة التسـهيلات الائتمانية بالصافـي بمبلغ 221.2 مليون دينار وبنسبة نموّ بلغت 18% مقارنةً بسنة 2016 لتصل إلى 1,447.2 مليون دينار. وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية الإجمالية فقد ارتفعت تسهيلات قطاع التجزئة بمبلغ 48.4 مليون دينار وبنسبة 14.7% في نهاية سنة 2017 مقارنةً بالسنة السابقة 2016, ليصل رصيدها إلى 377.2 مليون دينار.

وارتفعت القروض العقارية بنسبة 4.1% وبمبلغ 9.1 مليون دينار لتسجل 234 مليون دينار. وكذلك ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة إلى القطاع العام بمبلغ 89.9 مليون دينار فوصلت إلى 229.4 مليون دينار. في المقابل سجلت التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى ارتفاعاً بنسبة 0.7% ليصل رصيدها إلى 459.9 مليون دينار. وسجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغ 241.1 مليون دينار مرتفعا بنسبة 63%.

تطور بنود المركز المالي (بآلاف الدنانير)

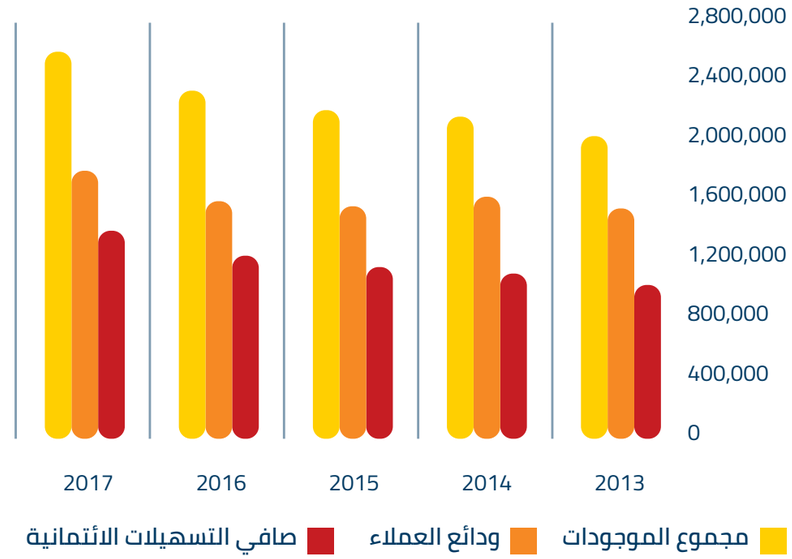

وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد, فقد بلغ إجمالي الدخل ما قيمته 155 مليون دينار, محققاً ارتفاعاً بمبلغ 27.6 مليون دينار وبنسبة 21.6% عنه في سنة 2016. كما بلغ صافي إيراد البنك التشغيلي من الفوائد والعمولات حوالي 127.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 82.1% من إجمالي الدخل. وبلغت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية 4.6 مليون دينار, فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية حوالي 2.8 مليون دينار. أما إجمالي المصروفات فقد ارتفعت بنسبة 34.2% مقارنةً بالسنة السابقة 2016 لتصل إلى 87.4 مليون دينار وذلك بأثر ارتفاع مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 14.9 مليون دينار.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة, وفقاً لمتغيرات السوق. فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.47% وحوالي 5.22% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 9.81% وللتسهيلات بنسبة 9.28%, من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين. أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية, وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 2.21% وللتسهيلات 9.35% من إجمالي الودائع وصافي التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة في السوق السوري وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تقديم منتجات وخدمات متنوعة لعملائه في قطاعات الأفراد, الشركات الكبرى, المؤسسات المتوسطة والصغيرة, والأنشطة الاستثمارية. حيث عمل خلال سنة 2017 على طرح مجموعة من الحملات والبرامج لعملائه في قطاع التجزئة إلى جانب تلبية احتياجات عملائه التمويلية من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. كما يسعى البنك دوماً بتوفير فريق عمل يتميز بالكفاءة والمهنية لتقديم أفضل مستوى من الخدمة من خلال موظفي خدمة العملاء في الفروع, ومدراء ومسؤولي إدارة العلاقة لقطاعي الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

واصل البنك توفير منتجات وخدمات رائدة وحديثة لقطاع الأفراد وحرص البنك على استمرارية تقديم مجموعة المنتجات والخدمات لعملائه بمستوى خدمة يرتقي لتطلعاتهم. واستمرت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بتوفير منتجات وخدمات تلبي متطلبات عملاء البنك والمتعاملين معه, استناداً إلى أفضل الممارسات المصرفية الحديثة.

قام البنك خلال سنة 2017 بطرح عدة برامج تحاكي تطلعات ورغبات العملاء, حيث عمل على إطلاق حملة مكافأة العملاء بنصف راتب إضافي عند تحويل الراتب, بحيث يتم إضافة المبلغ إلى البطاقة الائتمانية التي تُمنح للعميل, إلى جانب العديد من المزايا الأخرى. كما تم تعديل برامج قروض السيارات والقروض العقارية والشخصية شملت بشكل رئيس (سقف البرنامج, نسب التمويل, مدة السداد, الوثائق المطلوبة). وفي ذات السياق فقد تم إطلاق حملة القروض العقارية "بيتك كامل مكمّل" لشراء منزل جديد أو تجديد المنزل الحالي وبمزايا جاذبة للعملاء. أما فيما يتعلق بفلسطين فقد تم إطلاق منتج القروض الشخصية - مهن حرة, ومنتج القروض الشخصية بضمان رهن عقار, واعتماد آلية احتساب الدخول الحرة. وتم إجراء تعديل على برنامج القروض الشخصية والقروض السكنية في فلسطين بما يسهم في زيادة تنافسية هذه البرامج.

وعلى صعيد تشجيع العملاء على الادخار أطلق بنك الأردن حملة حساب التوفير بمزاياه الجديدة, من خلال تقديم جائزة شهرية وقيمتها ربع مليون دينار, بالإضافة إلى جائزة بقيمة ألف دينار يومياً. ويأتي إطلاق حملة التوفير الجديدة ضمن استراتيجية البنك الهادفة لزيادة قاعدة عملائه من حسابات التوفير وتشجيع العملاء الحاليين على زيادة ادخارهم. كما عمل البنك على تجديد إطلاق حملة حسابات توفير الأطفال "سنابل" والتي تتضمن العديد من المزايا والجوائز للعملاء. وفي فلسطين تم طرح حملة جديدة لحسابات التوفير بمزايا تنافسية بما يسهم في تشجيع العملاء على الادخار. وبهدف الارتقاء بمنظومة الدفع الإلكترونية في البنك, وتوفير حلول مصرفية متقدمة للعملاء بما يحقق السهولة والأمان في تعاملاتهم المصرفية تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية طويلة الأجل مع شركة ماستركارد, الأمر الذي يسهم في تحفيز العملاء لزيادة تعاملاتهم المصرفية عبر مختلف قنوات الدفع الإلكترونية وبما ينسجم مع تعزيز الشمول المالي في الأردن. حيث ستتيح هذه الاتفاقية توفير منتجات ماستركارد للدفع, بما في ذلك إصدار بطاقات الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية للعملاء, مما يتيح لهم أفضل معايير الأمان والملاءمة.

وخلال سنة 2017 تم توفير مزايا تنافسية للبطاقات الائتمانية المقدمة لعملاء البنك, حيث تم تفعيل البطاقات الائتمانية للعملاء على الإنترنت بشكل تلقائي ليتمكن العملاء حاملو البطاقات الائتمانية من إجراء عمليات التسوق عبر الإنترنت بكامل سقوف بطاقاتهم الائتمانية بسهولة ويسر ودون الحاجة إلى زيارة فروع البنك أو الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية. وهذا يدعمه تطبيق خدمة " موثوق من فيزا " وميزة الـ OTP وتطبيق نظام VRM بالتعاون مع شركة فيزا إنترناشونال. هذا ويعتبر بنك الأردن من أوائل البنوك التي قامت بتقديم هذه الخدمة وتفعيلها للعملاء بشكل تلقائي. كما تم إطلاق حملة الاسترجاع النقدي للعملاء بنسبة 5% من قيمة مشترياتهم عند استخدام بطاقاتهم الائتمانية لتسديد قيمة مشترياتهم, وذلك بهدف مكافأة العملاء وتشجيعهم على استخدام البطاقات الائتمانية.

خدمات الشركات:

عمل البنك على توفير الاحتياجات التمويلية لعملائه على الرغم من استمرار التحديات القائمة في مجال تمويل الشركات في الأردن, ومن أبرزها ضعف الصادرات الأردنية والتحديات القائمة للشركات التي تعمل مع الأسواق الإقليمية المجاورة, مع حدوث انفراج في السوق العراقي حيث تم فتح معبر طريبيل بتاريخ 2017/8/30 أمام حركة النقل والاستيراد والتصدير. كما يستمر البنك -ومن خلال فريقه المؤهل- في تواصله الدائم مع عملائه من خلال زيارتهم في مواقع عملهم وتقديم أفضل البدائل والحلول المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم.

هذا وقد استمر البنك في المحافظة على جودة محفظته الائتمانية والتنويع المدروس للقطاعات الاقتصادية التي يتم تمويلها في قطاع الشركات الكبرى. من أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال سنة 2017: تجارة الأجهزة الكهربائية, صناعة الكرتون, الأعلاف, الأدوية, الطاقة, تجارة المواد الغذائية, الإنشاءات وتجارة السيارات والآليات الثقيلة. هذا إلى جانب تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن مظلة القطاعات الاقتصادية المدعومة من البنك المركزي الأردني. بالإضافة إلى المباشرة في تمويل قطاع الزراعة/منتج التمور, والخدمات اللوجستية البحرية, وقروض التجمع البنكي التي وصل رصيدها إلى 37.3 مليون دينار.

وبهدف قياس مستوى رضى عملاء الشركات المتوسطة والصغيرة والشركات الكبرى في البنك وتكوين معرفة شاملة عن مستويات الرضى عن العناصر المختلفة المكونة للخدمات التي يقدمها البنك, فقد تم تنفيذ دراسة قياس رضى العملاء لقطاعي الشركات والتجارية من خلال شركة دراسات متخصصة «Ipsos», حيث تم تحليل النتائج بشكل متكامل. هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة تحقيق مستويات رضى جيدة تتماشى وتطلعات البنك, إلى جانب الاستفادة من مخرجات الدراسة في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء وإدامة العلاقة معهم.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يولي بنك الأردن أهمية كبيرة لتمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة, نظراً لما يمثله هذا القطاع الحيوي من أهمية في توفير فرص العمل للشباب الأردني. وقد استمر البنك في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التمويل الطويل والقصير الأجل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية, وذلك من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة, حيث يعمل مدراء العلاقة في هذه المراكز على التواصل المستمر مع العملاء وتوفير الخدمات بمستوى عالي الجودة.

ومن أجل تطوير الحلول التمويلية للعملاء ضمن هذا القطاع استمر البنك بتنفيذ برنامج تمويل تداولات نقاط البيع لبطاقات الفيزا للعملاء الذين يتعاملون مع شركتي EMP وMEPS؛ حيث تم منح سقوف جاري مدين بنسبة محددة من حجم تداول نقاط البيع السنوي.
وفي ذات السياق تم توقيع اتفاقية ما بين البنك وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة/ وزارة الطاقة والثروة المعدنية في سنة 2017, بهدف تقديم قروض لهذا القطاع الحيوي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الحكومية. ووقع بنك الأردن أيضاً اتفاقية تعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض بهدف ضمان مخاطر التسهيلات الممنوحة لقروض تمويل الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة. وتأتي هذه الاتفاقية استكمالاً لاتفاقية التعاون مع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة/ وزارة الطاقة والثروة المعدنية, وبموجب هذه الاتفاقية سيتمكن بنك الأردن من تقديم التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة وللأفراد والمنازل وبضمانة الشركة الأردنية لضمان القروض, الأمر الذي سيسهم في تخفيف عبء فاتورة الطاقة على المواطنين والشركات.

خدمات التأجير التمويلي:

يسعى بنك الأردن لتوفير حلول مالية لعملائه الذين لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية؛ وذلك من خلال منتجات التأجير التمويلي التي يقدمها البنك من خلاله أو من خلال شركته التابعة "الأردن للتأجير التمويلي". في هذا المجال استمر البنك في تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول والقطاعات. كما تمت المشاركة في المؤتمر العربي للمقاولات والاستثمار العقاري والمصارف في عمان للوصول إلى الفئة المستهدفة من المطورين العقاريين وتقديم الحلول التمويلية لهم. هذا وقد تم العمل على الترويج المباشر لخدمات التأجير التمويلي لقطاعي وسائل النقل والأجهزة الطبية من خلال تقديم عروض التمويل من قِبل مسؤولي علاقة العملاء للمستشفيات والمدارس والجامعات.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

يعمل البنك وبشكل مستمر لتقديم خدماته لعملائه والمتعاملين معه ضمن بيئة خدمة متطورة ومريحة لهم, وبحيث تعكس هوية البنك المؤسسية. وفي هذا السياق فقد تم افتتاح فرع مدينة الحسن الصناعية, فرع أم أذينة ومكتب صرافة جسر الملك حسين/ المغادرين العرب. كما تم نقل فرع الزرقاء الجديدة إلى موقعه الجديد بما يسهم في تطوير بيئة مناسبة لتوفير خدمة أفضل للعملاء. وبموازاة ذلك تم الانتهاء من تحديث عدد من الفروع يذكر منها: المفرق, أبو نصير, المحطة, عمان, ماركا الشمالية, إربد, الرمثا, ضاحية الياسمين والخالدي.

قام البنك بتنفيذ مشروع تطوير الهوية المؤسسية بالتعاون مع شركة عالمية رائدة في هذا المجال, حيث تضمن المشروع ثلاث مراحل: تم استكمال المرحلة الأولى والتي شملت إجراء تقييم للوضع الحالي وتحديد الأعمال المطلوبة لتطوير الهوية المؤسسية, وتضمنت هذه المرحلة إجراء دراسة Brand Health Check والتي تم تنفيذها من خلال شركة Nielsen للأبحاث. وتم استكمال المرحلة الثانية والتي تتضمن تطوير دليل هوية البنك المؤسسية للتصاميم ثنائية الأبعاد حسب مفهوم Momentum الذي اعتمده البنك.
على صعيد مشاريع توفير الطاقة الكهربائية التي باشر بها البنك, فقد تم الانتهاء من مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية في منطقة الجنوب والشمال, الأمر الذي سيسهم في تخفيض كلفة الطاقة الكهربائية على المدى المتوسط وطويل الأجل.

منافذ التوزيع الإلكترونيّة:

استمر البنك في مواكبة آخر المستجدات في مجال تطوير منظومة قنوات الدفع الإلكترونية. وفي هذا المجال عمل البنك على إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت BOJ Online المطوّرة وبحلّتها الجديدة لتمكين عملائه (الأفراد) من إجراء العمليات المصرفية بطريقة سهلة وسريعة من خلال القيام بعملية التسجيل الذاتي في الخدمة, مما يتيح فرصة إجراء العديد من العمليات المصرفية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة وبسرية تامة. وفي هذا المجال تم إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت Internet Banking الخاصة بعملاء قطاع الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة. وما يميز هذا النظام وجود رقابة ثنائية على الحركات المالية, باستثناء دفع الفواتير إلكترونياً من خلال نظام E –fawateercom حيث تتم من قبل الشخص الممنوح له صلاحية تسديد الفواتير دون أي سقف محدد. وعلى صعيد تطوير BoJ mobile فالعمل جار على تطوير هذه الخدمة من ناحية الأنظمة المستخدمة ومن ناحية تجربة العملاء بما يحقق السهولة والأمان في الخدمات المقدمة للعملاء.

هذا وقد تم تطوير الموقع الإلكتروني لفروع فلسطين بحلّته الجديدة بما يسهم في توفير معلومات عن المنتجات والخدمات المقدمة في فلسطين, والحصول على معلومات عن الحملات الإعلانية وأنشطة البنك المختلفة في فلسطين. وفي سبيل زيادة فعالية مركز الخدمة الهاتفية تم العمل على تطبيق نظام جديد للمركز. كما تم إطلاق مركز الخدمة الهاتفية في فلسطين ليكون فعّالاً للعملاء داخل وخارج الأراضي الفلسطينية. وفيما يتعلق بالموقع الإلكتروني لبنك الأردن - سورية فقد تم إطلاقه أيضاً بحلّته الجديدة في نهاية سنة 2017 بما يتيح للعملاء الاطلاع على الخدمات والمنتجات المقدمة من خلال بنك الأردن – سورية.

لقد استمرت جهود البنك في تعزيز شبكة الصراف الآلي التي وصل عددها إلى 174 جهازاً في الأردن وفلسطين. حيث تم وضع هذه الأجهزة في أماكن مستهدفة بعناية بما يحقق توفير خدمات البنك لعملائه على نطاق واسع وعلى مدى 24 ساعة. وبهدف تطوير الخدمات المقدمة للعملاء من خلال أجهزة الصراف الآلي فقد تم تطبيق خدمة تسديد الفواتير على الصرافات الآلية من خلال E-Fawatercom لتصبح متاحة للعملاء مطلع سنة 2018.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

استمر البنك في تطوير بيئة عملياته وأنظمة المعلومات له, ومواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة, بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك.

واصل البنك خلال سنة 2017 إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية. ومن أبرز الإنجازات على صعيد تطوير البيئة التنظيمية - وفي ضوء فصل منصبّي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك - فقد تم تعديل نظام الصلاحيات والصلاحيات التنفيذية واعتمادها من قِبل مجلس الإدارة.

كما تم تعديل الهيكل الإداري العام للبنك وتعديل كافة هياكل فروع الأردن وفلسطين ذات العلاقة, بالإضافة إلى إعادة تنظيم كافة لجان البنك على مستوى الإدارة التنفيذية (الأردن وفلسطين) وفقاً للتنظيم الجديد للبنك. هذا وقد تم تعديل الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة الالتزام لبنك الأردن- سورية حسب التعليمات الرقابية الصادرة في هذا المجال بحيث تتبع مباشرة لمجلس إدارة بنك الأردن – سورية. كما تم إعداد مسودة نظام عمل مديرية مراقبة الالتزام والذي أرسل لمصرف سورية المركزي في سبيل إعداد نظام عمل موحد لكافة البنوك بسورية.

وفي جانب الأوصاف الوظيفية فقد تم تعديل الأوصاف الوظيفية التي تأثرت بالتنظيم الإداري الجديد للبنك. بالإضافة إلى تعديل واستحداث عدد من إجراءات وآليات العمل بما يسهم في انسيابية الخدمات وتقديمها بأعلى جودة للعملاء, وتم إعادة دراسة مسار العمليات على مستوى بعض الدوائر بما يسهم في انسيابية العمل أيضاً.

وفي هذا الجانب أيضاً تم إعادة تنظيم بعض الدوائر استناداً لمبدأ إعادة هندسة العمليات بشكل يجعل أداء المهام أكثر انسيابية ومرونة واستجابةً للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية, ويسهم في رفع الكفاءة والفاعلية في العمل, وتوفير قيمة مضافة بشكل يحقق للبنك ميزة تنافسية من خلال تطبيق أحدث الممارسات العملية والعالمية. وفي هذا المجال تم إعادة تنظيم وإنتاج هياكل تنظيمية لكل من دوائر: الموارد البشرية, الرقابة المالية, والخزينة والاستثمار.

كما استمر البنك في المحافظة على أعلى درجات التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي, من خلال مواصلة تطوير القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك, بما يحقق الفعالية والكفاءة في العمليات ويقلل المخاطر. ومن أبـرز المشاريع في هذا المجال: تطبيق نسخة مطورة من نظام Grafex ا, اعتماد شركة أوراكل لتطبيق نظام CRM (Service, Social, Marketing, Sales). كما تم تحديث شبكات الاتصالات في البنك (Network Upgrade) على مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بما يسهم في تسهيل وتسريع انسيابية العمل, كما تم تحديث النظام البنكي ICBS بنسخة جديدة ومطورة, وتحديث نظام التقييم الائتماني FICO. وأيضاً تم تحديث أجهزة الحاسوب الشخصي لجميع موظفي الإدارة العامة وعدد من الفروع ورفع نسخة النظام التشغيلي لأجهزة البنك إلى Windows 10, وتطوير نظام البريد الإلكتروني ليصبح على نظام Cloud. كما تم الانتهاء من تركيب وتطبيق هواتف IP-Telephony لكل من دوائر الإدارة العامة وفروع فلسطين. هذا وقد تم الانتهاء من تطبيق التحديثات الخاصة بنظام MXP على الصرافات الآلية حسب متطلبات PCI, إضافةً إلى الانتهاء من تطبيق ATM Access Fees. كما تم الانتهاء من إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تأسيس نظام DWH الخاص بفروع فلسطين بهدف تطوير نظام التقارير بما يسهم في متابعة أداء فروع فلسطين وبما ينسجم مع النظام المطبق في الأردن. كما تم إنجاز المراحل النهائية لتطبيق مشروع سلطة النقد الفلسطينية لمعرفة أسباب الحوالات, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام التحصيل EXUS في فروع فلسطين, كما تم الانتهاء من تطبيق نظام Power Legal لفروع فلسطين, وبنك الأردن – سورية. هذا بالإضافة إلى تطبيق النظام الخاص بالاستعلام الائتماني للعملاء CRIF (المرحلة الأولى).

وأيضاً تم تحديث خط الاتصالات بين الإدارة الإقليمية والإدارة العامة إلى 15 MBps. كما تم تحديث نظام الخدمة الهاتفية للأردن وتطبيق النظام في فلسطين. هذا وفي سبيل زيادة الاستفادة من تطبيق نظام GIS (نظام المعلومات الجغرافي) فقد تم تحديث قاعدة بيانات النظام بما يسهم في تطوير أعمال البنك.

عمل البنك على تطوير منظومة إدارة المخاطر في البنك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية, بهدف الارتقاء بهذه المنظومة وتحديد وتقييم المخاطر الممكن التعرض لها وعلى كافة المستويات. وفي هذا المجال تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لمواكبة آخر

المستجدات, هذا بالإضافة إلى اعتماد خطة إدارة أزمات السيولة وتمويل الطوارئ من لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة. كما تم تحديث السياسة الاستثمارية, وتحديث سياسة مخاطر العمليات بما يتماشى مع تعليمات COBIT 5, بالإضافة إلى تحديث خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات, وخطة إدارة أزمة السيولة وتمويل الطوارئ والتأكد من مواءمتها للبيئة الحالية وامتثالها للمتطلبات الرقابية, كما تم مراجعة كل من سياسة مخاطر السوق وسياسة أسعار الفائدة وسياسة السيولة وسياسة أمن وحماية المعلومات. كما تم استحداث ملف مخاطر الاحتيال على مستوى المنشأة للتعرف على مخاطر الاحتيال الداخلي والخارجي والإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر والتوصيات الواجب تطبيقها للحد منها, وتم أيضاً استحداث مخاطر العمليات لفرع البحرين كما تم تحديث Outsourcing Policy الخاصة ببنك الأردن / البحرين.

وعلى صعيد الـ FATCA تم تلبية متطلبات الـ FFI Agreement لسنة 2017, كما تم تجديد اتفاقية الـ FFI Agreement للمرة الثانية لكافة أعضاء مجموعة بنك الأردن, كما تم تطبيق التوصيات المتعلقة بنظام FICO والتي انبثق عنها تعديل الهيكل التنظيمي لدائرة مخاطر محافظ الائتمان والأوصاف الوظيفية وإجراءات العمل الخاصة بها. وعلى مستوى مراقبة وإدارة أمن المعلومات في البنك فقد تم الحصول على شهادة متطلبات أمن البطاقات PCI-DSS v3.2, وكذلك تم إجراء فحوصات الثغرات الأمنية وفحوصات المعايير الأمنية للارتقاء بالبيئة الأمنية والتصدي لأي عمليات هجوم إلكتروني. كما تم الانتهاء من شراء وتركيب سيرفرات جديدة للبنك Flex Server لاستيعاب الخدمات الإلكترونية الجديدة.

وفيما يتعلق بتجهيز متطلبات مشروع COBIT5 (حوكمة إدارة الأنظمة الآلية وتكنولوجيا المعلومات المصاحبة لها) فقد تم تشكيل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات على مستوى مجلس الإدارة, كما تم إعادة هيكلة لجنة IT Steering Committee, وتم تشكيل لجنة COBIT5 على مستوى الإدارة التنفيذية لغايات تطبيق المشروع. وتمثلت أبرز الإنجازات في هذا المشروع؛ بإعداد واعتماد تحليل الفجوة GAP Analysis بالتعاون مع شركة رائدة في هذا المجال, وتقييم مستوى النضوج لجميع العمليات حيث شمل تحليل 37 عملية خاصة بإطار COBIT. كما تمت متابعة نتائج تحليل الفجوة لتحديد العوائق/السياسات/ القوانين غير المطبقة في البنك. وفي هذا المجال تم إعداد دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها, حيث تم اعتماده من لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية وتزويد البنك المركزي الأردني بنسخة منه, وتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك, وسيتم تطوير هذا الدليل حسب المستجدات. وفي جانب الارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر وفقاً لأحدث الممارسات في هذا المجال إلى جانب المواءمة مع متطلبات الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9), وفي ضوء تطوير العملية الائتمانية, فقد تم توقيع اتفاقية مع شركة Moody's لتطبيق نظام تصنيف درجة مخاطر عملاء الشركات والتجارية (Risk Analyst) Moody's حيث تم الانتهاء من عمليات جمع وإدخال كافة البيانات المطلوبة على النظام ليتم تحديد درجة المخاطر لكافة عملاء قطاعي الشركات والـ SME لفروع الأردن وفلسطين. وقد شملت الاتفاقية مع شركة Moody's تقديم خدمات استشارية بخصوص عملية احتساب ECL (Expected Credit Loss) لكافة محافظ التسهيلات الائتمانية في البنك, حيث تم تصنيف درجات المخاطر(RR) واحتمالية التعثر(PD) لكل عميل من عملاء الشركات والتجارية.

كما تم الانتهاء من مشروع Corporate Credit Management (CCM) لفروع الأردن مما سيكون له قيمة مضافة من ناحية تتبع الطلبات الائتمانية لدوائر تنمية أعمال الشركات والتجارية. وفي ذات السياق فقد قام البنك بتلبية متطلبات بازل III؛ حيث عمل على احتساب نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل III, كما تم إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing حسب تعليمات البنك المركزي الأردني الجديدة رقم (1/2016) وبازل III, والتي أظهرت متانة القاعدة الرأسمالية لبنك الأردن وقدرتها على استيعاب كافة الصدمات, هذا بالإضافة إلى إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) حسب تعليمات بازل III ووفقاً لبيانات البنك المالية كما في 31/12/2016 والتي أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر الممكن التعرض لها, وتم اعتمادها وتزويد البنك المركزي بالنتائج. كما تم المباشرة بتطبيق نظام إدارة الموجودات والمطلوبات ALM Dynamics وإعداد خارطة طريق, والتي تتضمن تطبيق نسب السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR) وNet Stable Funding Ratio (NSFR).

كما استمر البنك بالتزامه وتوافقه مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية الدولية مع مراعاة خصوصية الدول التي يعمل فيها. حيث تم تلبية متطلبات تطبيق نظام GoAML والذي سيتيح تبادل المعلومات آلياً بين وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحكومية والبنك. وتم إعداد تقييم ذاتي لدرجة المخاطر (RBA) لكافة أنواع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها البنك وفقاً لبيانات 2016/12/31 تلبية لمتطلبات البنك المركزي الأردني. هذا وقد تم الانتهاء من عملية تقييم المخاطر Risk Assessment المتعلقة بمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن المنشأة تلبية للمتطلبات الواردة من البنك المركزي. أما فيما يتعلق بفلسطين فقد تم تعديل سياسة مكافحة غسل الأموال امتثالاً للتعليمات الصادرة بهذا الخصوص وسيتم اعتمادها من المجلس حسب الأصول, واستمر البنك أيضاً في تجهيز وإرسال بيانات العملاء الذين ينطبق عليهم الإفصاح لكل من فروع الأردن وفلسطين وشركة تفوّق للاستثمارات المالية إلى Internal Revenue Services (IRS). وفي إطار الاهتمام بملاحظات وشكاوى العملاء فقد استمر البنك في إدارة الشكاوى التي ترد إليه من خلال قنوات الاتصال التي يوفرها؛ حيث يتم التعامل مع هذه الشكاوى وحلها وإبلاغ العميل بذلك من قبل الوحدة المختصة ووفقاً للسياسة المعتمدة لهذه الغاية. وهذا الإجراء يتم تطبيقه في فروع البنك في الخارج وشركاته التابعة أيضاً, وذلك امتثالاً لتعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 1/2017 تاريخ 2017/8/28.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية, فقد أولى المجلس كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية, وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك. وفي هذا السياق تم تعديل واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية من مجلس الإدارة.

الموارد البشرية:

استمراراً لنهج التطوير والتنمية المستمرة للموارد البشرية, واصل البنك تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في سبيل الارتقاء بموارده البشرية لما يمثله ذلك من عنصر رئيسي لنجاح المؤسسة. وقد شهد عام 2017 تنفيذ مجموعة من مبادرات وبرامج العمل حيث تم استكمال مشروع الجدارات السلوكية Core & Leadership Competencies الذي تم تطبيقه مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية, حيث تم الانتهاء من وضع التصميم الخاص بتضمين الجدارات السلوكية بمختلف أنظمة الموارد البشرية (تقييم الأداء, التوظيف, والتعلم والتطور) والذي يشكل البنية التحتية للبدء بتطوير عمليات الموارد البشرية على مستوى مجموعة بنك الأردن. بالإضافة إلى أنه تم الانتهاء من مرحلة تصميم مادة تدريبية تهدف إلى إعداد تدريب مكثف لتمكين الموظفين من استخدام وتطبيق الجدارات السلوكية في إنجاز أهدافهم والمهام الوظيفية وبناء قدرات الموظفين.

وعلى صعيد بناء فريق عمل مؤهل قادر على تلبية متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وتطوير منهجيات العمل: فقد تم إنشاء أكاديمية بيع (Sales Academy) حيث تم التعاقد مع شركة متخصصة في مجال التدريب على عملية البيع لموظفي الفروع وفريق المبيعات وذلك بهدف تمكين الموظفين من تحقيق الأهداف البيعية ضمن خطة نمو محددة ومن خلال منهجية واضحة بما في ذلك إدخال منهجية التوجيه والإرشاد Coaching كعنصر أساسي في عملية تطوير الآلية المتبعة في البيع. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم تطبيق هذا البرنامج لدى الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين أيضاً. وفي ضوء بناء فريق مؤهل لدوائر تنمية الأعمال في مجال الائتمان, فقد تم التعاقد مع شركة Moody's لتأسيس أكاديمية ائتمان (Credit Academy), حيث تم إطلاق البرنامج التدريبي الخاص بدائرتي تنمية أعمال الشركات وتنمية الأعمال التجارية بهدف تأهيل مجموعة من الموظفين بالمهارات الأساسية للعملية الائتمانية, وتدريب فريق العمل على هذا النظام لتحسين قدراتهم على فهم النسب المالية وعكسها على الطلب الائتماني. بالإضافة إلى اعتماد دورات متخصصة في الائتمان والتحليل المالي لجميع كوادر دوائر الأعمال والائتمان في البنك. كما وتم تصميم وتوزيع المجموعات لتشمل موظفي البنك في الأردن وفلسطين. هذا بالإضافة إلى الاستمرار في إعداد المدربين الداخليين (AIT) لموظفي البنك في الأردن وفلسطين والذي تضمن تدريباً مكثفاً حول إعداد المواد التدريبية واكتساب مهارات العرض التقديمية.

كما تم التعاقد مع إحدى الشركات الإقليمية المتخصصة لتصميم برنامج إلكتروني E-Learning للموظفين الجدد وموظفي البنك. بالإضافة إلى التعاقد لمدة عامين مع شركة متخصصة أيضاً لتقديم برنامج تدريب إلكتروني لكافة موظفي البنك في المواضيع التي تتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب, والامتثال الضريبي FATCA, والاحتيال. وفي سبيل زيادة التواصل بين موظفي البنك وإيجاد جو محفّز لهم تم تنفيذ عدد من الأنشطة الترفيهية للموظفين تضمنت تنظيم رحلات إلى مواقع أثرية في الأردن. هذا بالإضافة إلى تكريم موظفي البنك المحالين على التقاعد وفق منهجية ترتبط بعدد سنوات الخدمة في البنك. كما تم تكريم فريق بنك الأردن لكرة القدم لفوزه بالمركز الأول ضمن بطولة النقابة العامة للعاملين بالمصارف والتأمين والمحاسبة.

توزيع الدورات التدريبية خلال سنة 2017

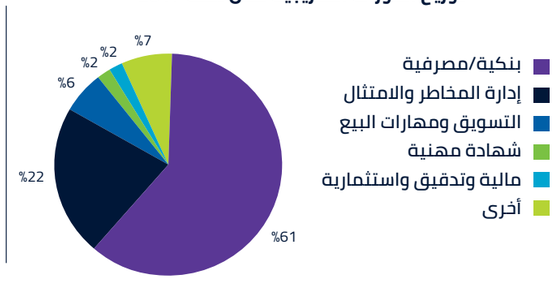

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لسنة 2017

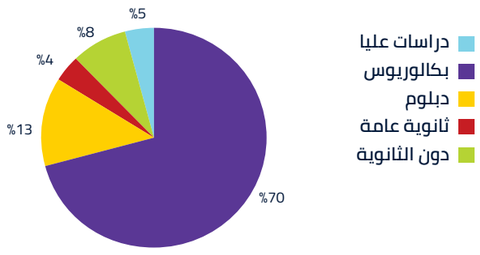

المسؤولية الإجتماعيّة:

استمر البنك في الاضطلاع بدوره المحوري في المسؤولية المجتمعية من خلال استمرار دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة, وبما ينسجم مع أسس الحاكمية المؤسسية للبنك ورسالة البنك ومنظومة قيمه. هذا وقد واصل بنك الأردن دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية.

وإيماناً من البنك بأهمية قطاع التعليم في بناء جيل قادر على التميز وإحداث التقدم والتطور للمجتمع في مختلف المجالات, فقد استمر البنك في دعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم ومن أبرزها استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البنك ومتحف الأطفال من خلال مبادرة "الأيام المفتوحة" للسنة التاسعة على التوالي, والتي أتاحت الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. هذا بالإضافة إلى دعم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز الذي يهدف إلى تعزيز ثقافة التميز لدى الشركات والمؤسسات عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والإبداع والجودة. كما استمر البنك في تنفيذ المنح الدراسية التي يدعمها وشملت: منح كلية العلوم التربوية والآداب – الأونروا, ومنح صندوق بنك الأردن بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, ومنح جمعية مؤسسة إيليا نقل. كما قدم البنك دعمه أيضاً لبرنامج البعثات التعليمية الجامعية الذي تنفذه الأميديست.

كما واصل البنك دعمه لمشروع الثقافة المالية المجتمعية والذي يستهدف تمكين الطلبة من إدراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي ونشر الوعي المجتمعي حول إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل. واستكمالاً لدعم الأنشطة المرتبطة بقطاع التعليم قام البنك بدعم جمعية مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب من خلال تغطية تكاليف تدريب خمس فتيات لمدة ستة أشهر في الدورة الثانية المتخصصة في مساعدة الرعاية الصحية للعام 2017-2018. وفي هذا الجانب أيضاً فقد جدد البنك اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم" للسنة الثامنة على التوالي والذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال, وتنفيذ عروض مسرحية تعليمية لهم إلى جانب أنشطة أخرى. كما شارك البنك بحملة قادة الأعمال التي نظمتها مؤسسة إنجاز في مجموعة من المدارس الحكومية. وقد تم تنفيذها في مدرسة إناث النزهة الإعدادية الثانية, وذلك بهدف إلهام الطلبة وتحفيزهم, وبث روح التصميم والمثابرة لديهم, وحثهم على تحقيق أهدافهم والتخطيط الأفضل لمستقبلهم, ليصبحوا ناجحين في حياتهم المهنية والعملية. ومن الجدير ذكره أن البنك واصل اهتمامه بالباحثين والدارسين والمؤسسات المختلفة والتعاون معهم في توفير المعلومات المطلوبة لاستكمال الدراسات التي يقومون بها.

على صعيد دعم الأنشطة البيئية قدم البنك الدعم للملتقى الوطني للتوعية والتطوير من خلال دعم المبادرة الوطنية للسلامة المرورية. إضافة إلى دعم المؤتمر الثامن للسلامة المرورية الذي ينظمه المعهد المروري الأردني. كما قام البنك بتقديم دعمه للجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة أشجار مثمرة في منطقة الأغوار الوسطى للعائلات المحتاجة لتأمين مصدر دخل لهم.

ومن جانب آخر واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات في المجالات الخيرية والإنسانية, حيث قام بالتبرع لمؤسسة الحسين للسرطان من خلال رعاية الحفل الخامس للمؤسسة, بما يسهم في استمرارية المؤسسة في تقديم خدماتها للمرضى. هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم لجمعية رعاية وتأهيل مبدعي التوحد, ودعم جمعية أهالي وأصدقاء الأشخاص المعوقين. كما قدم الدعم لجمعية الحسين (مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل) والتي تهدف إلى توفير حياة كريمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما قدم كفالة لبيت من قرى الأطفال SOS في مدينة إربد بما يسهم في تغطية الاحتياجات الأساسية وتوفير جو أسري للأطفال الأيتام. كما دعم البنك مبادرة منتدى الشباب الأردني التي أطلقها الملتقى الوطني للتوعية والتطوير والتي تهدف إلى إقامة جلسات نقاشية توعوية في مجال حماية الأمن الفكري للشباب.

واهتماماً من البنك بتقديم الرعاية لكبار السن فقد دعم البنك منتدى الرواد الكبار/جمعية الأسرّة البيضاء بما يسهم في استمرارية تقديم الخدمات والرعاية الصحية لهذه الفئة. وفي جانب دعم المبادرات الوطنية فقد قدم البنك الدعم لصندوق أُسر شهداء القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية تقديراً لدور الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حماية الأردن والدفاع عن شعبه.

كما استمر بنك الأردن في تعزيز دوره في التواصل والاهتمام بفعاليات المجتمع في الأسواق التي يتواجد بها من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات والمؤسسات ودعم الأعمال التي تقوم بها, يذكر منها: الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين من خلال دعم حملة "يلا نتضامن", مؤسسة إعمار الكرك, مؤسسة فلسطين الدولية, جمعية الصندوق الوطني لعلاج المرضى الفقراء في الأردن, اتحاد الجمعيات الخيرية ونادي شباب رام الله, حيث قدم الدعم من خلال المشاركة بحفل توزيع كسوة عيد الأضحى على الأطفال, ومؤسسة التعاون من خلال المساهمة في حملة زراعة 40 ألف شجرة لدعم المزارعين في الأراضي الفلسطينية وإيجاد مصدر دخل لهم.

هذا وقد بلغ حجم مبالغ الدعم والتبرعات وخدمة المجتمع في العام 2017 ما قيمتــه 736.4 ألف دينار.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,565.1 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 2,338.8 مليون دينار في نهاية سنة 2016, بنسبة نموّ بلغت 9.7% واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن, وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة, وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة, والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي, ونموّ القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	659.3	747.6	%25.7	%32.0
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	1,447.2	1,226.0	%56.4	%52.4
محفظة الموجودات المالية	334.6	265.0	%13.1	%11.3
ممتلكات ومعدّات وموجودات غير ملموسة	36.7	33.3	%1.4	%1.4
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	87.3	66.9	%3.4	%2.9
مجموع الموجودات	2,565.1	2,338.8	%100	%100

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2017

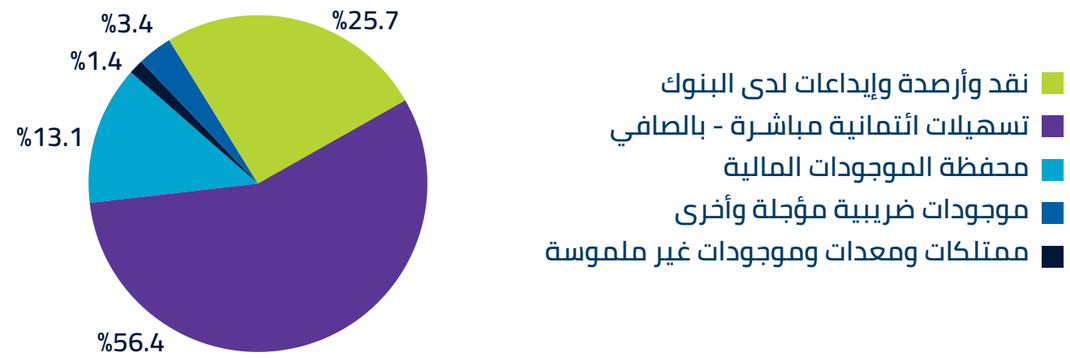

المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
ودائع عملاء	1,846.0	1,607.0	%72.0	%68.7
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	64.9	145.6	%2.5	%6.2
تأمينات نقدية	149.4	129.3	%5.8	%5.5
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	24.6	21.9	%0.9	%1.0
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	41.1	22.6	%1.6	%1.0
حقوق الملكية - مساهمي البنك	433.7	405.4	%17.0	%17.3
حقوق غير المسيطرين	5.4	7.0	%0.2	%0.3
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,565.1	2,338.8	%100	%100

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2017

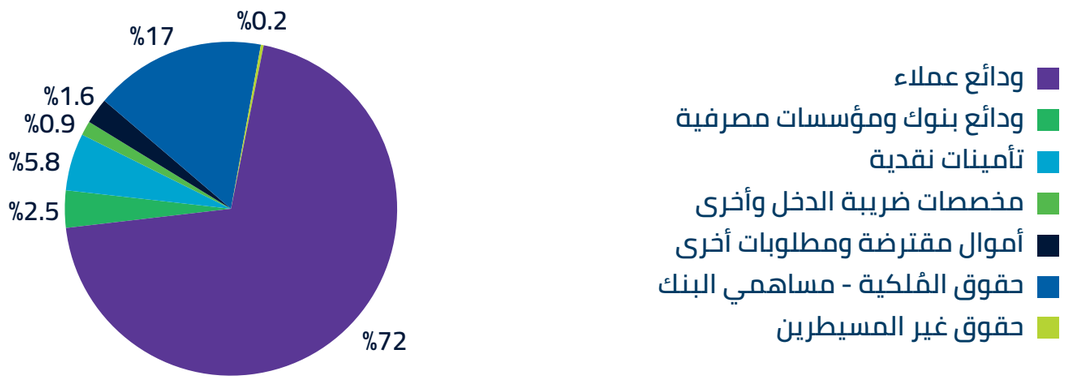

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية في سنة 2017 بمبلغ 243.7 مليون دينار وبنسبة 18.8% عن سنة 2016 لتصل إلى 1,541.6 مليون دينار, حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية, في ضوء التغيّر في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات, وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك, والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية, إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلّقة) 4.50% مقابل 4.59% لسنة 2016 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية, وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام, بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	377.2	328.8	%24.5	%25.3
القروض العقارية	234.0	224.9	%15.0	%17.3
تسهيلات الشركات الكبرى	459.9	456.8	%30.0	%35.2
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	241.1	148.0	%15.6	%11.4
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	229.4	139.3	%14.9	%10.8
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,541.6	1,297.8	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2017

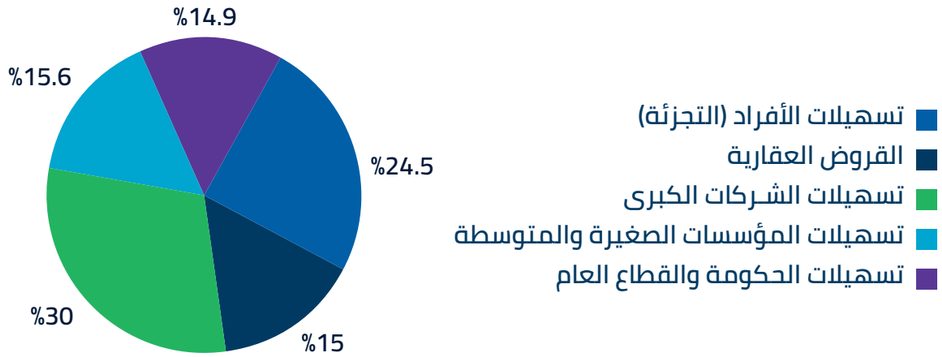

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوّط لأية خسارة متوقعة, وأخذ مخصص تدنٍ للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك, وتعزيزاً للمركز المالي, فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلّقة والتأمينات النقدية 125.36% لسنة 2017 مقابل 112.21% لسنة 2016, في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 4.3 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 20.6 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 544.4 مليون دينار مقابل 485.4 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بحوالي 69.6 مليون دينار سنة 2017 وبحوالي 26.3% عن سنة 2016. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 22.7 مليون دينار وبنسبة 24.6%, وهي تمثّل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة. وارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 46.9 مليون دينار وبنسبة 27.2%, وهي تمثّل استثمارات البنك في سندات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض شركات. في حين انخفضت الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل بمبلغ 8.7 ألف دينار.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	0.2	0.2	%0.1	%0.1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	114.8	92.1	%34.3	%34.8
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	219.6	172.7	%65.6	%65.1
المجموع	334.6	265.0	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2017

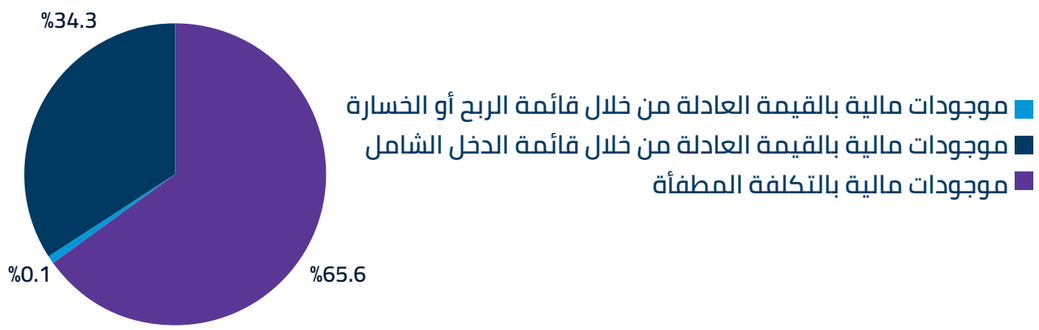

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,845.8 مليون دينار في نهاية سنة 2017 مقارنة بمبلغ 1,606.9 مليون دينار في نهاية سنة 2016 وبنموّ مقداره 238.8 مليون دينار وبنسبة 14.9%. واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2017 بنسبة 10.6% عن سنة 2016، وودائع لأجل بنسبة 53.8%، وشهادات الإيداع بحوالي 26.2%، فيما انخفضت الحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 4.5%، كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 675.4 مليون دينار مقابل 901.2 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2017	2016	2017	2016
حسابات جارية وتحت الطلب	509.4	535.2	%27.6	%33.3
ودائع التوفير	747.2	675.8	%40.5	%42.1
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	498.2	323.8	%27.0	%20.1
شهادات إيداع	91.0	72.1	%4.9	%4.5
المجموع	1,845.8	1,606.9	%100	%100

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2017

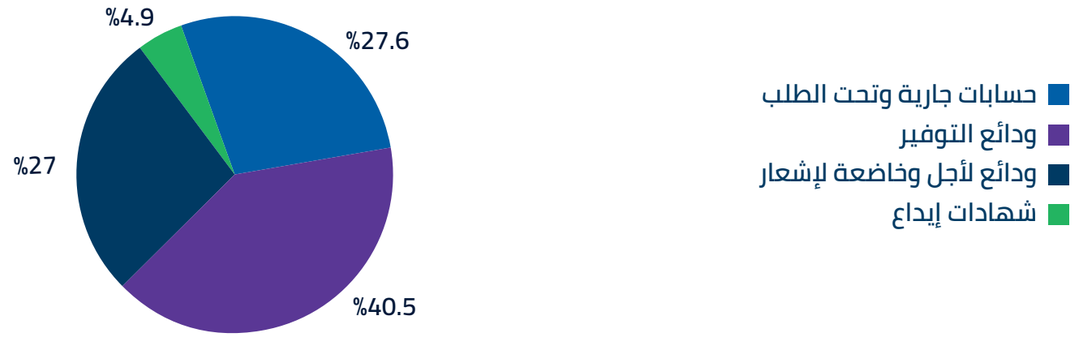

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 433.7 مليون دينار سنة 2017 بزيادة مقدارها 28.2 مليون دينار وبنسبة 7%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2017 إلى 80.8 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.9 مليون دينار وبنسبة 9.3%، وارتفع احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 17.7 مليون دينار وبنسبة 28% عن السنة السابقة 2016. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.08% سنة 2017 مقابل 20.82% سنة 2016، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14.125%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) 18.32% لسنة 2017 مقابل 20.06% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 181.9 مليون دينار سنة 2017 مقابل 144.6 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 26%، حيث بلغ إجمالي الدخل 155 مليون دينار مقابل 127.4 مليون دينار في سنة 2016 مسجلاً نمواً بنسبة 21.6%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 127.2 مليون دينار محققاً نمواً بحوالي 9.4% مقارنةً بسنة 2016.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 91.6 مليون دينار سنة 2017 مقابل 71 مليون دينار سنة 2016. وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات ومخصص العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 45.6 مليون دينار لسنة 2017 مقابل 42.2 مليون دينار سنة 2016 بنموّ بلغت نسبته حوالي 8.1%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2017	2016	2017
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	91.6	70.9	20.7
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(20.6)	(5.7)	(14.9)
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	(2.9)	(2.5)	(0.4)
مخصصات متنوعة	(0.5)	(0.4)	(0.1)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	67.6	62.3	5.3
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(22.0)	(20.1)	(1.9)
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	45.6	42.2	3.4

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية%	
	2017	2016	2017	2016
الفوائد المقبوضة	129.9	109.9	%71.0	%76.0
صافي إيرادات العمولات	24.3	23.5	%13.5	%16.3
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	4.6	2.8	%2.5	%1.9
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	23.1	8.4	%13.0	%5.8
المجموع	181.9	144.6	%100	%100

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2017

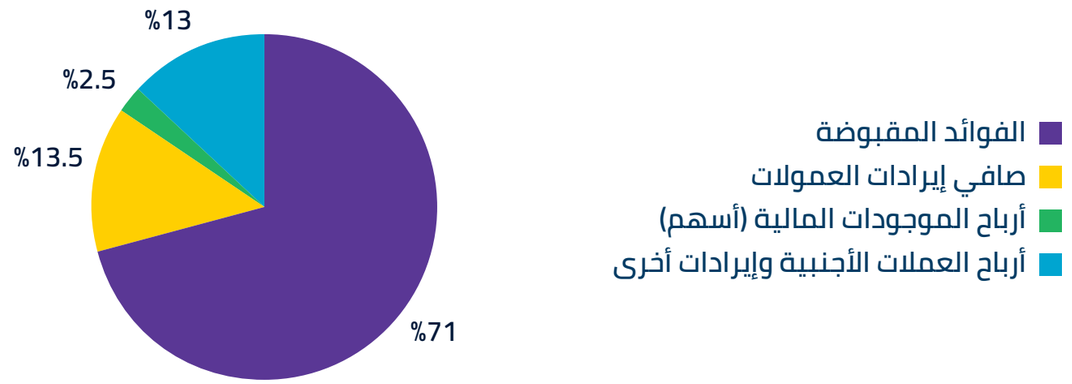

المصروفات والمخصصات

ارتفع إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2017 لتصل إلى 87.4 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 34% مقارنة بسنة 2016. وكان ذلك محصلة للزيادة في مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 14.9 مليون دينار, وارتفاع بند الاستهلاكات والإطفاءات بمبلغ 214.7 ألف دينار وبنسبة 4.7%. في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 3.2 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 3.5 مليون دينار نظراً لارتفاع مصاريف رسوم التأمين, الضيافة, التبرعات, الرسوم, الرخص, الضرائب, الأتعاب المهنية والقانونية, الصيانة والتصليحات, القرطاسية, المطبوعات وبعض المصاريف الأخرى.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2017 فقد بلغت حوالي 1.4 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 78.4 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 15 ألف دينار, ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 4.06 ألف دينار, ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 2.9 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية%	
	2017	2016	2017	2016
مخصص تدني التسهيلات المباشرة	20.6	5.7	%23.6	%8.8
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	2.9	2.5	%3.3	%3.8
مخصصات متنوعة	0.5	0.4	%0.6	%0.6
نفقات الموظفين	33.6	30.4	%38.4	%46.7
مصاريف أخرى	25.0	21.5	%28.6	%33.0
الاستهلاكات والإطفاءات	4.8	4.6	%5.5	%7.1
المجموع	87.4	65.1	%100	%100

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2017

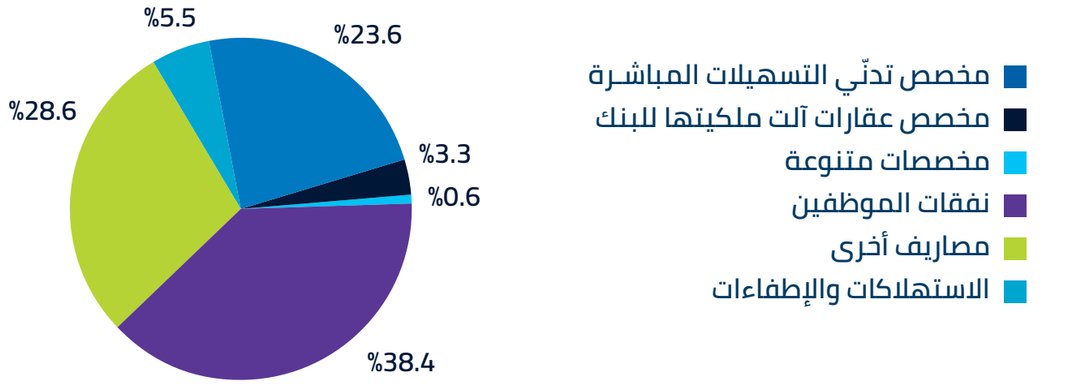

أهم النسب المالية	2017	2016
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%11.15	%10.78
العائد على رأس المال	%22.8	%21.1
العائد على متوسط الموجودات	%1.86	%1.86
ربحية الموظف بعد الضريبة	22,601 دينار	19,647 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.30	%4.84
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.10	%0.75
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.20	%4.08
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%125.36	%112.21
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلّقة)	%4.50	%4.59

المؤشرات المالية للسنوات (2013 - 2017)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الموجودات	2,076,937	2,190,187	2,206,222	2,338,839	2,565,132
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,146,687	1,196,856	1,221,967	1,297,832	1,541,582
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,614,125	1,702,899	1,688,476	1,752,603	1,910,697
حقوق الملكية - مساهمي البنك	316,986	335,746	362,242	405,447	433,665
حقوق غير المسيطرين	4,506	4,116	4,703	6,989	5,491
صافي الربح قبل الضريبة	50,204	59,999	61,966	62,315	67,583

تطور حقوق المساهمين والأرباح

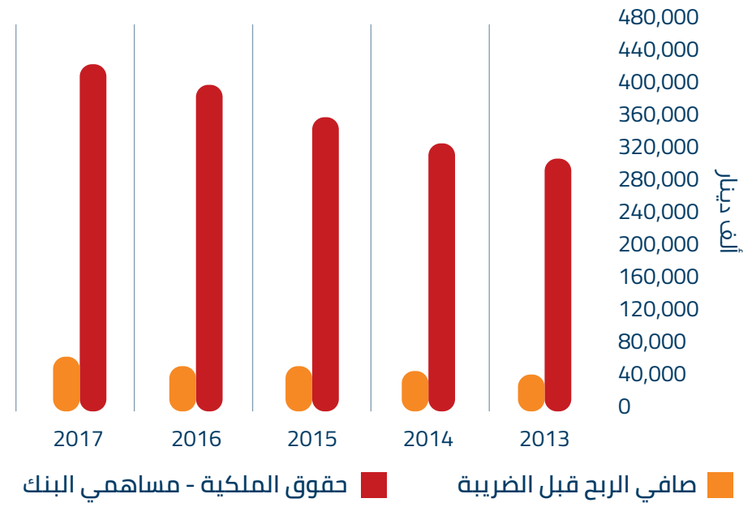

تطور المركز المالي

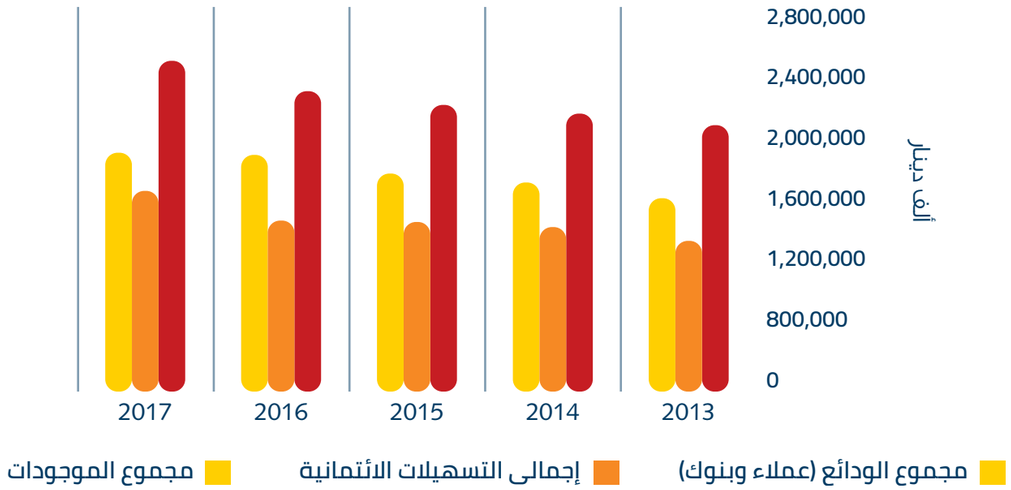

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2018

جاءت أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن للعام 2018 لتمثل المرحلة الأولى من رؤية البنك 2020, والتي سيتم تنفيذها من خلال خطة استراتيجية تمتد من عام 2018 وحتى العام 2020 والتي تستهدف بمرحلتها الأولى الارتقاء بخدمات قطاع الأفراد, ومن ثم تطبيقها على كل من قطاعي الشركات الكبرى والشركات متوسطة وصغيرة الحجم. كما سيتم تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل التي ستخدم كافة قطاعات البنك الأخرى. كل ذلك يسير منسجماً مع خطط التطوير والتغيير التي ينتهجها البنك على كافة الأصعدة التقنية والتنظيمية والعملياتية والمعرفية والتي ستصب جميعها ضمن الخطة الاستراتيجية.

المحور المالي:

- المحافظة على مستويات جيدة من النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمستجدات في مجال المعايير الدولية.
- تعزيز المركز التنافسي للبنك في الدول التي يعمل بها.

محور السوق والعملاء:

- زيادة قاعدة عملاء البنك وتنويعها لتشمل قطاعات وشرائح جديدة, والارتقاء بمستوى المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- مواصلة دور البنك التنموي في مجال تمويل قطاع الأعمال من الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, من خلال فريق متخصص ذي كفاءة مهنية عالية, والتعرف على قطاعات جديدة واعدة لتمويلها, بالإضافة إلى تقديم النصائح المالية وفقاً لظروف السوق وإعداد جلسات توعويه لعملاء الشركات لتوضيح أثر تطبيق المعايير الدولية.
- تعزيز منافذ توزيع البنك في الأردن والأسواق التي يتواجد بها من خلال افتتاح فروع ونشر أجهزة الصراف الآلي في مواقع مستهدفة. إلى جانب مباشرة عمل فرع البنك الإقليمي في مملكة البحرين.
- زيادة فعالية أنشطة خدمة المجتمع من خلال التوجه للأنشطة التي تعنى بالتنمية المستدامة. إلى جانب التنوع في الأنشطة التي يدعمها البنك والتي تشمل مجالات التعليم, الصحة, الأنشطة الخيرية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

محور العمليات والتقنية:

- تطوير العمليات ومواكبة التقنية لتعزيز تجربة العميل في كافة منافذ التوزيع, وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج يُذكر منها مشروع بنك الموبايل والإنترنت, مشروع إدارة العلاقة مع العميل CRM, مشروع إطلاق بطاقات الماستر كارد, ونظام التقييم الائتماني للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

محور تطوير إدارة المخاطر وأمن المعلومات:

- تطوير منظومة إدارة المخاطر في مجموعة بنك الأردن وفقاً لأفضل الممارسات العالمية مع استمرار التزام المجموعة بالتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية, والارتقاء بأمن المعلومات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

محور التعلّم والتطور:

- مواصلة الارتقاء بأداء الموارد البشرية, وتعزيز عملية التعلّم والتطور وصولاً إلى إدارة المعرفة, وذلك من خلال تطبيق برامج تدريبية متخصصة مثل أكاديمية البيع, وأكاديمية الائتمان, والبرامج الأخرى حسب خطط التطوير التي ينتهجها البنك, بالإضافة إلى تطبيق مشروع الجدارات السلوكية وإدخالها في كافة عمليات الموارد البشرية.

البيانات والإيضاحات المالية 2017

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الربح أو الخسارة الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

شركة القواسمي وشركاه
عمان - الأردن
الشميساني، شارع عبد الحميد شرف عمارة رقم ٢٨
هاتف ٠٧٠٠- ٥٦٥ (٦) ٩٦٢ + فاكس ٨٥٩٨- ٥٦٨ (٦) ٩٦٢ +

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
شركة مساهمة عامة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركاته التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ ، وكل من قوائم الربح أو الخسارة الموحد والدخل الشامل الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

امور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، وفقا لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور :

١ - **كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية**

يعتبر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من الامور الهامة للقوائم المالية في البنك حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات مدى تدني الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تراجع الاوضاع المالية والاقتصادية لبعض القطاعات وعدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية، يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١,٤٤٧ مليون دينار وتمثل ٥٦ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية ومتطلبات البنك المركزي الاردني.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها وتعليق الفائدة ، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملائة العملاء المالية وتقديرات الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الادارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات والتأكد من تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة ومدى اتباع البنك لتعليمات الجهات الرقابية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وفرضيات احتساب مخصص تدني التسهيلات.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر والمبينة في الإيضاح رقم (٩).

٢ - **الموجودات المالية**

يحتفظ البنك بموجودات مالية غير متداولة ضمن محفظة موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل بمبلغ ٤,٥٥٤,٧١٦ دينار كما في ٣١ كانـون الأول ٢٠١٧ يجب ان تظهر بالقيمة العادلة تماشيا مع متطلبات المعيار الدولي رقم (٩)، كما يحتفظ البنك بموجودات مالية بالكلفة المطفأة بمبلغ ٢١٩,٥٧٦,٣٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ يتوجب على البنك قياس التدني في قيمتها من خلال مقارنتها بالقيمة العادلة لهذه الموجودات.

إن عملية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية تطلب من الإدارة استخدام الكثير من الاجتهادات والتقديرات والاعتماد على مدخلات من غير الأسعار المدرجة وعليه كانت عملية تقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات من قبل الإدارة أمراً هاما لتدقيقنا.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تتضمن إجراءات التدقيق تقييم الإجراءات الداخلية حول تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية وفحص مدى فعاليتها، إضافة الى تقييم التقديرات المتبعة من قبل إدارة البنك لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المتداولة، هذا وقد تم مقارنة هذه التقديرات مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومناقشتها في ظل المعلومات المتوفرة.

كما تضمنت إجراءات التدقيق تقييم المنهجية المستخدمة ومدى ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية، ومراجعة معقولية أهم المدخلات في عملية التقييم من خلال مراجعة القوائم المالية الصادرة عن الشركات المستثمر بها، أو الحصول على الأسعار من السوق الثانوي وغيرها من المدخلات التي تم مراجعتها.

٣ - احتياطي ترجمة العملات الأجنبية / استثمارات شركات تابعة خارجية

بسبب طبيعة انتشار الفروع الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملات اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا حيث تظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية والشركات التابعة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة بالإضافة الى مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وكذلك الحصول على القوائم المالية للشركة التابعة، والتحقق من أسعار الصرف والمعدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع أسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.

٤- مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية المؤجلة

ان احتساب مصروف الضريبة للسنة ومخصص للضريبة للسنوات غير المدققة ضريبياً والموجودات الضريبية المؤجلة تنطوي على تقديرات واجتهادات لمبالغ مادية للقوائم المالية الموحدة ككل. كما ان للبنك عمليات معقدة واسعة ضمن نشاط اعماله الاعتيادية مما يجعل الأحكام والتقديرات بالنسبة للضريبة امر هام.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

قمنا بإجراءات تدقيق للحصول على فهم لطبيعة المخاطر المتعلقة بضريبة الدخل وتقييم مدى مهنية المستشارين القانونيين والضريبيين لدى البنك والمتعلقة في تقييم واحتساب الضرائب المستحقة وكما قمنا بمناقشة الادارة حول نطاق عمل المستشار القانوني والضريبي للبنك للتأكد من كفاءته وقدرته على احتساب المخصصات المطلوبة، كما قمنا بمناقشة وجهة نظر الادارة حول دقة وكفاية المخصصات المرصودة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة ومدى اتباع البنك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وأثر اية فروقات ضريبية مع الجهات الضريبية المختصة واثرها على القوائم المالية الموحدة.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية والمبينة في الإيضاح رقم (١٨).

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكّ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.

- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

القواسمي وشركاه
KPMG

حاتم القواسمي
إجازة رقم (٦٥٦)

KPMG
شركة القواسمي وشركاه

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ كانون الثاني ٢٠١٨

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة (أ)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	31 كانون الأول	
		2017	2016
الموجودات		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	268,583,151	228,197,814
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	265,682,212	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	125,000,000	25,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	7	196,987	205,719
موجودات مالي ة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	114,791,862	92,128,338
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	9	1,447,227,771	1,226,013,033
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	219,576,390	172,637,680
ممتلكات ومعدّات - بالصافي	11	31,930,233	29,774,830
موجودات غير ملموسة	12	4,839,231	3,559,146
موجودات ضريبية مؤجلة	18	14,683,719	11,926,470
موجودات أخرى	13	72,620,383	54,944,609
مجموع الموجودات		2,565,131,939	2,338,839,064
المطلوبات وحقوق المُلكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	64,896,195	145,623,458
ودائع عملاء	15	1,845,800,756	1,606,979,130
تأمينات نقدية	16	149,356,693	129,292,102
مشتقات أدوات مالية	37	178,833	17,655
مخصصات متنوعة	17	5,006,765	5,015,992
مخصص ضريبة الدخل	18	19,602,158	16,872,706
أموال مقترضة	19	2,437,716	424,879
مطلوبات أخرى	20	38,696,473	22,176,908
مجموع المطلوبات		2,125,975,589	1,926,402,830
حقوق المُلكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	200,000,000	200,000,000
الاحتياطي القانوني	22	80,820,952	73,917,046
الاحتياطي الاختياري	22	134,330	113,124
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	15,128,290	12,996,161
احتياطي خاص	22	4,103,632	3,330,908
فروقات ترجمة عملات أجنبية	23	(12,256,254)	(12,401,835)
احتياطي القيمة العادلة	24	81,288,341	63,565,588
أرباح محورة	25	64,446,126	63,926,237
مجموع حقوق المُلكية - مساهمي البنك		433,665,417	405,447,229
حقوق غير المسيطرين		5,490,933	6,989,005
مجموع حقوق المُلكية		439,156,350	412,436,234
مجموع المطلوبات وحقوق المُلكية		2,565,131,939	2,338,839,064

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الربح أو الخسارة الموحد

قائمة (ب)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 دينار	2016 دينار
الفوائد الدائنة	27	129,861,236	109,915,974
ينزل: الفوائد المدينة	28	26,919,012	17,153,738
صافي إيرادات الفوائد		102,942,224	92,762,236
صافي إيرادات العمولات	29	24,259,668	23,482,888
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		127,201,892	116,245,124
أرباح عملات أجنبية	30	2,760,010	2,486,154
أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	31	4,217	(54,858)
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	8	4,636,746	2,815,647
أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	87,724	-
إيرادات اخرى	32	20,327,389	5,956,955
إجمالي الدخل		155,017,978	127,449,022
نفقات الموظفين	33	33,572,988	30,406,781
استهلاكات وإطفاءات	12g11	4,806,532	4,591,875
مصاريف أخرى	34	25,006,129	21,493,303
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	20,637,508	5,689,334
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	13	2,925,420	2,537,031
مخصصات متنوعة	17	486,038	415,290
إجمالي المصروفات		87,434,615	65,133,614
الربح قبل الضرائب		67,583,363	62,315,408
ينزل : ضريبة الدخل	18	21,973,902	20,113,384
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		45,609,461	42,202,024
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		46,795,537	41,396,285
حقوق غير المسيطرين		(1,186,076)	805,739
الربح للسنة		45,609,461	42,202,024
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
مخفض / أساسي	35	0.234	0.207

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة (ج)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 دينار	2016 دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	45,609,461	42,202,024
بنود الدخل الشامل الآخر:		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد:		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(612,098)	2,583,450
	(612,098)	2,583,450
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد:		
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	(491,918)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	17,722,753	32,217,724
	17,722,753	31,725,806
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)	62,720,116	76,511,280
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى:		
مساهمي البنك	64,218,188	74,225,435
حقوق غير المسيطرين	(1,498,072)	2,285,845
المجموع	62,720,116	76,511,280

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق المُلكية الموحدة

قائمة (د)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		الاحتيـــــــــــاطيات							
البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مـدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالـــــــي حقـوق المُلكيـة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	73,917,046	113,124	12,996,161	3,330,908	(12,401,835)	63,565,588	63,926,237	405,447,229	6,989,005	412,436,234
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	21,206	21,206	4,072	-	145,581	-	(492,167)	(300,102)	(311,996)	(612,098)
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	46,795,537	46,795,537	(1,186,076)	45,609,461
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	17,722,753	-	17,722,753	-	17,722,753
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	21,206	21,206	4,072	-	145,581	17,722,753	46,303,370	64,218,188	(1,498,072)	62,720,116
المحول إلى الاحتياطيات	-	6,882,700	-	2,128,057	772,724	-	-	(9,783,481)	-	-	-
الأرباح الموزعة*	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	80,820,952	134,330	15,128,290	4,103,632	(12,256,254)	81,288,341	64,446,126	433,665,417	5,490,933	439,156,350
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	67,716,833	13,709,740	12,646,252	2,921,601	(11,481,891)	33,186,645	88,442,614	362,241,794	4,703,160	366,944,954
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(2,401)	(2,401)	(11,645)	-	(919,944)	-	2,039,735	1,103,344	1,480,106	2,583,450
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	41,396,285	41,396,285	805,739	42,202,024
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(1,838,781)	1,346,863	(491,918)	-	(491,918)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	32,217,724	-	32,217,724	-	32,217,724
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(2,401)	(2,401)	(11,645)	-	(919,944)	30,378,943	44,782,883	74,225,435	2,285,845	76,511,280
المحول إلى الاحتياطيات	-	6,202,614	108,643	361,554	409,307	-	-	(7,082,118)	-	-	-
الأرباح الموزعة*	-	-	-	-	-	-	-	(31,020,000)	(31,020,000)	-	(31,020,000)
الزيادة في رأس المال**	44,900,000	-	(13,702,858)	-	-	-	-	(31,197,142)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	73,917,046	113,124	12,996,161	3,330,908	(12,401,835)	63,565,588	63,926,237	405,447,229	6,989,005	412,436,234

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 17 نيسان 2017، تقرر توزيع ما مقداره 18% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين، أي ما يعادل 36.000.000 دينار (مقابل 20% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين، أي ما يعادل 31.020.000 دينار، بموجب إجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016).

** بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016، تقرر رفع رأس مال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار، وذلك عن طريق رسملة جزء من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 13.702.858 دينار، ورسملة مبلغ 31.197.142 دينار من الأرباح المدورة وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين، كلٌ بحسب حصته من رأس المال، وقد تم استكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016 .

*** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يُحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 14.683.719 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2017 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً، استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5.060.455 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف باحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	إيضاح	2017	2016
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:		دينار	دينار
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		67,583,363	62,315,408
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	11 g12	4,806,532	4,591,875
تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	9	20,637,508	5,689,334
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدّات	32	(204,110)	(64,547)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير المتحققة	31	8,732	36,351
تأثير تغير في أسعار الصرف	30	(2,307,543)	(2,341,645)
مخصصات متنوعة	17	486,038	415,290
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	13	2,925,420	2,537,031
فروقات عملات أجنبية		(402,831)	1,466,147
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		93,533,109	74,645,244
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		(1,174,192)	(746,708)
(الزيادة) النقص في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(100,000,000)	130,000,000
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		-	853,758
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(241,852,246)	(89,465,121)
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى		(21,064,065)	2,077,350
الزيادة (النقص) في ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		21,531,993	(3,159,000)
الزيادة في ودائع العملاء		238,821,626	42,092,167
الزيادة في تأمينات نقدية		20,064,591	18,120,950
الزيادة (النقص) في أموال مقترضة		2,012,837	(76,077)
الزيادة في مطلوبات أخرى		16,038,883	2,399,248
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(65,620,573)	102,096,567
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		27,912,536	176,741,811
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	17	(533,936)	(1,525,128)
الضرائب المدفوعة	18	(21,876,847)	(16,811,866)
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		5,501,753	158,404,817
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(85,774,723)	(37,503,238)
بيع واستحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		38,836,013	92,521,265
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(5,015,771)	(2,988,738)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		75,000	5,237,547
استحقاق (شراء) مشتقات مالية		161,178	883,762
(شراء) ممتلكات ومعدّات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدّات		(5,489,943)	(8,895,633)
بيع ممتلكات ومعدّات		332,735	213,092
(شراء) موجودات غير ملموسة	12	(2,101,181)	(960,792)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات من عمليات الاستثمار		(58,976,692)	48,507,265
التدفق النقدي من عمليات التمويل:			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(612,098)	2,583,450
أرباح موزعة على المساهمين		(35,519,318)	(30,947,339)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل		(36,131,416)	(28,363,889)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	30	2,307,543	2,341,645
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(87,298,812)	180,889,838
النقد وما في حكمه في بداية السنة		564,145,672	383,255,834
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	476,846,860	564,145,672

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأسمال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الاحتياطي الاختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة, وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (73) فرعاً, وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاً, والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سورية وشركة تفوّق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).

- تـم إقـرار القوائـم الماليـة الموحـدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (605) بتاريـــخ 25 كانون الثاني 2018.

2. أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة, كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

- إن السياسـات المحاسبيـة المتبعـة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضـاح (46/أ).

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعـــــة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها, ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2017 و2016 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	3,5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الأردن - سورية*	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2017 كما يلي:

اســـــــم الشركـــــــة	31 كانـــــــون الأول 2017		للعـــــــام 2017	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	10,179,364	780,213	1,820,557	624,230
بنك الأردن - سوريا *	47,522,921	35,788,915	2,599,306	4,924,946
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,447,312	4,695,335	2,084,798	931,610

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة, ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

*نظراً لأن لدى البنك القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية, تم توحيد حسابات بنك الأردن - سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل الإدارة التنفيذية وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدنٍّ للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك, وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني, وتسجل قيمة المخصص في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد.

- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعدّ لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص, ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحد, ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة, وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة:

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد, وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة, ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة: هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال, يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية: هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال, يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال, يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.

- يتم قيد الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الربح أو الخسارة الموحد, في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى تاريخ استحقاقها والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء, وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة, قيداً على أو لحساب الفائدة, وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منـه, ويتم قيد أي تدنٍّ في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم قيد نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الربح أو الخسارة الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة, ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية, وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلـة, ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية, وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المبيعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.

- يتم أخذ الأرباح الموزعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

القيمة العادلة
إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

- نماذج تسعير الخيارات.

- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة, ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية, وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدنٍّ في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية
يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدنٍّ في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة, وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

استثمارات في شركات حليفة
- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت, وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات
- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدنٍّ في قيمتها, ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 – 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدّات في نهاية كل عام, فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدّات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين
يتم قيد التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها, وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الربح أو الخسارة الموحد عند دفعها, ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

ضريبة الدخل
- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة, وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلةٍ للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

- تحســب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها, يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

رأس المال
- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك.
يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد), وإذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- أسهم الخزينة
لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية الموحد ضمن بند علاوة/خصم إصدار أسهم, أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة إصدار الأسهم.

حسابات مدارة لصالح العملاء
- تمثّل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقــاص
يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها, ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن), ويستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, وبعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدنٍّ في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد, ويتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 و رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017.

الموجودات غير الملموسة

أ - الشهـــرة

- يتم إثبات الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك, ويتم إثبات الشهرة الناتجة عن الاستثـمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة, ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدنٍّ في قيمة الاستثمار.

- يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم الماليـة الموحدة, ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد, ويتم قيد قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

ب - الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة, ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحد, أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة, ويتم قيد أي تدنٍّ في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد في نفس السنة.

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة, كما يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك:

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء, ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً.

العملات الأجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية.

- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

- يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني, أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية, وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3. التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة, كما إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها, إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن, وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

نعتقد بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية, ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينه بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الأكثـر تشـدداً بمـا يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل, ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017.

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمـل حدوثها في المستقبل, ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكـل دوري.

- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح السنة الحالية، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة المقتطع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.

- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها، ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام. عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة.

4. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2017	2016
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	71,753,575	61,925,791
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	60,563,818	64,139,425
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	11,801,899	10,626,907
- شهادات إيداع	20,400,000	-
- متطلبات الاحتياطي النقدي	104,063,859	91,505,691
المجموع	268,583,151	228,197,814

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 2,443,099 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (2,402,507 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

* يشمل هذا البند 9,358,000 دينار تستحق خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر (8,224,400 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

لا يوجد إيداعات مقيّدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2017 و2016.

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	بنوك ومؤسسات محلية		بنوك ومؤسسات خارجية		المجموع	
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	31 كانون الأول					
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	18,476,828	-	38,434,350	18,476,828	38,434,350	18,476,828
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	69,666,474	390,387,634	65,629,441	247,205,384	456,017,075	247,205,384
المجموع	88,143,302	390,387,634	104,063,791	265,682,212	494,451,425	265,682,212

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 15,073,372 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (34,597,230 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 2,253,202 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 و2,253,202 دينار كما في 31 كانون الأول 2016.

6. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	بنوك ومؤسسات محلية		بنوك ومؤسسات خارجية		المجموع	
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	31 كانون الأول					
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	10,000,000	10,000,000	-	-	10,000,000	10,000,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر	-	-	-	-	-	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر إلى سنة	-	15,000,000	-	-	-	15,000,000
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	115,000,000	-	-	-	115,000,000	-
المجموع	125,000,000	25,000,000	-	-	125,000,000	25,000,000

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	112,200	122,600
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة	84,787	83,119
المجموع	196,987	205,719

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	100,843,880	79,021,668
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*	2,856,601	7,146,541
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	9,393,266	4,252,624
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة*	1,698,115	1,707,505
المجموع	114,791,862	92,128,338

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 4,636,746 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (2,815,647 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016).

* تم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالاعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

9. تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
الأفراد (التجزئة)	377,216,321	328,815,801
حسابات جارية مدينة	9,255,980	10,453,963
قروض وكمبيالات*	350,692,614	305,735,908
بطاقات الائـتمان	17,267,727	12,625,930
القروض العقارية	234,024,646	224,886,600
الشركات:	700,988,262	604,772,198
الشركات الكبرى	459,850,066	456,804,426
حسابات جارية مدينة	75,961,510	128,944,650
قروض وكمبيالات*	383,888,556	327,859,776
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	241,138,196	147,967,772
حسابات جارية مدينة	56,231,895	39,217,032
قروض وكمبيالات*	184,906,301	108,750,740
الحكومة والقطاع العام	229,352,737	139,357,534
المجمـــوع	1,541,581,966	1,297,832,133
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(86,485,514)	(64,840,522)
ينزل: فوائد معلقة	(7,868,681)	(6,978,578)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,447,227,771	1,226,013,033

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدمـــاً البالغـــة 13,765,564 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (12,623,079 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 76,806,921 دينار أي ما نسبته (4/98%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (66,206,464 دينار أي ما نسبتـه (5/1%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 68,938,240 دينار أي ما نسبته (4/5%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائـد المعلقة للسنة (59,227,886 دينار أي ما نسبته (4/59%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 78,267,657 دينار أي ما نسبته (5/08%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (87,000,117 دينار أي ما نسبته (6/7%) في نهاية السنة السابقة), كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 65,823,307 دينار (52,357,417 دينار في نهاية السنة السابقة).

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2017	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	18,953,345	2,785,243	35,966,394	7,135,540	-	64,840,522
فرق عملات أجنبية	103,241	6,855	855,790	41,598	-	1,007,484
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,905,243	2,602,326	10,738,645	4,391,294	-	20,637,508
الرصيد في نهاية السنة	21,961,829	5,394,424	47,560,829	11,568,432	-	86,485,514

2016	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	17,472,318	2,283,060	45,944,604	5,006,118	-	70,706,100
فرق عملات أجنبية	(122,648)	(1,196)	(2,890,903)	(74,950)	-	(3,089,697)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	1,603,675	503,379	1,377,908	2,204,372	-	5,689,334
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(8,465,215)	-	-	(8,465,215)
الرصيد في نهاية السنة	18,953,345	2,785,243	35,966,394	7,135,540	-	64,840,522

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير المبلّغ عنها كما يلي:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2017	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	21,529,943	5,298,261	45,389,037	11,531,525	-	83,748,766
على أساس المحفظة	431,886	96,163	2,171,792	36,907	-	2,736,748
الرصيد في نهاية السنة	21,961,829	5,394,424	47,560,829	11,568,432	-	86,485,514

2016	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	18,653,906	2,713,020	35,261,391	7,002,432	-	63,630,749
على أساس المحفظة	299,439	72,223	705,003	133,108	-	1,209,773
الرصيد في نهاية السنة	18,953,345	2,785,243	35,966,394	7,135,540	-	64,840,522

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحوّلت إزاء ديون أخرى 4,333,080 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (6,714,569 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).
- هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها 9,920,148 دينار وفوائدها المعلّقة 1,454,933 دينار، والمخصص المرصود لها 8,465,215 دينار، كما في 31 كانون الأول 2016 تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل.

الفوائد المعلقة	31 كانون الأول 2017				
		الشركات			
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,526,228	524,594	2,304,247	1,623,509	6,978,578
يضاف: الفوائد المعلّقة خلال السنة	499,700	372,198	429,842	639,862	1,941,602
ينـــزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(433,662)	(148,839)	(157,051)	(164,427)	(903,979)
ينـــزل: الفوائد التي تم شطبها نتيجة تسويات	(147,520)	-	-	-	(147,520)
الرصيد في نهاية السنة	2,444,746	747,953	2,577,038	2,098,944	7,868,681

	31 كانون الأول 2016				
		الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,528,254	590,375	4,459,612	1,445,040	9,023,281
يضاف: الفوائد المعلّقة خلال السنة	228,273	155,680	(175,346)	838,189	1,046,796
ينـــزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(230,299)	(221,461)	(525,086)	(659,720)	(1,636,566)
فوائد معلّقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(1,454,933)	-	(1,454,933)
الرصيد في نهاية السنة	2,526,228	524,594	2,304,247	1,623,509	6,978,578

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب التوزيع الجغرافي والقطاع الاقتصادي كما يلي:			المجموع 31 كانون الأول	
	داخل المملكة	خارج المملكة	2017	2016
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	9,011,477	-	9,011,477	2,851,395
صناعة	136,845,715	26,954,123	163,799,838	139,306,956
تجارة	251,243,359	48,210,399	299,453,758	257,125,407
عقارات	200,685,900	3,277,683	203,963,583	182,661,300
إنشاءات	42,626,267	542,003	43,168,270	42,225,300
زراعة	10,152,199	9,455,179	19,607,378	16,950,200
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	166,957,646	8,205,559	175,163,205	93,763,837
أسهم	10,038,543	-	10,038,543	11,202,167
أفراد	316,131,941	71,891,236	388,023,177	412,388,037
حكومة وقطاع عام	163,529,430	65,823,307	229,352,737	139,357,534
المجموع	1,307,222,477	234,359,489	1,541,581,966	1,297,832,133

10. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2017	2016
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	147,095,719	112,596,012
سندات وأسناد قرض شركات وبنوك	35,151,182	29,443,668
سندات حكومة خارجية	2,137,169	-
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	184,384,070	142,039,680
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات وأسناد قرض شركات	35,192,320	30,598,000
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	35,192,320	30,598,000
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	219,576,390	172,637,680

	31 كانون الأول	
	2017	2016
	دينار	دينار
- تحليل السندات والأذونات:		
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	216,002,472	160,343,376
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	3,573,918	12,294,304
المجموع	219,576,390	172,637,680

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

	لغاية شهر	**أكثر من شهر إلى 3 شهور**	**أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور**	**أكثر من 6 شهور إلى سنة**	**أكثر من سنة إلى 3 سنوات**	**أكثر من 3 سنوات**	**المجموع**
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2017	-	17,000,095	2,141,421	39,280,656	102,938,133	58,216,085	219,576,390
31 كانون الأول 2016	5,173,074	4,193,787	1,422,450	14,424,134	71,633,705	75,790,530	172,637,680

- تسدد عوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب دفعات نصف سنوية.
- تم خلال النصف الأول من العام 2017 بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بقيمة اسمية 21,979,000 دينار نتيجة لانخفاض التصنيف الائتماني لغالبية تلك الموجودات وقد نتج عن العملية أرباح بمبلغ 87,724 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

11. ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	تحسينات وديكورات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2017					
الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	3,671,477	10,802,396	1,026,495	19,372,663	68,399,350
إضافات	462,871	2,147,663	249,583	1,301,737	5,505,044
(استبعادات)	-	(1,019,454)	(386,896)	(185,077)	(2,392,982)
فروقات عملات أجنبية	24,999	26,030	3,736	83,481	489,605
الرصيد في نهاية السنة	4,159,347	11,956,635	892,918	20,572,804	72,001,017
الاستهلاك المتراكم:					
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	7,834,029	380,780	6,263,580	44,606,326
استهلاك السنة	-	4,122,606	512,138	7,586,347	3,982,951
(استبعادات)	-	(1,005,622)	(343,422)	(149,993)	(2,264,358)
فروقات عملات أجنبية	-	19,783	3,661	69,065	175,440
استهلاك متراكم في نهاية السنة	-	6,015,986	215,190	1,334,028	15,341,641
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,159,347	5,940,649	677,728	19,238,776	56,657,376
صافي حساب شراء ممتلكات ومعدات*					1,696,882
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة					58,354,258
2016					
الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	3,133,046	10,563,486	964,842	19,372,663	68,295,331
إضافات	609,928	957,731	315,787	1,412,863	5,713,003
(استبعادات)	-	(652,856)	(243,448)	(1,959,603)	(4,288,840)
فروقات عملات أجنبية	(71,497)	(65,965)	(10,686)	(205,501)	(1,320,144)
الرصيد في نهاية السنة	3,671,477	10,802,396	1,026,495	19,372,663	68,399,350
الاستهلاك المتراكم:					
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	7,684,325	844,340	15,968,103	45,299,052
استهلاك السنة	-	862,352	49,969	1,454,822	3,880,315
(استبعادات)	-	(639,981)	(243,430)	(1,912,376)	(4,140,295)
فروقات عملات أجنبية	-	(51,128)	(9,699)	(168,908)	(432,746)
استهلاك متراكم في نهاية السنة	-	7,855,568	641,180	15,341,641	44,606,326
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,671,477	2,946,828	385,315	4,031,022	23,793,024
صافي حساب شراء ممتلكات ومعدات*					5,981,806
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,671,477	2,946,828	385,315	5,168,926	29,774,830
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,671,477	3,594,190	385,315	5,168,926	29,774,830
صافي حساب شراء ممتلكات ومعدات*					1,696,882
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات					28,077,948
استهلاك السنة					3,880,315
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات المستبعدة					1,311,248
فروقات عملات أجنبية					(1,344,508)
استهلاك متراكم في نهاية السنة					(123,956)
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات					14,751,951
صافي حساب شراء ممتلكات ومعدات*					5,290,405
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة					87,956
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,671,477	7,545,539	3,594,190	9,199,948	5,378,361

- تبلغ قيمة الالتزامات المالية المقابلة لقيمة ممتلكات ومعدات 1,696,882 دينار لعام 2017 سيتم سدادها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

12. موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي:	31 كانون الأول	
	2017	2016
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	3,559,146	3,320,303
إضافات خلال السنة	2,101,181	960,792
الإطفاء للسنة	(823,581)	(711,560)
فروقات عملات أجنبية	2,485	(10,389)
رصيد نهاية السنة	4,839,231	3,559,146

13. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2017	2016
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	8,132,535	4,810,872
مصروفات مدفوعة مقدماً	3,282,556	2,587,777
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون*	45,050,608	34,705,556
شيكات مقاصة	3,589,269	1,634,270
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	699,123	912,360
مصاريف ضريبية مدفوعة مقدماً	1,101,552	1,970,506
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	10,707,290	8,302,714
معاملات في الطريق	57,450	20,554
المجموع	72,620,383	54,944,609

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون هالكة:	عقـــــــــارات مستملكـــــــــة	
	2017	2016
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	41,511,299	41,642,564
إضافات	14,968,144	2,430,218
استبعادات	(1,697,672)	(2,561,483)
رصيد نهاية السنة	54,781,771	41,511,299
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(9,731,163)	(6,805,743)
رصيد نهاية السنة	45,050,608	34,705,556

بموجب قانون البنوك الأردني، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين كحد أقصى، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014، واعتباراً من بداية العام 2015 بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي للعقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لذلك التعميم ولتعميم البنك المركزي الأردني رقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017.

** إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	6,805,743	4,268,712
إضافـــات	2,925,420	2,537,923
استبعـــادات	-	(892)
رصيد نهاية السنة	9,731,163	6,805,743

14. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	31 كانون الأول 2017			31 كانون الاول 2016		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	16,109,902	16,109,902	-	43,248,408	43,248,408
ودائع لأجل تستحق خلال 3 شهور	-	27,254,300	27,254,300	47,500,000	54,875,050	102,375,050
ودائع لأجل تستحق من 3 - 6 شهور	-	1,063,500	1,063,500	-	-	-
ودائع لأجل تستحق من 6 - 9 شهور	-	-	-	-	-	-
ودائع لأجل تستحق من 9 - 12 شهراً	-	-	-	-	-	-
ودائع لأجل يزيد استحقاقها عن سنة	-	20,468,493	20,468,493	-	-	-
المجموع	-	64,896,195	64,896,195	47,500,000	98,123,458	145,623,458

15. ودائع عملاء	31 كانون الأول 2017				
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
البيان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	359,179,245	59,273,278	82,724,253	8,194,986	509,371,762
ودائع التوفير	728,405,946	4,136,458	14,585,865	104,141	747,232,410
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	261,365,266	123,126,021	26,440,518	87,296,528	498,228,333
شهادات إيداع	85,987,776	1,157,675	3,822,800	-	90,968,251
المجموع	1,434,938,233	187,693,432	127,573,436	95,595,655	1,845,800,756

31 كانون الأول 2016				
أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
355,601,307	84,696,037	83,093,736	11,818,041	535,209,121
661,287,174	1,384,695	13,092,843	78,767	675,843,479
202,401,692	85,959,821	25,621,116	9,860,366	323,842,995
65,897,325	570,890	5,615,320	-	72,083,535
1,285,187,498	172,611,443	127,423,015	21,757,174	1,606,979,130

- بلغت ودائع الحكومة المركزية والقطاع العام المركزي داخل المملكة 90,414,825 دينار، أي ما نسبته 9.4% من إجمالي الودائع للسنة (90,118,947 دينار، أي ما نسبته 1% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 675,443,252 دينار، أي ما نسبته 36/59% من إجمالي الودائع للسنة (901,249,775 دينار، أي ما نسبته 56/08% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحتفظ مقيّدة السحب 14,245,341 دينار، أي ما نسبته 0/77% من إجمالي الودائع للسنة (20,715,053 دينار، أي ما نسبته 1/29% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 82,220,824 دينار للسنة (82,178,656 دينار في السنة السابقة).

ب- موجودات ضريبية مؤجلة						
إن تفاصيل هذا البند كما يلي:	2017				2016	
	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
الحسابات المشمولة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص ديون غير عاملة	17,779,051	-	4,754,297	22,533,348	7,886,672	6,222,668
مخصص الديون غير العاملة - سنوات سابقة	3,754,235	48,198	-	3,706,037	1,068,355	1,082,233
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,186,235	524,426	411,600	4,073,409	1,187,361	1,243,573
فوائد معلّقة	998,113	-	-	998,113	254,360	261,797
مخصص القضايا المقامة على البنك	626,714	4,027	53,877	676,564	225,624	208,612
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	6,805,743	-	2,925,420	9,731,163	3,243,455	2,219,558
تدني موجودات متوفرة للبيع	62,831	-	-	62,831	21,991	21,991
مخصصات أخرى	2,664,152	-	519,451	3,183,603	795,901	666,038
المجموع	36,877,074	576,651	8,664,645	44,965,068	14,683,719	11,926,470

- إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	11,926,470	12,217,573
المضاف خلال السنة	2,840,086	1,517,791
المطفىء خلال السنة	(207,689)	(1,144,257)
فرق عملات أجنبية	124,852	(664,637)
رصيد نهاية السنة	14,683,719	11,926,470

*إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة وهي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

ج - فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:	2017 دينار	2016 دينار
الربح المحاسبي	67,583,363	62,315,408
أرباح غير خاضعة للضريبة	(6,898,739)	(5,979,800)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	11,281,313	7,493,529
الربح الضريبي	71,965,937	63,829,137
نسبة ضريبة الدخل	%34,2	%32/1
المجموع	24,606,299	20,486,918

19. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	المبلغ	عدد الأقساط الكلية	 المتبقية	دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض
العام 2017	دينار					
اقتراض من البنك المركزي الأردني	310,747	60	44	شهري	سندات خزينة	%2,25
اقتراض من البنك المركزي الأردني	258,686	113	107	شهري	كمبيالة	%1,75
اقتراض من البنك المركزي الأردني	917,461	60	55	شهري	كمبيالة	%1,00
اقتراض من البنك المركزي الأردني	950,822	60	55	شهري	كمبيالة	%1,00
المجموع*	**2,437,716**					
العام 2016	دينار					
اقتراض من البنك المركزي الأردني	424,879	48	60	شهري	سندات خزينة	%2,25
المجموع	**424,879**					

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 3% إلى 5,25%.

- إن الاقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2017 و2016.

20. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2017 دينار	 2016 دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	5,079,792	2,748,843
شيكات مقبولة الدفع	6,315,946	7,261,564
أمانات وذمم مؤقتة	17,814,290	2,452,353
أرباح مساهمين غير موزعة	2,361,085	1,880,403
تأمينات صناديق حديدية	173,945	169,226
تأمينات عقارات مبيعة	289,250	291,472
مطلوبات أخرى*	6,662,165	7,373,047
المجموع	38,696,473	22,176,908

*إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:	2017 دينار	31 كانون الأول 2016 دينار
أمانات الضمان الاجتماعي	277,056	264,323
أمانات ضريبة الدخل	322,528	283,396
مصروفات مستحقة	4,947,970	3,459,949
حوالات واردة	294,037	231,740
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	765,574	3,078,639
المجموع	6,662,165	7,373,047

21. رأس المال المكتتب به

يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2017 و2016.

يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

22. الاحتياطيات

- احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة, يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى.

- احتياطي خاص

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	80,820,952	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	15,128,290	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	4,103,632	متطلبات السلطات الرقابية

23. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2017 دينار	2016 دينار
رصيد في بداية السنة	(12,401,835)	(11,481,891)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	145,581	(919,944)
الرصيد في نهاية السنة	(12,256,254)	(12,401,835)

*يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطاع البنيوي للاستثمار في رأسمال بنك الأردن – سورية للأعوام 2017 و2016.

24. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017 دينار	2016 دينار
الرصيد في بداية السنة	63,565,588	33,186,645
أرباح غير متحققة	17,722,753	32,217,724
(المحول) نتيجة بيع أسهم للأرباح المدورة - متحقق	-	(1,838,781)
الرصيد في نهاية السنة	81,288,341	63,565,588

25. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017 دينار	2016 دينار
الرصيد في بداية السنة	63,926,237	88,442,614
أرباح موزعة على المساهمين	(36,000,000)	(31,020,000)
الربح للسنة	46,795,537	41,396,285
المحول إلى الاحتياطيات	(9,783,481)	(7,082,118)
المحول نتيجة بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	-	1,346,863
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(492,167)	2,039,735
(المحول) زيادة رأس المال – إيضاح (1)	-	(31,197,142)
الرصيد في نهاية السنة	64,446,126	63,926,237

- يشمل رصيد الأرباح المدورة 14,683,719 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2017 (11,926,470 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,060,455 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

26. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبته 18% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36 مليون دينار، وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، (في حين تم خلال العام 2017 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار وفقاً لقرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 17 نيسان 2017.

27. الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017 دينار	2016 دينار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة):	36,208,858	29,195,069
حسابات جارية مدينة	1,318,994	1,183,948
قروض وكمبيالات	32,240,938	25,605,225
بطاقات الائتمان	2,648,926	2,405,896
القروض العقارية	17,310,483	16,089,973
الشركات:	46,339,863	39,361,772
الشركات الكبرى:	30,423,105	27,137,126
حسابات جارية مدينة	5,705,555	6,032,824
قروض وكمبيالات	24,717,550	21,104,302
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	15,916,758	12,224,646
حسابات جارية مدينة	3,410,265	2,761,334
قروض وكمبيالات	12,506,493	9,463,312
الحكومة والقطاع العام	10,433,905	5,909,340
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,724,849	891,188
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	9,456,054	10,465,324
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	8,387,224	8,003,308
المجمـــوع	129,861,236	109,915,974

28. الفوائـــد المدينـــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017 دينار	2016 دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,388,386	1,113,990
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	499,248	198,543
ودائع توفير	1,901,997	1,217,806
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	15,530,072	8,133,639
شهادات إيداع	2,811,574	2,010,710
أموال مقترضة	68,714	63,168
تأمينات نقدية	1,215,514	1,098,867
رسوم ضمان الودائع	3,503,507	3,317,015
المجموع	26,919,012	17,153,738

29. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,381,011	5,144,413
عمولات تسهيلات غير مباشرة	5,071,054	5,624,180
عمولات أخرى	14,174,321	12,984,290
المجموع	24,626,386	23,752,883
ينزل: عمولات مدينة	366,718	269,995
صافي إيرادات العمولات	24,259,668	23,482,888

30. أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول/ التعامل	452,467	144,509
ناتجة عن التقييم	2,307,543	2,341,645
المجموع	2,760,010	2,486,154

31. أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

العـــام 2017	(خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	(8,732)	12,949	4,217
المجموع	-	(8,732)	12,949	4,217

العـــام 2016	(خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	(36,351)	6,082	(30,269)
أسهم خارجية	(43,841)	-	19,252	(24,589)
المجموع	(43,841)	(36,351)	25,334	(54,858)

32. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
إيرادات مستردة من سنوات سابقة	15,247,317	1,192,926
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	1,251,773	645,607
إيرادات البريد والهاتف وسويفت	552,276	493,111
إيجارات مقبوضة من عقارات البنك	505,978	354,793
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	204,110	64,547
فوائد معلقة معادة للإيرادات	903,979	1,636,566
إيرادات أخرى	1,661,956	1,569,405
المجموع	20,327,389	5,956,955

33. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	26,781,918	24,557,697
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,221,077	2,029,156
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,651,824	1,549,808
نفقات طبية	1,555,588	1,460,682
تدريب الموظفين	619,331	281,195
مياومات سفر وتنقلات	646,220	430,328
تأمين حياة	97,030	97,915
المجموع	33,572,988	30,406,781

34. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
إيجارات	3,389,558	3,186,977
قرطاسية ومطبوعات	955,744	790,281
بريد وهاتف وسويفت	1,633,516	1,560,783
صيانة وتصليحات وتنظيفات	3,553,662	2,898,817
رسوم ورخص وضرائب	3,050,321	2,769,587
إعلانات واشتراكات	4,958,617	3,397,142
رسوم تأمين	2,156,311	1,897,758
إنارة وتدفئة	2,218,021	2,212,085
تبرعات وإعانات	689,897	544,925
ضيافة	322,817	245,171
أتعاب مهنية وقانونية واستشارات	1,369,315	1,145,878
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	653,350	788,899
المجموع	25,006,129	21,493,303

35. حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	46,795,537	41,396,285
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,000,000	200,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساســي	0,234	0,207
مخفــض	0,234	0,207

36. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2017	2016
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	259,225,151	219,973,414
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	265,682,212	494,451,425
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(43,364,202)	(145,623,458)
أرصدة مقيدة السحب	(4,696,301)	(4,655,709)
المجموع	476,846,860	564,145,672

37. مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهراً	المجموع
2017	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات أجنبية	17,981	(196,814)	18,904,820	18,904,820	-	18,904,820
المجموع	17,981	(196,814)	18,904,820	18,904,820	-	18,904,820
2016	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات أجنبية	13,774	(31,429)	3,332,249	3,332,249	-	3,332,249
المجموع	13,774	(31,429)	3,332,249	3,332,249		3,332,249

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة, وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

38. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة التابعة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبرعاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

بنود داخل المركز المالي:	الجهة ذات العلاقة						المجموع	
	الشركات التابعة	كبار المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيون	صندوق ادخار موظفو البنك	أطراف أخرى	31 كانون الأول 2017	2016
موجودات:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة تسهيلات ائتمانية	-	1,283	236,060	1,500,979	-	45,908,982	47,647,304	47,153,356
أرصدة ودائع وحسابات جارية	4,208,460	-	-	-	-	-	4,208,460	4,467,345
أرصدة التأمينات النقدية	3,982,000	-	-	-	-	-	3,982,000	-
مطلوبات:								
ودائع عملاء	17,960,589	68,288,026	1,501,107	3,694,040	2,879,345	16,374,606	110,697,713	45,243,054
ودائع بنوك	7,973,957	-	-	-	-	-	7,973,957	5,357,264
أموال مقترضة	3,523,235	-	-	-	-	-	3,523,235	3,609,725
بنود خارج المركز المالي:								
كفالات	1,074,000	788,412	2,320	-	-	2,501,111	4,365,843	2,606,355

	المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2017	2016
عناصر قائمة الربح أو الخسارة:	دينار	دينار
فوائد وعمولات دائنة	2,504,446	1,520,445
فوائد وعمولات مدينة	4,509,055	64,011

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار الأردني من 3.375% إلى 13.5%
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.25% إلى 5%
- بلغت أسعار الفوائد الدائنة بالعملة الأجنبية 5.186%
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالعملة الأجنبية من 0.01% إلى 2%

*إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم إستبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:	2017	2016
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت	1,553,451	2,457,340
تنقلات وأمانة سر	48,000	48,000
المجموع	1,601,451	2,505,340

39. إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:
- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (الائتمان، سوق، سيولة، عمليات، أمن المعلومات،...).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال، مخاطر وتسب السيولة (LCR/ NSFR)، مخاطر العمليات والأعطال التشغيلية ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموجدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموجدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:
- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SMEs) (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة).
- دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).
- دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل أساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات، SME والأفراد)، ودراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators ودراسة مؤشرات الاداء Key Performance Indicators و ذلك من خلال إعداد دراسات وتقاريرتعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ والمخصصات وإعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك، بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الأعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعدة أو في عدم التوسع فيها، كما تقوم بإعداد دراسات وتقارير دورية تهتم بما يلي:
  - التركزات الائتمانية للمحفظ على مستوى النشاط الاقتصادي.
  - التركزات الائتمانية للمحفظ على مستوى المنتج.
  - التركزات الائتمانية للمحفظ على مستوى العميل.
  - تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
  - تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المدفظ (شركات، حكومة، SME وأفراد) ومقارنة نسب النمو والربحية بأداء القطاع المصرفي.
  - الإعداد لتطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.
  - تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر العملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات ووفقاً لما يلي:
    - تصنيف مخاطر المقترض (Obligor Risk Rating) (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).
    - تصنيف مخاطر التسهيلات (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
    - تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة) والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recovery Ratio بالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default (LGD).

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزات الإئتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية،...الخ)، وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلٌّ ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

5. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطـر:
يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلـي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems, E-loan).

9. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

10. لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

13. إعداد وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

14. التقاريـر الرقابيـة:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعـة مـن الكشوفـات الرقابيـة:
- المراقبـة اليوميـة:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة.... وغيرها.
- مراقبـة جـودة وتوزيـع المحفظـة الائتمانية.
- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية..... وغيرها.
- مراقبـة التعرض الائتمانـي (Total Exposure) على مستوى العميل،المنطقة الجغرافيـــة، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،....., وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطـر التشغيـــل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية. وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنـك إدارة مخاطـر العمليات ضمـن الأسس التالية:
1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.

2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CAREWeb).

3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك، ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال لإقرار هذه الملفات.

4. تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول، يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.

5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile):
تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات اولاً باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

6. بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة.

7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئـــة الرقابية.

8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم وتطبيق الإجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.

9. إعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.

10. تزويد لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

11. تقييم إجراءات وسياسات العمل والتاكد من تحديد وتصحيح أي ضعف Control Gaps في الإجراءات الرقابية.

12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.

13. تم تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها, يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر والامتثال ليتم إقرار الملف من قبلهم, وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر والامتثال.

14. تم تحديث ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع دائرة الامتثال بحيث يتم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحدّ منها, يتم عرض أية تعديلات على ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المنشأة على لجنة إدارة المخاطر والامتثال ليتم إقرار الملف من قبلهم. تتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk) :
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:
وهي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلّب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك, وتشمل مخاطر السوق ما يلي:
- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:
- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:
- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value).
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk).
- اختبار الحساسية (Stress Testing).

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية:
- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرالسيولة.
- تطبيق نظام لإدارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق والسيولة من خلال:
- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
- مراقبة عملية تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وامتثال النسبة للحدود الدنيا.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية, وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.
- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.
- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
- مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.
- دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالمياً.
- مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
- إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
- مراقبة تغيرات أسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات أسعار الفوائد على مستوى كل أداة استثمارية.
- مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر والامتثال/مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, وقد تأسست وحدة أمن وحماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل إلى بيئة أكثر أماناً.

وحرصاً على تعزيز أمن وحماية المعلومات, يتولى البنك إدارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الأسس التالية:
- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات الـ PCI-DSS.
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والأجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية.
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال إعطاء الدورات التدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة بشكل دوري لمواكبة الأعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT5.

مخاطـر الامتثـــال
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية, وأنيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التاليـة:
- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.

- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال.

- تقييم كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.

- مراقبة تطبيق دليل السلوك المهني.

- إعداد ومراقبة تطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.

- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بإدارة الامتثال.

- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.

- رفع تقارير دورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال/ مجلس الإدارة.

أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب, فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال.

ويتولى البنك إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:

- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من قبـــل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقـــم 51 لسنة 2010 ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع ومراجعتها بشكل دائم.
- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات المالية اليومية للعملاء.
- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن قوائم الأشخاص المحظور التعامل معهم دولياً.
- بذل العناية المعززة بخصوص التعاملات مع العملاء ذوي المخاطرالمرتفعة.
- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك في المواضيع المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا وقام البنك بتأسيس وحدة التحقق المالي والضريبي والتي تضم كلاً من قسم التحقق المالي والذي يهدف إلى مكافحة ومعالجة حالات الاشتباه والاحتيال والتزوير وقسم التحقق الضريبي الذي يلبي متطلبات الامتثال الضريبي الخاصة بقانون الـ FATCA وتتّبع هذه الوحدة أفضل الممارسات العالمية الكفيلة بدرء أية مخاطر متعلقة بأعمالها.

حيث تم رفد الوحدة بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال, وبهذا الصدد تم ما يلي:

- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالوحدة وتحديد مسؤولية كل موظف فيها.
- إعداد واعتماد سياسة مكافحة الاحتيال والفساد.
- إعداد واعتماد برنامج الامتثال لمتطلبات الـ FATCA وسياسة التعامل مع قانون الـ .FATCA
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعكس جميع متطلبات الـ FFI Agreement حيثما كان ذلك مطلوباً (تعديل إجراءات, نماذج العمل,...الخ)
- التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام لإدارة متطلبات الـ FATCA.
- التأهيل والتدريب المستمر لكافة موظفي البنك بما يلبي متطلبات الوحدة فيما يتعلق بالتعامل مع قانون الـ FATCA ومتطلبات قسم التحقق المالي.
- تتولى لجنة الامتثال /مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على حالات الاحتيال والتزوير والاشتباه من خلال متابعة التقارير الدورية التي ترفع للجنة.
- ترفع الوحدة تقارير دورية بخصوص الامتثال لمتطلبات الـ FATCA بشكل دوري للجنة الامتثال /مجلس الإدارة.
- واستناداً إلى تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال, هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:
- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها حسب الأصول.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها حسب الأصول.
- إعداد سياسة التعامل مع شكاوى العملاء واعتمادها حسب الأصول استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1 تاريخ 2017/8/28 والصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء.

ثانياً: الإفصاحات الكميـة:

(39/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـــر الاخرى).	2017 دينار	2016 دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد		
أرصدة لدى بنوك مركزية	196,829,576	166,272,023
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	265,682,212	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	25,000,000
التسهيلات الائتمانية:	1,447,227,771	1,226,013,033
للأفـــــراد	352,809,746	307,336,228
القروض العقارية	227,882,269	221,576,763
الشركات:	637,183,019	557,742,508
الشركات الكبرى	409,712,199	418,533,785
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	227,470,820	139,208,723
للحكومة والقطاع العام	229,352,737	139,357,534
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	219,576,390	172,637,680
الموجودات الأخرى	25,769,100	17,356,187
مجموع بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد	2,280,085,049	2,101,730,348
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد		
كفالات	133,848,164	117,565,620
اعتمادات	92,190,075	39,109,648
قبولات	56,193,136	74,535,617
سقوف تسهيلات غير مستغلة	108,819,747	86,932,724
الإجمالـــــــي	2,671,136,171	2,419,873,957

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	كانون الأول 2017							
		الشركات						
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موجودات أخرى	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	24,979,662	-	-	351,468,794	196,829,576	573,278,032
مقبولة المخاطر	347,375,058	217,183,251	439,378,823	224,656,170	25,769,100	2,137,169	421,421,839	1,677,921,410
منها مستحقة (*) :								
لغاية 30 يوم	17,954,282	573,274	5,049,154	4,240,917	-	-	-	27,817,627
من 31 لغاية 60 يوم	816,797	76,625	6,569,012	607,867	-	-	-	8,070,301
تحت المراقبة	4,357,067	6,658,410	33,243,712	2,173,692	-	-	-	46,432,881
غير عاملة:	25,484,196	10,182,985	26,831,406	14,308,334	-	-	-	76,806,921
دون المستوى	1,721,441	474,682	3,477,998	47,184	-	-	-	5,721,305
مشكوك فيها	2,361,843	2,875,523	560,019	405,411	-	-	-	6,202,796
هالكة	21,400,912	6,832,780	22,793,389	13,855,739	-	-	-	64,882,820
المجموع	377,216,321	234,024,646	524,433,603	241,138,196	25,769,100	353,605,963	618,251,415	2,374,439,244
يطرح : فوائد معلقة	(2,444,746)	(747,953)	(2,577,038)	(2,098,944)	-	-	-	(7,868,681)
يطرح : مخصص التدني	(21,961,829)	(5,394,424)	(47,560,829)	(11,568,432)	-	-	-	(86,485,514)
الصافي	352,809,746	227,882,269	474,295,736	227,470,820	25,769,100	353,605,963	618,251,415	2,280,085,049

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوماً، كما ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوماً.

	كانون الأول 2016							
		الشركات						
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موجودات أخرى	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	251,953,546	166,272,023	418,225,569
مقبولة المخاطر	303,221,658	213,236,925	413,624,860	127,442,384	17,356,187	-	548,895,093	1,623,777,107
منها مستحقة (*) :								
لغاية 30 يوم	3,417,767	125,998	2,432,768	2,200,967	-	-	-	8,177,500
من 31 لغاية 60 يوم	58,768	81,179	906,972	535,453	-	-	-	1,582,372
تحت المراقبة	2,852,675	4,984,465	50,594,088	6,909,080	-	-	-	65,340,308
غير عاملة:	22,741,468	6,665,210	23,183,478	13,616,308	-	-	-	66,206,464
دون المستوى	1,000,802	624,976	310,902	3,173,602	-	-	-	5,110,282
مشكوك فيها	1,733,535	2,055,218	43,872	304,566	-	-	-	4,137,191
هالكة	20,007,131	3,985,016	22,828,704	10,138,140	-	-	-	56,958,991
المجموع	328,815,801	224,886,600	487,402,426	147,967,772	17,356,187	251,953,546	715,167,116	2,173,549,448
يطرح : فوائد معلقة	(2,526,228)	(524,594)	(2,304,247)	(1,623,509)	-	-	-	(6,978,578)
يطرح : مخصص التدني	(18,953,345)	(2,785,243)	(35,966,394)	(7,135,540)	-	-	-	(64,840,522)
الصافي	307,336,228	221,576,763	449,131,785	139,208,723	17,356,187	251,953,546	715,167,116	2,101,730,348

- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات والأرصدة والايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية.
- يعتبر كامل رصيد الدين مستحقاً في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوماً، كما يعتبر حساب الجاري مدين مستحقاً إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوماً.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

الضمانات	الأفراد	القروض العقارية	31 كانون الأول 2017 الشركات الكبرى	الشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	42,837,575	239,388,563	85,172,125	124,641,226	-	492,039,489
تحت المراقبة	185,554	5,494,073	9,295,388	2,819,136	-	17,794,151
غير عاملة:	870,856	5,298,292	3,501,236	24,903,943	-	34,574,327
دون المستوى	426,847	399,111	138,146	10,749,822	-	11,713,926
مشكوك فيها	6,046	1,458,905	943,002	178,333	-	2,586,286
هالكة	437,963	3,440,276	2,420,088	13,975,788	-	20,274,115
المجموع	43,893,985	250,180,928	97,968,749	152,364,305	-	544,407,967
منها:						
تأمينات نقدية	10,174,472	6,698,637	10,633,385	19,923,363	-	47,429,857
عقارية	8,674,005	240,341,649	65,852,155	128,897,909	-	443,765,718
أسهم متداولة	-	-	15,773,583	630,046	-	16,403,629
سيارات وآليات	25,045,508	3,140,642	5,709,626	2,912,987	-	36,808,763
المجموع	43,893,985	250,180,928	97,968,749	152,364,305	-	544,407,967

الضمانات	الأفراد	القروض العقارية	31 كانون الأول 2016 الشركات الكبرى	الشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	39,427,602	205,970,022	106,546,591	71,826,172	-	423,770,387
تحت المراقبة	7,198	3,420,881	16,785,177	6,708,232	-	26,921,488
غير عاملة:	835,646	4,810,892	18,959,079	10,102,610	-	34,708,227
دون المستوى	372,297	538,286	9,136,086	1,377,611	-	11,424,280
مشكوك فيها	3,400	758,038	11,048	118,472	-	890,958
هالكة	459,949	3,514,568	9,811,945	8,606,527	-	22,392,989
المجموع	40,270,446	214,201,795	142,290,847	88,637,014	-	485,400,102
منها:						
تأمينات نقدية	11,940,062	1,687,780	33,052,562	15,547,376	-	62,227,780
عقارية	6,485,323	210,266,731	70,411,845	65,765,169	-	352,929,068
أسهم متداولة	-	-	31,664,982	321,372	-	31,986,354
سيارات وآليات	21,845,061	2,247,284	7,161,458	7,003,097	-	38,256,900
المجموع	40,270,446	214,201,795	142,290,847	88,637,014	-	485,400,102

1. الديون المجدوَلة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة, وأُخرجت من إطار التسهيــلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدوَلة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة, وقد بلغ مجموعها 4.742.800 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (9.162.639 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

يمثل رصيد الديون المجدوَلة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حوّلت إلى عاملة.

2. الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السمــاح،

وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة, وقد بلغ مجموعها 6.165.742 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (38.261.806 دينار كما في 31 كانون الأول 2016).

3. سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
			دينار	دينار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A2	4,974,868	4,974,868
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A3	5,802,933	5,802,933
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	Ba1	22,231,960	22,231,960
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	Baa1	2,141,421	2,141,421
سندات حكومية خارجية	Moody›s	Baa2	2,137,169	2,137,169
سندات حكومية أردنية			147,095,719	147,095,719
سندات غير مصنفة			35,192,320	35,192,320
الإجمالي			219,576,390	219,576,390

يوضح الجدول التالي توزيع الموجودات المالية حسب القطاع الجغرافي وحسب التصنيف الائتماني:

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أمريكا	أستراليا*	أوروبا	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
(التصنيف حسب وكالات التصنيف الائتماني)						
المتابعة الجغرافية						
أرصدة لدى بنوك:						
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	187,538,969	51,875,569	5,999,267	694,440	14,142,933	265,682,212
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	-	-	-	-	125,000,000
التسهيلات الائتمانية:	1,234,234,298	212,993,473	-	-	-	1,447,227,771
الأفراد	306,696,656	46,113,090	-	-	-	352,809,746
القروض العقارية	224,812,746	3,069,523	-	-	-	227,882,269
الشركات:	539,195,466	97,987,553	-	-	-	637,183,019
الشركات الكبرى	391,871,557	17,840,642	-	-	-	409,712,199
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	147,323,909	80,146,911	-	-	-	227,470,820
الحكومة والقطاع العام	163,529,430	65,823,307	-	-	-	229,352,737
سندات وأسناد وأذونات:						
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	162,095,719	35,248,711	-	-	-	219,576,390
الموجودات الأخرى	25,769,100	-	-	-	-	25,769,100
الإجمالي للسنة 2017	1,878,719,575	352,865,840	5,999,267	694,440	14,142,933	2,280,085,049
الإجمالي للسنة 2016	1,720,852,453	357,808,969	5,027,919	3,625,398	14,339,649	2,101,730,348

*باستثناء دول الشرق الأوسط.

5. التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	إجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	196,829,576	-	-	-	-	-	-	-	-	-	196,829,576
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	265,682,212	-	-	-	-	-	-	-	-	-	265,682,212
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	125,000,000
التسهيلات الائتمانية	8,664,723	155,651,536	280,849,600	201,079,819	42,626,267	19,384,626	144,734,306	10,038,543	354,845,614	229,352,737	1,447,227,771
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	68,069,116	4,411,555	-	-	-	-	24,979,662	-	-	122,116,057	219,576,390
الموجودات الاخرى	25,699,978	24,248	44,579	227	-	-	-	-	68	-	25,769,100
الإجمالي/ للسنة 2017	689,945,605	160,087,339	280,894,179	201,080,046	42,626,267	19,384,626	169,713,968	10,038,543	354,845,682	351,468,794	2,280,085,049
الإجمالي/ للسنة 2016	749,845,726	133,645,769	261,620,634	223,079,792	43,548,050	16,737,743	88,038,099	11,304,687	321,956,302	251,953,546	2,101,730,348

39/ب- مخاطر السوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة وممارسة المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار العرف.
- مخاطر أسعار العملات.
- تقلبات أسعار الأسهم.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.
- تقلبات أسعار الأسهم.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الأجنبية.
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الأجنبية.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأسهم.
- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لهذه المخاطر أسعار الفائدة عند وجود فجوات كبيرة مرتفعة أو لأجل طويل، وتتم مراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر وتقييم دوري لأثر التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة على الربحية، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

مخاطر أسعار العرف:

هي مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغيرات في أسعار العرف الأجنبية التي يحتفظ بها البنك، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لموجوداته بتكلفة مناسبة وعدم قدرته على تسييل أصوله بسعر مناسب وفترة زمنية معقولة، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

مخاطر التشغيل:

هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية متعلقة بالموظفين والأنظمة والعمليات الداخلية والبنية التحتية للبنك أو عوامل خارجية أخرى باستثناء مخاطر الائتمان والسوق، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم كفاية الرقابة الداخلية أو الإجراءات أو الأنظمة أو الموظفين، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

مخاطر التشغيل:

هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية متعلقة بالموظفين والأنظمة والعمليات الداخلية والبنية التحتية للبنك أو عوامل خارجية أخرى باستثناء مخاطر الائتمان والسوق، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم كفاية الرقابة الداخلية أو الإجراءات أو الأنظمة أو الموظفين، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لموجوداته بتكلفة مناسبة وعدم قدرته على تسييل أصوله بسعر مناسب وفترة زمنية معقولة، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

مخاطر السوق:

هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية متعلقة بالموظفين والأنظمة والعمليات الداخلية والبنية التحتية للبنك أو عوامل خارجية أخرى باستثناء مخاطر الائتمان والسوق، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم كفاية الرقابة الداخلية أو الإجراءات أو الأنظمة أو الموظفين، وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:	31 كانون الأول	
	2017	2016
نـــــوع العملـــة	دينار	دينار
دولار أمريكي	4,923,107	(31,027,943)
جنيه إسترليني	1,401,199	262,188
يورو	1,410,118	(1,689,464)
ين ياباني	9,633,041	8,139
عملات أخرى	(20,876,901)	(21,566,026)
المجموع	(3,509,436)	(54,013,106)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم, يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية, معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها, وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المالي العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
- اختبار الأوضاع الضاغطة .(Stress Testing)
- تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي,والقطاع الاقتصادي، العملة,الأداة,...الخ).
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة, الأسهم المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار, ولجنة إدارة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1. مخاطر أسعار الفائدة:	31 كانون الأول 2017		
	التغير (الزيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق المُلكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	98,462	-
جنيه استرليني	2%	28,024	-
يورو	2%	28,202	-
ين ياباني	2%	192,661	-
عملات أخرى	2%	(417,538)	-
	التغير (النقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق المُلكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	(98,462)	-
جنيه استرليني	2%	(28,024)	-
يورو	2%	(28,202)	-
ين ياباني	2%	(192,661)	-
عملات أخرى	2%	417,538	-

	31 كانون الأول 2016		
	التغير (الزيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق المُلكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	(620,559)	-
جنيه استرليني	2%	5,244	-
يورو	2%	(33,789)	-
ين ياباني	2%	163	-
عملات أخرى	2%	(431,321)	-
	التغير (النقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق المُلكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	2%	620,559	-
جنيه استرليني	2%	(5,244)	-
يورو	2%	33,789	-
ين ياباني	2%	(163)	-
عملات أخرى	2%	431,321	-

2. مخاطر العملات:

العملة	31 كانون الأول 2017		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المُلكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	246,155	-
جنيه استرليني	%5	70,060	-
يورو	%5	70,506	-
ين ياباني	%5	481,652	-
عملات أخرى	%5	(1,043,845)	-

العملة	31 كانون الأول 2016		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المُلكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	(1,551,397)	-
جنيه استرليني	%5	13,109	-
يورو	%5	(84,473)	-
ين ياباني	%5	407	-
عملات أخرى	%5	(1,078,301)	-

3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

المؤشر	31 كانون الأول 2017		
	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المُلكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمّان	%5	5,610	5,042,194
بورصة فلسطين	%5	-	276,234
بورصة نيويورك	%5	-	193,429

المؤشر	31 كانون الأول 2016		
	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المُلكية
	دينار	دينار	دينار
بورصة عمّان	%5	6,130	3,951,083
بورصة فلسطين	%5	-	88,947
بورصة نيويورك	%5	-	123,684

مخاطر السيولة - تتمة

للسنة 2017	أقل من شهر واحد	أكثر من شهر واحد ولغاية 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر ولغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	268,583,151	268,583,151
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	265,682,212	265,682,212
إيداعات لدى مؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	125,000,000	125,000,000
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	56,720,000	193,888,840	71,207,151	-	-	-	321,815,991
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	196,987	196,987
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	114,791,862	114,791,862
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	125,000,000	125,000,000
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	64,896,195	64,896,195
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	1,845,800,756	1,845,800,756
مجموع الموجودات	56,720,000	193,888,840	71,207,151	-	-	2,565,131,939	2,565,131,939
المطلوبات							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	149,356,693	149,356,693
ودائع عملاء	25,463,500	413,771,600	17,000,095	-	58,216,085	1,447,227,771	1,961,679,051
تأمينات نقدية	6,426,182	14,518,210	-	-	-	114,791,862	135,736,254
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	178,833	178,833
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	5,006,765	5,006,765
أموال مقترضة	96,852	48,426	-	-	-	19,602,158	19,747,436
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	2,437,716	2,437,716
مجموع المطلوبات	128,943,503	453,980,569	231,719,328	136,013,461	39,469,395	1,845,800,756	2,835,927,012
فجوة إعادة تسعير الفائدة	102,537,470	(21,948,020)	12,613,416	39,469,395	102,537,470	675,443,252	910,653,033
للسنة 2016							
إجمالي الموجودات	140,945,745	576,855,327	281,527,323	188,299,960	101,355,958	1,926,402,830	3,215,387,143
إجمالي المطلوبات	94,277,499	280,853,477	63,533,856	101,355,958	94,277,499	1,045,100,875	1,679,399,164
فجوة إعادة تسعير الفائدة	46,668,246	296,001,850	217,993,467	86,944,002	7,077,459	881,301,955	1,535,987,979

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

العملة	31 كانون الأول 2017					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	62,229,360	78,487	1,835,607	849	40,925,945	105,070,248
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	213,969,492	9,327,722	16,463,999	683,728	6,237,271	246,682,212
تسهيلات ائتمانية - صافي	176,579,089	-	2,166,410	8,996,038	133,508,972	321,250,509
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	69,433,733	-	-	-	-	69,433,733
موجودات أخرى	2,365,487	8,413	11,334	11,419	8,191,533	10,588,186
إجمالي الموجودات	524,577,161	9,414,622	20,477,350	9,692,034	188,863,721	753,024,888
مطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	17,166,146	76	850,356	-	4,133,153	22,149,731
ودائع العملاء	397,932,658	7,963,596	15,218,895	58,160	175,386,862	596,560,171
تأمينات نقدية	54,121,118	35,911	1,342,900	833	5,834,514	61,335,276
مطلوبات أخرى	50,434,132	13,840	1,655,081	-	24,386,093	76,489,146
إجمالي المطلوبات	519,654,054	8,013,423	19,067,232	58,993	209,740,622	756,534,324
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2017	4,923,107	1,401,199	1,410,118	9,633,041	(20,876,901)	(3,509,436)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2017	181,443,132	11,422	13,555,639	16,652	14,670,982	209,697,827

العملة	31 كانون الأول 2016					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الموجودات	433,749,403	8,341,469	20,178,335	62,322	171,219,497	633,551,026
إجمالي المطلوبات	464,777,346	8,079,281	21,867,799	54,183	192,785,523	687,564,132
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2016	(31,027,943)	262,188	(1,689,464)	8,139	(21,566,026)	(54,013,106)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2016	180,437,285	41,661	11,916,436	1,058,568	14,616,326	208,070,276

مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

31 كانون الأول 2017	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	43,364,202	-	1,063,500	-	20,468,493	-	-	64,896,195
ودائع عملاء	463,048,344	124,293,883	151,406,714	248,970,653	360,707,169	442,036,180	55,337,813	1,845,800,756
تأمينات نقدية	76,310,761	493,071	5,518,359	11,945,933	22,366,764	32,721,805	-	149,356,693
مشتقات أدوات مالية	178,833	-	-	-	-	-	-	178,833
أموال مقترضة	48,426	96,852	145,278	290,556	581,112	1,275,492	-	2,437,716
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,006,765	5,006,765
مخصص ضريبة الدخل	3,997,321	-	15,604,837	-	-	-	-	19,602,158
مطلوبات أخرى	24,929,879	4,261,052	3,545,515	4,864,441	3,228	-	1,092,358	38,696,473
مجموع المطلوبات	611,877,766	129,144,858	177,284,203	266,071,583	404,126,766	476,033,477	61,436,936	2,125,975,589
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	539,056,293	234,376,141	184,447,596	267,439,676	634,510,074	407,733,850	297,568,309	2,565,131,939
31 كانون الأول 2016	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	143,566,958	2,056,500	-	-	-	-	-	145,623,458
ودائع عملاء	384,930,854	134,873,985	97,349,853	201,534,523	374,255,660	358,428,636	55,605,619	1,606,979,130
تأمينات نقدية	14,229,867	15,077,104	34,404,081	28,906,742	16,418,373	20,253,129	2,806	129,292,102
مشتقات أدوات مالية	17,655	-	-	-	-	-	-	17,655
أموال مقترضة	9,539	19,078	28,617	57,234	228,936	81,475	-	424,879
مخصصات متنوعة	203,043	-	-	-	-	-	4,812,949	5,015,992
مخصص ضريبة الدخل	4,218,177	-	12,654,529	-	-	-	-	16,872,706
مطلوبات أخرى	4,618,495	2,996,155	3,631,822	9,118,604	12,611	-	1,799,221	22,176,908
مجموع المطلوبات	551,794,588	155,022,822	148,068,902	239,617,103	390,915,580	378,763,240	62,220,595	1,926,402,830
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	720,352,190	143,308,631	199,295,250	290,211,833	315,527,918	457,805,871	212,337,371	2,338,839,064

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية
- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

المشتقات للمتاجرة	31 كانون الأول 2017		31 كانون الأول 2016	
	لغاية 3 أشهر	الإجمالـــي	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار
مشتقات العملات:				
تدفق خارج	(18,904,820)	(18,904,820)	(3,332,249)	(3,332,249)
تدفق داخل	18,725,987	18,725,987	3,314,594	3,314,594
المجموع	(178,833)	(178,833)	(17,655)	(17,655)

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:	31 كانون الأول 2017			
	لغاية سنة	مـــن سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	174,176,350	-	-	174,176,350
السقوف غير المستغلة	108,819,747	-	-	108,819,747
الكفالات	133,848,164	-	-	133,848,164
عقود إيجار تشغيلية	3,238,718	7,286,346	1,477,268	12,002,332
التزامات رأسمالية	1,696,882	-	-	1,696,882
المجموع	421,779,861	7,286,346	1,477,268	430,543,475

	31 كانون الأول 2016			
	لغاية سنة	مـــن سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	155,077,768	-	-	155,077,768
السقوف غير المستغلة	86,932,724	-	-	86,932,724
الكفالات	117,565,620	-	-	117,565,620
عقود إيجار تشغيلية	2,427,285	8,892,066	1,532,812	12,852,163
التزامات رأسمالية	1,701,430	-	-	1,701,430
المجموع	363,704,827	8,892,066	1,532,812	374,129,705

40. التحليل القطاعـــي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب مجالات النشاط الرئيسية للبنك	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	أخـــرى	المجموع	
						2017	2016
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	62,324,507	47,425,323	26,749,969	1,818,308	16,699,871	155,017,978	127,449,022
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(17,365,642)	(3,271,866)	-	-	-	(20,637,508)	(5,689,334)
نتائج أعمال القطاع	44,958,865	44,153,457	26,749,969	1,818,308	16,699,871	134,380,470	121,759,688
المصاريف الأخرى	(20,414,306)	(36,579,075)	(3,102,650)	(244,174)	(6,456,902)	(66,797,107)	(59,444,280)
الربح قبل الضرائب	24,544,559	7,574,382	23,647,319	1,574,134	10,242,969	67,583,363	62,315,408
ضريبة الدخل	(8,014,281)	(2,360,390)	(5,959,867)	(377,806)	(5,261,558)	(21,973,902)	(20,113,384)
صافي ربح السنة	16,530,278	5,213,992	17,687,452	1,196,328	4,981,411	45,609,461	42,202,024
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	360,697	1,641,327	14,077	6,515	3,467,327	5,489,943	8,895,633
استهلاكات وإطفاءات	46,906	2,363,153	21,162	4,538	2,370,773	4,806,532	4,591,875
الموجودات	963,844,669	514,411,524	992,788,447	1,281,887	92,805,412	2,565,131,939	2,338,839,064
المطلوبات	533,061,086	1,459,227,028	66,366,583	780,653	66,540,239	2,125,975,589	1,926,402,830

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	159,515,297	126,978,242	22,788,411	17,895,403	182,303,708	144,873,645
مجموع الموجودات	1,977,069,000	1,877,659,284	588,062,939	461,179,780	2,565,131,939	2,338,839,064
المصروفات الرأسمالية	4,487,797	8,648,725	1,002,146	246,908	5,489,943	8,895,633

41. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:	31 كانون الأول 2017		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	155,160,492	113,422,659	268,583,151
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	263,429,010	2,253,202	265,682,212
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	10,000,000	115,000,000	125,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	196,987	196,987
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	114,791,862	114,791,862
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	693,117,712	754,110,059	1,447,227,771
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	58,422,172	161,154,218	219,576,390
ممتلكات ومعدّات - بالصافي	-	31,930,233	31,930,233
موجودات غير ملموسة	-	4,839,231	4,839,231
موجودات ضريبية مؤجلة	-	14,683,719	14,683,719
موجودات أخرى	45,190,320	27,430,063	72,620,383
مجموع الموجودات	1,225,319,706	1,339,812,233	2,565,131,939
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,427,702	20,468,493	64,896,195
ودائع عملاء	987,719,594	858,081,162	1,845,800,756
تأمينات نقدية	94,268,124	55,088,569	149,356,693
مشتقات أدوات مالية	178,833	-	178,833
مخصصات متنوعة	-	5,006,765	5,006,765
مخصص ضريبة الدخل	19,602,158	-	19,602,158
أموال مقترضة	581,112	1,856,604	2,437,716
مطلوبات أخرى	37,600,887	1,095,586	38,696,473
مجموع المطلوبات	1,184,378,410	941,597,179	2,125,975,589
الصافي	40,941,296	398,215,054	439,156,350

	31 كانون الأول 2016		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	150,387,106	77,810,708	228,197,814
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	494,451,425	-	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	25,000,000	-	25,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	205,719	205,719
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	92,128,338	92,128,338
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	636,560,424	589,452,609	1,226,013,033
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	25,213,445	147,424,235	172,637,680
ممتلكات ومعدّات - بالصافي	-	29,774,830	29,774,830
موجودات غير ملموسة	-	3,559,146	3,559,146
موجودات ضريبية مؤجلة	-	11,926,470	11,926,470
موجودات أخرى	21,555,504	33,389,105	54,944,609
مجموع الموجودات	1,353,167,904	985,671,160	2,338,839,064
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145,623,458	-	145,623,458
ودائع عملاء	818,689,215	788,289,915	1,606,979,130
تأمينات نقدية	92,617,794	36,674,308	129,292,102
مشتقات أدوات مالية	17,655	-	17,655
مخصصات متنوعة	203,043	4,812,949	5,015,992
مخصص ضريبة الدخل	16,872,706	-	16,872,706
أموال مقترضة	114,468	310,411	424,879
مطلوبات أخرى	20,365,076	1,811,832	22,176,908
مجموع المطلوبات	1,094,503,415	831,899,415	1,926,402,830
الصافـــــي	258,664,489	153,771,745	412,436,234

42. إدارة رأس المـال:

مكونات رأس المال:

رأس المال المدفوع:

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200/1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

رأس المال التنظيمي:

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (III) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجّحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (III):

- الأسهم العادية، الأرباح المدورة، بنود الدخل الشامل المتراكم، الاحتياطيات المعلنة، حقوق الأقلية والأرباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وتطرح التعديلات الرقابية.

متطلبات الجهات الرقابية:
تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار, وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 14,125% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة الرافعة المالية يجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:
تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال نمو الأرباح والذي ينعكس على الاحتياطيات والأرباح المدورة.

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:	بآلاف الدنانير 2017 دينار	بآلاف الدنانير 2016 دينار
بنود رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الاحتياطي القانوني	80,821	73,917
الاحتياطي الاختياري	134	113
احتياطيات أخرى	4,104	3,331
احتياطي القيمة العادلة	81,288	63,566
الأرباح المدورة	28,446	27,926
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	3,198	3,381
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(4,839)	(3,559)
فروقات ترجمة العملات الأجنبية	(12,256)	(12,402)
الموجودات الضريبية المؤجلة	(14,684)	(11,926)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	366,212	344,347
بنود رأس المال الإضافي		
احتياطي المخاطر المصرفية	15,129	12,996
مجموع رأس المال الإضافي	15,129	12,996
مجموع رأس المال التنظيمي	381,341	357,343
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,998,965	1,716,372
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	%19,08	%20,82
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	%18,32	%20,06
نسبة كفاية رأسمال الشريحة الأولى (%)	%18,32	%20,06

٤٣- أ- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية:

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية السنة على أساس متكرر، وكذلك القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر (حيث لا يتم قياس القيمة العادلة بشكل مستمر، ولكن يتم الإفصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاح):

	القيمة العادلة كما في 31 كانون الأول 2017			القيمة العادلة كما في 31 كانون الأول 2016			العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
الموجودات المالية / المطلوبات المالية	أسعار السوق المعلنة في الأسواق المالية (المستوى الأول)	مستوى القيمة العادلة المستخدمة والمدخلات الهامة غير الملموسة	طريقة التقييم	أسعار السوق المعلنة في الأسواق المالية (المستوى الأول)	مستوى القيمة العادلة المستخدمة والمدخلات الهامة غير الملموسة	طريقة التقييم	
	دينار			دينار			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل							
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	112,200		قوائم مالية صادرة عن الشركات	83,119		قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	84,787			122,600			لا ينطبق
المجموع	196,987			205,719			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل							
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	110,237,146	المستوى الاول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	83,274,292	المستوى الاول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	4,554,716	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	8,854,046	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق
المجموع	114,791,862			92,128,338			
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	114,988,849			92,334,057			
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة							
عقود آجلة عملات أجنبية	178,833	المستوى الاول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	17,655	المستوى الاول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة	178,833			17,655			

- لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2017

ب - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

تقارب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة للبنك تقارب قيمتها العادلة، باستثناء ما هو مبين في الجدول أدناه، وذلك بعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام، وبالتالي فإن القيمة العادلة لها لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

	31 كانون الأول 2017		31 كانون الأول 2016		مستوى القيمة العادلة
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	196,829,576	196,829,576	166,272,023	166,272,023	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	265,682,212	265,682,212	494,451,425	495,300,577	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,000,000	125,000,000	25,000,000	25,415,685	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,382,864,854	1,382,864,854	1,106,590,558	1,108,702,501	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	219,576,390	219,576,390	172,637,680	173,980,219	المستوى الثاني
موجودات أخرى	45,050,608	45,050,608	34,705,556	83,584,255	المستوى الثاني
مجموع الموجودات المالية غير محددة القيمة العادلة	2,235,003,640	2,235,003,640	1,999,657,242	2,053,255,260	
المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع وتأمينات نقدية	149,356,693	149,356,693	129,292,102	129,299,201	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,845,800,756	1,845,800,756	1,606,979,130	1,609,675,022	المستوى الثاني
قروض مؤسسة النقد العربي الليبي وأخرى	64,896,195	64,896,195	1,850,775,176	1,881,894,690	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	2,060,053,644	2,060,053,644	3,587,046,408	3,620,868,913	

44. ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية:	2017 دينار	2016 دينار
اعتمادات	117,983,214	80,542,151
قبولات	56,193,136	74,535,617
كفالات:		
دفع	38,782,029	31,659,395
حسن تنفيذ	61,137,598	49,829,921
أخرى	33,928,537	36,076,304
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	108,819,747	86,932,724
المجموع	416,844,261	359,576,112

ب - التزامات تعاقدية:	2017 دينار	2016 دينار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	1,696,882	1,701,430
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**	12,002,332	12,852,163
المجموع	13,699,214	14,553,593

*تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.
**تستحق هذه الالتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

45. القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولفكّ رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات, ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 17,056,280 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (17,585,485 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 676,564 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 626,714 دينار كما في نهاية السنة السابقة), علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودّياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها.

46. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. معاييـر التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تـم اتبـاع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2017 أو بعد ذلك التاريخ, في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك, والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم الماليـة الموحدة للسنة والسنوات السابقة, علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـة المحاسبيـة للمعامـلات والترتيبات المستقبلية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) مبادرة الإفصاح.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر الغير متحققة.
- التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات 2014-2016 (التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) الإفصاح عن الملكية في المنشآت الأخرى).

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

إن المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المذكورة أدناه قد تم إصدارها بشكل نهائي ولكنها غير سارية المفعول بعد، حيث لم يقم البنك بتطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة علماً أنها متاحة للتطبيق المبكر:

المعايير الجديدة:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية (يطبق في 1 كانون الثاني 2018 باستثناء شركات التأمين والذي سيطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) إيرادات العقود مع العملاء (يطبق في 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجير (يطبق في 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين (يطبق في 1 كانون الثاني 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر).

التعديلات:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) تصنيف وقياس حساب الدفع على أساس الأسهم (يطبق في 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) البيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركائه في المشروع المشترك (لم يحدد موعد التطبيق).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (40) توضيح نقل الاستثمارات العقارية (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 23: عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات (2014 – 2016) تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) تبنّي المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (يطبق في 1 كانون الثاني 2018).
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 22: معاملات بالعملات الأجنبية والبدل المدفوع مقدماً.
- هذا وتتوقع إدارة البنك بتطبيق هذه المعايير والتعديلات عند إعداد البيانات المالية الموحدة في التواريخ المحددة أعلاه والتي لن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للبنك باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية. وأدناه الأثر المالي المتوقع للتطبيق والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجير والذي سيتم الإفصاح عن الأثر المتوقع من تطبيقه حين قيام البنك بمراجعة الأثر لأنه ليس أمراً عملياً تقديم تقدير معقول لتداعيات تطبيق هذا المعيار في الفترة الحالية.

أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9):

يتطلب من البنك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداءً من 1 كانون الثاني 2018, وعليه قام البنك بتقدير الأثر المتوقع من تطبيق المعيار على البيانات المالية الموحدة, هذا وقد يختلف الأثر عند التطبيق الفعلي في 1 كانون الثاني 2018 وذلك للأسباب التالية:

- إن الأثر المتوقع تم احتسابه على الأرصدة والمعلومات كما في 30 تشرين الثاني 2017, إلا أن إدارة البنك لا تتوقع وجود اختلاف جوهري للأثر عند احتسابه على الأرصدة والمعلومات كما في 31 كانون الأول 2017.
- إن البنك سيقوم بعكس نتائج آثر كامل التقديرات والاختبارات المطلوبة بموجب متطلبات المعيار عند إصدار أول قوائم مالية موحدة مرحلية موجزة للبنك للفترة التي ستنتهي في 31 آذار 2018.
- أية أمور تتطلب التعديل عند إصدار تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) بشكل نهائي.

وفيما يلي أهم جوانب التطبيق:

أ. التصنيف والقياس للموجودات المالية:

لا تتوقع إدارة البنك وجود أثر جوهري من تطبيق المعيار, حيث قام البنك بالتطبيق المبكر للمرحلة الأولى للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2011 استناداً لطلب البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

ب. التصنيف والقياس للمطلوبات المالية:

أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بالتصنيف للمطلوبات المالية. أما بما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلّب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الربح والخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد, في حين يتطلّب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9):

- الاعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح والخسارة والناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان في قائمة الدخل الشامل الموحد.
- يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من فروقات تقييم القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

لم يقم البنك بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة, كما لا يوجد أي توجه من الإدارة بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن هذه الفئة, وعليه فإنه لا يوجد أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على القوائم المالية الموحدة.

ج. محاسبة التحوط:

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9), للبنك الاختيار في الاستمرار في استخدام سياسة محاسبة التحوط استناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عوضاً عن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9), وكون البنك لا يقوم بحركات جوهرية تتطلب استخدام محاسبة التحوط فإنه سيقوم بالاستمرار في استخدام سياسة محاسبة التحوط استناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

د. تدني الموجودات المالية

قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باستبدال نموذج "تحقق الخسارة" المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لاحتساب التدني في الموجودات المالية إلى نموذج النظرة المستقبلية "الخسائر الائتمانية المتوقعة" والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها التأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد, حيث سيتم تطبيق هذا النموذج على كافة الموجودات المالية – أدوات الدين والمصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

هذا وسيتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني لـ 12 شهراً: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع خلال الـ 12 شهراً اللاحقة من تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- خسائر التدني لعمر الأداة: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الاستحقاق من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية, الخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default).

إن الجدول التالي يبين القيمة المتوقعة لأثر تطبيق المعيار الجديد مقارنة مع ما تم قيده من قبل البنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني:

التصنيف	التسهيلات الائتمانية				الموجودات المالية الأخرى	الإجمالي
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة		
Stage 1	2,753,958	718,832	760,364	808,813	524,843	5,566,810
Stage 2	-	6,627	296,580	65,488	-	368,695
Stage 3	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	2,753,958	725,459	1,056,944	874,301	524,843	5,935,505

هذا ويحتفظ البنك بمخصصات إضافية تغطي القيمة المتوقعة لأثر تطبيق المعيار الجديد, وعليه فإنه لن يكون لتطبيق المعيار أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة.

هـ- الإفصاحات

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) العديد من الإفصاحات المفصلة وبشكل خاص بما يتعلق بمحاسبة التحوط ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة, هذا ويقوم البنك بالعمل على توفير كافة التفاصيل اللازمة لهذه الإفصاحات ليتم عرضها في القوائم المالية الموحدة اللاحقة بعد التطبيق.

و. التطبيق

سيقوم البنك باستغلال الاستثناء المقدم من المعيار عند التطبيق في 1 كانون الثاني 2018 وذلك بقيد الآثار المحتملة (إن وجدت) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة والمخصصات وحقوق غير المسيطرين عوضاً عن إعادة إصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وما قبل.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017

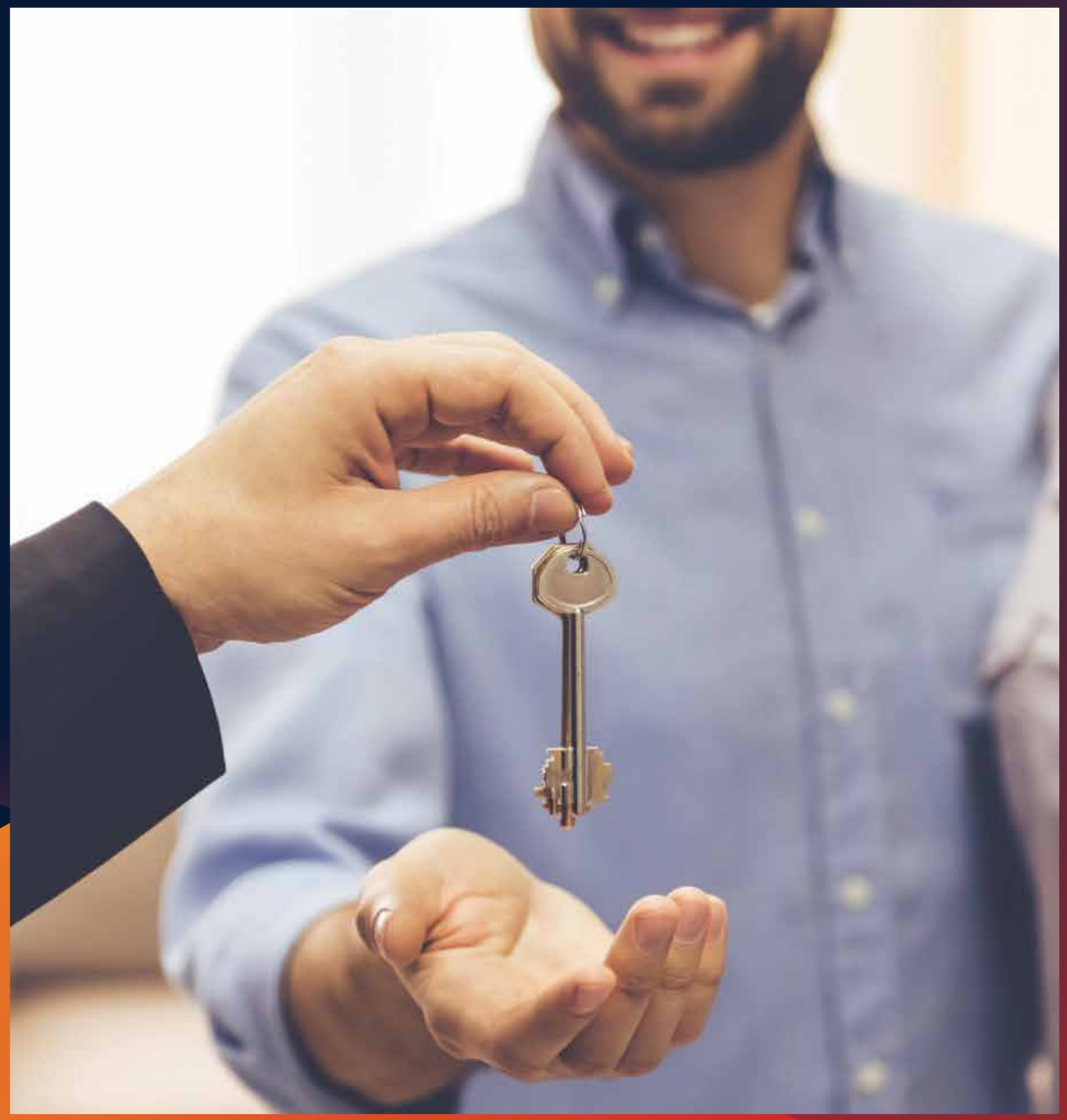

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة, قبول الودائع بكافة أنواعها, الطلب والتوفير ولأجل, إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات, إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة, إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة, وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 73 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و14 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين, وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 2018 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	940	فرع درة خلدا	13	فرع مأدبا	10	فرع السوق التجاري	9
الإدارة الإقليمية	175	فرع الشميساني	22	فرع دير أبي سعيد	8	فرع ماركا	13
فرع أبو علندا	10	فرع الشونة الشمالية	8	فرع رأس العين	8	فرع مرج الحمام	8
فرع أبو نصير	9	فرع الصويفية	11	فرع سحاب	8	فرع معان	8
فرع إربد	14	فرع الطرة	6	فرع سيتي مول	14	فرع وادي السير	7
فرع الأزرق الشمالي	7	فرع العقبة	15	فرع ش. الثلاثين- إربد	10	فرع عمان	8
فرع البيادر	9	فرع الفحيص	9	فرع شارع الحرية/ المقابلين	10	فرع الخليل	19
فرع الجاردنز	20	فرع القويسمة	11	فرع شارع الحصن	8	فرع الإرسال	6
فرع الجامعة الأردنية	9	فرع الكرك	9	فرع ش. المدينة المنورة	8	فرع الرام/ رام الله	7
فرع الجبل الشمالي	9	فرع المحطة	9	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	9	فرع العيزرية/ القدس	7
فرع الجبيهة	10	فرع المدينة الرياضية	9	فرع ش. اليرموك/ النصر	11	فرع النصر	11
فرع الجيزة	8	فرع المطار	5	فرع ش. إيدون/ إربد	8	فرع بيت لحم	9
فرع الخالدي	7	فرع المفرق	11	فرع ش. حكما/ إربد	10	فرع جنين	21
فرع الدوار الأول	12	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	9	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	11	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	5
فرع الدوار الثالث	9	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	9	فرع ش. مكة	16	فرع رام الله	25
فرع الرابية	9	فرع النزهة	8	فرع صويلح	11	فرع رفيديا	6
فرع الرصيفة	8	فرع الهاشمي الشمالي	8	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع طولكرم	8
فرع الرمثا	8	فرع تاج مول	14	فرع طارق	10	فرع غزة	16
فرع الروتق	9	فرع جبل الحسين	13	فرع عبدون	13	فرع قباطية	7
فرع الزرقاء	9	فرع جبل اللويبدة	9	فرع عجلون	11	فرع نابلس	21
فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع جرش	10	فرع الوحدات	10		
فرع السلط	9	فرع خلدا	10	فرع كفرنجة	6		
فرع العبدلي مول	15	فرع أم أذينة	10	فرع مدينة الحسن الصناعية	8		

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

433.7 مليون دينار كما في 2017/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900229 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	216 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900000	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	14
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	11
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4645322	00963-11-4645326	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	8
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5662273	-	ص. ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع حرستا (مغلق موقتاً)	ريف دمشق – حرستا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع صحنايا (مغلق موقتاً)	ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة	00963-11-63900333	00963-11-8140614	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب – سورية	7
فرع البارون/ حلب	حلب – ش. البارون	00963-21-2126996	00963-21-2125985	ص.ب. 8058 حلب– سورية	4
فرع العزيزية/ حلب	حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء	00963-21-2122697	00963-21-2125672	ص.ب. 8058 حلب - سورية	5
فرع الحمدانية / حلب (مغلق موقتاً)	حلب – الحمدانية – فندق المارتيني	00963-21-5120152	00963-21-5120156	ص.ب. 8058 حلب - سورية	لايوجد
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-457623	00963-41-456768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	13
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603	00963-31-2222305	ص.ب. 3058 حمص – سورية	5
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-313733	00963-43-313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	7
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	9

الهيكل التنظيمي لبنك الاردن - سورية

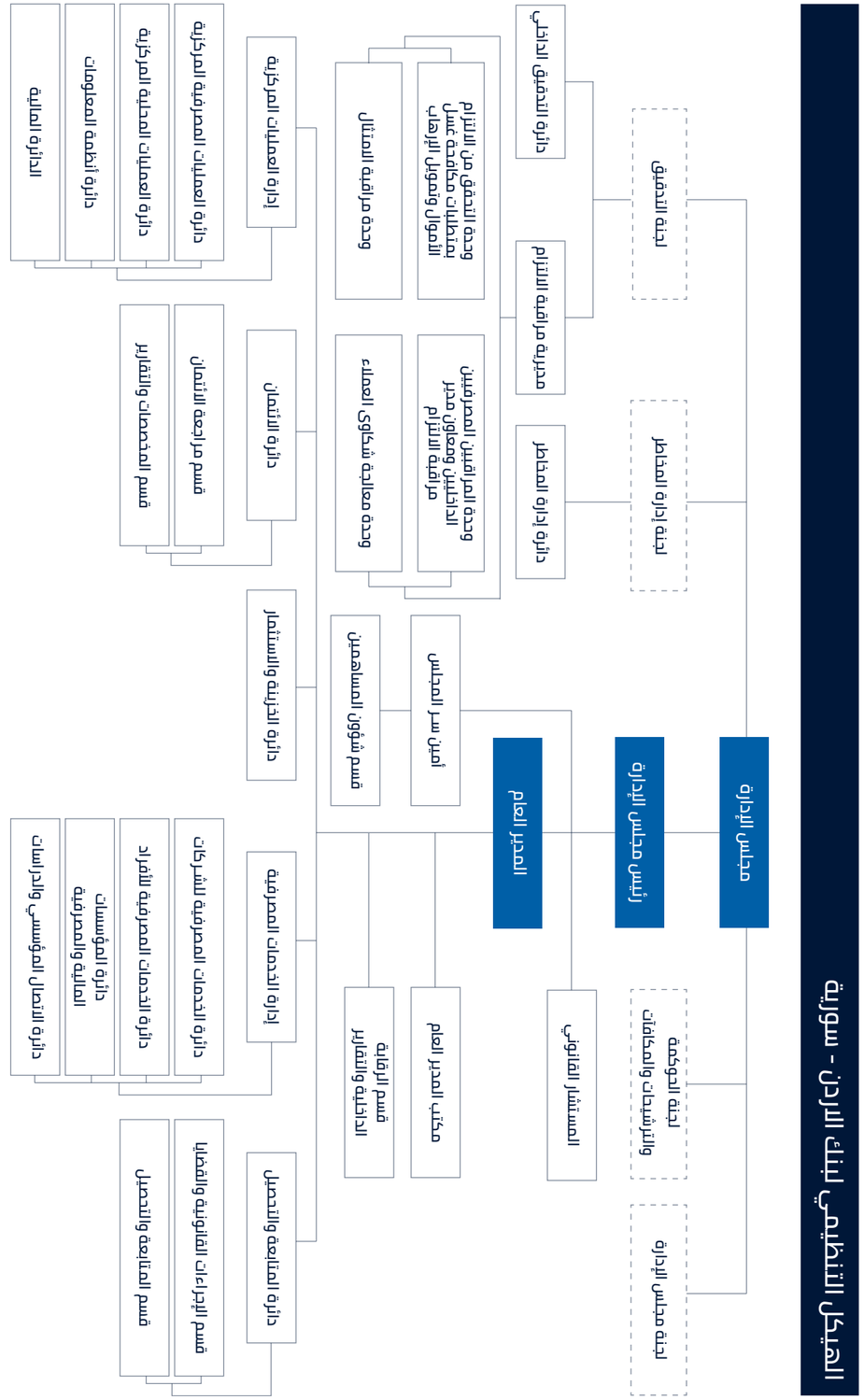

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	4 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي

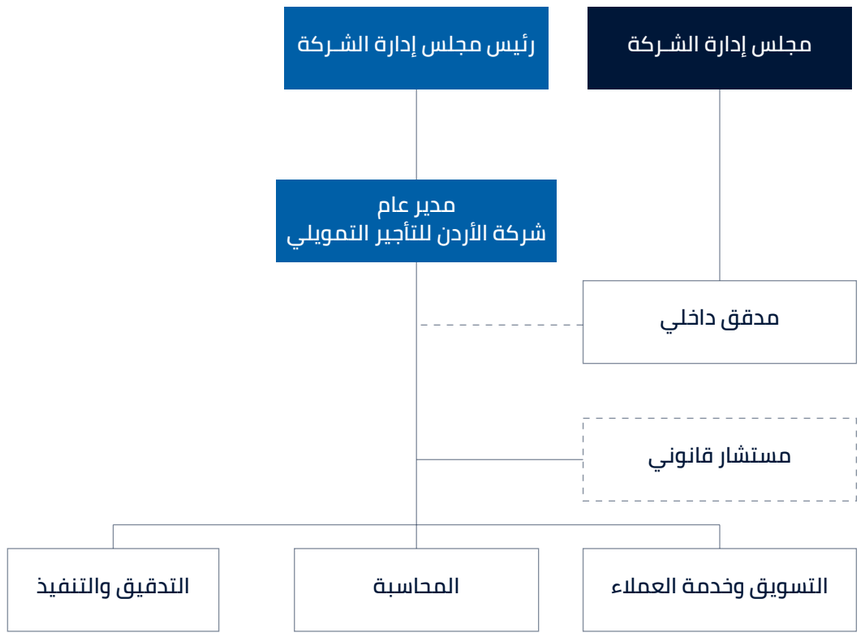

ج. شركة تفوق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- شارع مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوّق للاستثمارات المالية

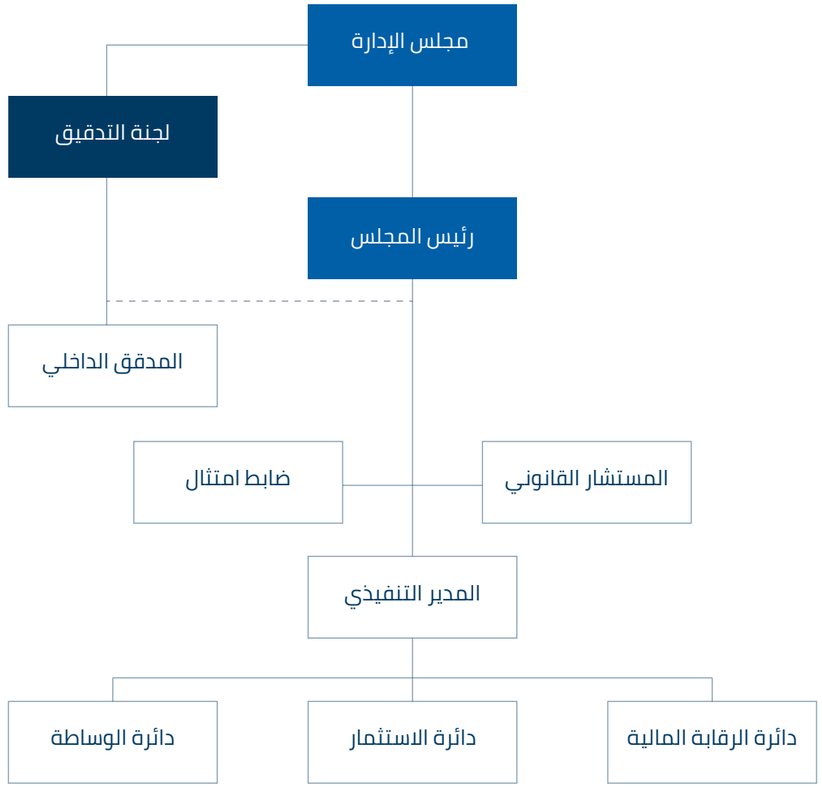

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً
ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 — تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافالو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية تاريخه.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة
التوفيق إنفستمنت هاوس / الأردن

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 — تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير Business Administrationسنة 2000 من جامعة City University/ لندن.
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University/ لندن.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa / إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias / اسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الإقبال للاستثمار.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقليات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية, منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6
تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/ المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/ المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري) منذ حزيران 2007 حتى كانون الثاني 2016.

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13
تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.

السيد 'شادي رمزي' عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6
تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤته منذ تشرين الثاني 2014.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016.
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 - 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9 تاريخ العضوية: 2017/1/12
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافلو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
- المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
- رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجعات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
- رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
- عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
- عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة منذ سنة 2006 ولغاية تاريخه.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية تاريخه.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الصقر للتأمين.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن, الخليج والولايات المتحدة الأمريكية, وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1949/12/5 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة USA / Thunderbird University.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 –كانون الثاني 2007.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
- مديراً لدائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

خبرات عملية أخرى:
- عضو في لجنة استثمار صندوق الجامعة الأردنية.

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة, منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV), من أيار2011 - أيار2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM), منذ أيار2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار, من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية, من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية, من تموز1994 - أيار2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية, من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

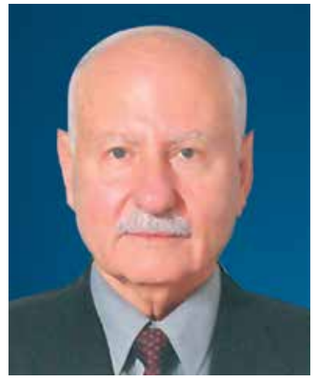

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1944/03/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

تاريخ العضوية: 2017/4/18

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.
- مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.
- مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.
- مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983.
- مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.
- محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.
- شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
- تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
- الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
- خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية

السيد وسام ربيع صعب
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1/8/ 1981
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

تاريخ العضوية: 2017/4/18

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس كمبيوتر (فرعي رياضيات) سنة 2005 من الجامعة اللبنانية الأمريكية/ لبنان.

الخبرات العملية:
- مدير استثمار في مجموعة زهران، الرياض/ المملكة العربية السعودية /دائرة إدارة الاستثمار، من كانون الثاني 2012 حتى تاريخه.
- مستشار استثمار في DARFIN CAPITAL، الرياض/ المملكة العربية السعودية/ الأسواق العالمية / دائرة إدارة الأصول، من حزيران 2009 إلى كانون الأول 2011.
- مستشار استثمار في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من كانون الثاني 2008 إلى تشرين الأول 2008.
- مدير علاقات رئيسي في بنك أبو ظبي التجاري / دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من نيسان 2007 إلى كانون الأول 2007.
- مدير علاقات في بنك أبو ظبي التجاري/ دبي، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، من آذار 2005 إلى آذار 2007.
- مندوب مبيعات في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (ALICO)، لبنان، من تموز 1999 إلى كانون الثاني 2005.
- وسيط تأمين في Fidelity General Insurance Co/ بيروت/ لبنان، من كانون الثاني 2001 إلى كانون الأول 2003.
- وكيل استثمار، في شركة Investa وكلاء لشركة زيورخ للخدمات المالية /بيروت/ لبنان، من تموز 2001 إلى كانون الأول 2001.
- محلل بيانات، الجامعة اللبنانية الأمريكية / بيروت/ لبنان، من تشرين الأول 1999 إلى حزيران 2000.

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17

تاريخ الميلاد: 1935/2/5
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

تاريخ العضوية: 1997/5/31

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندر بلت/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندر بلت/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية/ لبنان.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان من سنة 2000 – 2004.
- مدير عام للبنك الأهلي الأردني من سنة 1976 – 1997.
- مدير عام للشركة الوطنية العقارية/ الكويت من سنة 1974 – 1976.
- نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني من سنة 1971 – 1974.
- مدير عام لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين/ الحكومة الأردنية من سنة 1969 – 1970.
- رئيس دائرة التخطيط في مجلس الإعمار الأردني من سنة 1961 – 1969.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان.
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني
عضو مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17

تاريخ الميلاد: 1957/1/1
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

تاريخ العضوية: 2009/3/7

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ 1993 ولغاية 2016.
- مدير شركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون أليطاليا/ الأردن من سنة 1979 - 2004.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 - 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية لغاية 2017/1/11

تاريخ الميلاد: 1968/12/16 تاريخ العضوية: 2011/6/16
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.
- عضو في المحكمة الدولية اعتباراً من 2012/1/6 حتى تاريخه.
- يملك خبرة عملية واسعة في المجالات التالية:
- إدارة عمليات الاندماج لشركات السوق للأردن والشركات العالمية.
- إدارة الاستثمارات الخاصة والعمليات المتعلقة بالأسهم وإعادة هيكلتها.
- إدارة الأسهم الخاصة والشركات ذات رؤوس الأموال الاستثمارية المؤثرة.
- إدارة المشاريع المشتركة.
- عضو في عديد من غرف التحكيم الدولية.
- إدارة التعاملات والاستشارات المصرفية الخاصة على عدة مستويات من ضمنها البنوك السويسرية الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتعامل الخاص بموضوع Family Trust.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك. م.ع.م.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو هيئة مديرين/ شركة راية للطيران.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للاستثمارات الخاصة.
- عضو مجلس إدارة شركة السيطرة للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة الجمان للاستشارات.
- رئيس هيئة مديرين شركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار - ممثل لشركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- عضو هيئة مديري شركة منتجع ماعين الأردنية. ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان المميز للاستثمارات السياحية.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة لغاية 2017/4/17

تاريخ الميلاد: 1950/9/17 تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي/ بريطانيا

الخبرات العملية:
- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من سنة 2004 – 2006.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا.
- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللويبدة للمطاعم السياحية.
- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام بالوكالة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية تاريخه.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية 2017/1/12, وأمين سر مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر, وأمين سر مجلس الإدارة, في بنك الأردن من 2014/12/15 – 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر, وأمين سر مجلس الإدارة, في بنك الأردن منذ 2009/1/1 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 – 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 تاريخ التعيين: 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراة في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988– 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 — تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.

السيدة رباب جميل سعيد عبادي
المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: 1963/12/10 — تاريخ التعيين: 2015/9/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2003 من جامعة Coventry / بريطانيا.
- بكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة 1987 من جامعة بغداد / العراق.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2015/9/7 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من 2009/9/1 – 2015/7/7.
- قائمة بأعمال مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن من 2014/8/25 ولغاية 2015/1/31.
- رئيسة الموارد البشرية في منطقة البحرين ومصر في بنك ستاندرد تشارترد في الفتره من أيلول 2006 - آب 2009.
- رئيسة الموارد البشرية لمنطقة الأردن ولبنان في بنك ستاندرد تشارترد في الفتره من أيلول 2004 - آب 2006.
- عملت لدى شركة Great Plains في الشرق الأوسط في عدة وظائف من ضمنها مديرة منتج الموارد البشرية من تشرين الأول 2000 – آب 2002.
- عملت مسؤولة في الموارد البشرية في الجامعة الأمريكية – الشارقة في الفترة من تموز 1999 – تشرين الأول 2000.
- عملت ضابط ائتمان في بنك الاتحاد في الفتره من أيلول 1996 – آيار 1999
- عملت ضابط ائتمان لدى بنك الإنماء الصناعي في الفتره من نيسان 1991 – آب 1996
- عملت مهندسة موقع في شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة في الفتره من تشرين الثاني 1988 – تشرين الثاني 1990.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 — تاريخ التعيين : 1994/11/1

الشهادات العلمية:
– بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
- المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2009/1/11 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/24 – 2009/1/10.
- مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/23.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/25.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 - 1994/10/30.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات
المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1972/12/20 — تاريخ التعيين: 2015/7/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2015/7/1 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2015/3/1 – 2015/5/3.
- مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 – 2015/2/28.
- مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 – 2005/11/27.
- مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/1 – 2005/6/13.
- مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 – 2005/5/31.
- مسؤول ثانٍ في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 – 2004/8/28.
- مراقب فيٍ إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 – 2003/11/12.
- مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 – 2002/10/8.
- مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمان من سنة 1994 – 1998.

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 — تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 – 2014/12/31.
- مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/3 – 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/12 – 2012/7/3.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/1 – 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/26 – 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر
أمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 2017/4/18

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 — تاريخ التعيين : 2007/10/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer–FATCA منذ تموز 2017 ولغاية تاريخه.
- قائم بأعمال إدارة قطاع الامتثال والمخاطر منذ 2017/4/24 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 12/15/ 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن من نيسان 2013 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن من تشرين الثاني 2007 - نيسان 2013.
- مدير مراجعة الائتمان (الإقراض المتخصص) في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من حزيران 2005 - تشرين الأول 2007.
- رئيس الفريق / دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من تشرين الأول 2004 - حزيران 2005.
- مدير الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من أيلول 2003 - تشرين الأول 2004.
- مدير حسابات الشركات في البنك التجاري الأردني من تشرين الأول 2002 - أيلول 2003.
- مدير علاقة الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من سنة 1992- تشرين الأول 2002.

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2016/3/31

الشهادات العلمية:
- بكالوريس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 ولغاية تاريخه .
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30 .
- كبير متداولي دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2007 – 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2007.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية تاريخه.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن من 2014/6/1 – 2015/9/22.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من سنة 2011 – 2014/5/31.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2009 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2009.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS), مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM) , مكافحة الفساد الإداري.
- حاصلة على شهادة الامتثال الدولية (ICA) من (International Compliance Association).

السيد هاني حسن محمود منسي
مدير دائرة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين : 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يملكون أسهماً بنسبة 1% فأكثر لسنة 2017 والمقارنة مع السنة السابقة 2016 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2017	النسبة 2016	المستفيد النهائي من الأسهم 2017	حالة الأسهم* 2017
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	الأردنية	41,115,777	%23.245	نفسه	مرهون 15,596,767
شركة الشمال الأردنية لتجارة العامة	الأردنية	25,735,753	%12.867	توفيق شاكر فاخوري، نعمت توفيق فاخوري	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	ليث ن غيث ن رشيد فرعون، حنا بنت غيث ن رشيد فرعون، رباح ن غيث ن رشيد فرعون، لانا بنت غيث ن رشيد فرعون، هالم بنت عبدالرحمن ن فرعون	مرهون 6,095,860
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	الأردنية	12,236,424	%6.118	وائد توفيق شاكر فاخوري، سامر توفيق شاكر فاخوري	-
المصرف التجاري العربي	اللبنية	9,090,909	%4.545	-	-
السيد سامر توفيق شاكر فاخوري	السعودية	8,033,561	%4.016	نفسه	-
الفاخلة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	5,603,838	%2.802	نفسها	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	الأردنية	5,381,490	%2.690	نفسه	-
السيد حسني جاد حسني الكردي	الأردنية	3,914,653	%1.957	نفسه	-
المغفلة محمد نصري نادر ناصر	الأردنية	3,000,000	%1.500	نفسها	-
شركة البيامعة للاستثمارات العامة	الأردنية	2,490,648	%1.245	وائد توفيق شاكر فاخوري، سامر توفيق شاكر فاخوري	-
السيد صديق عمر هاشم أبو سيدو	الأردنية	1	%0.000	نفسه	-
السيد افتيق يسر ن محمد ن عبد القادر	السعودية	-	%3.189	-	-

* حالة الأسهم 2017 (مرهونة كلياً أو جزئياً).

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2017 (صفحة 19).

6. درجة الاعتماد على مورّدين محدّدين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورّد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الشرق العربي للتأمين	%10.36

- لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً أوخارجياً بشكلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. - لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. - لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 185).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 117).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 118).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 119).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	91	9	1	2
دبلوم عالي	6	1	-	-
بكالوريوس	1,406	144	2	5
دبلوم	261	34	-	-
ثانوية عامة	79	11	-	-
دون الثانوية	173	17	1	1
المجموع	2,018	216	4	8

ج- برامج التدريب لسنة 2017 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	358	4,863
الدورات الخارجية	67	144
المجموع	425	5,007

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:

الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
بنكية / مصرفية	259	2,488
إدارة المخاطر والامتثال	93	1,859
التسويق ومهارات البيع	25	489
شهادة مهنية	10	36
مالية وتدقيق والاستثمارية	7	9
أخرى	31	126
المجموع	425	5,007

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 152), وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:
تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك .

مخاطـر التشغيـــل:
وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية .

مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:
- مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.
- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:
وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:
- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) .
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.
- وتنشأ مخاطر السوق من:
  - التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
  - تقلبات أسعار الفائدة.
  - تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.
  - الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
  - حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطــر الامتثـال:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات الساريه والقوانين والانظمة المصرفية المهنيه والاخلاقيه الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية .

مخاطر أسعار الفائدة:
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:
وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية .

مخاطر أسعار الأسهم:
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2017:
وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 18)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2017.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2017 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2013 -2017:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2013-2017)						المبلغ بآلاف الدنانير	
السنة المالية	حقوق المُلكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2013	316,986	4,506	50,204	23,265	%15	-	2.50
2014	335,746	4,116	59,999	31,020	%20	-	2.65
2015	362,242	4,703	61,966	31,020	%20	44,900	2.60
2016	405,447	6,989	62,315	36,000	%18	-	2.88
2017	433,665	5,491	67,583	36,000	%18	-	3.00

2015	تم توزيع 44.9 مليون دينار/ سهم بتاريخ 2016/4/19

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2017:
أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2017	2016
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%11.15	%10.78
2	العائد على رأس المال	%22.8	%21.1
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.86	%1.86
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	22,601 دينار	19,647 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.30	%4.84
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.10	%0.75
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.20	%4.08
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%4.50	%4.59

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2018 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق(دينار)
بنك الأردن	78,400
بنك الأردن – سورية	15,000
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,060
شركة الأردن للتأجير التمويلي	2,900
المجموع	100,360

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات (13,920) دينار لسنة 2017.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2017	عدد الأسهم 2016
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,735,753	25,735,753
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً وممثل الشركة	أردنية	5,381,490	6,447
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	150,000	133,658
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	200	-
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	352,000	351,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس الإدارة	أردنية	149,964	11,574
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	11,342
السيدة شذا عبد المجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	37,212	34,622
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	67,199	62,656
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	16,051	14,749
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	13,845	12,780
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,569	10,569
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	138,039	138,039
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	51,579	51,579
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,490,648	2,490,648
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	775,970	724,585
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,236,424	12,236,424
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	8,446	10,000
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,615	6,615
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	31,447
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	6,447
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	-
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	لبنانية	5,000	-
الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	أردنية	169,091	117,383
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة لغاية 2017/4/17	أردنية	1,325,000	1,300,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	300,000	300,000
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,735,753	25,735,753
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة لغاية 2017/4/17	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس	ممثل الشركة لغاية 2017/1/11	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2017	عدد الأسهم 2016
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام بالوكالة	أردنية	42,079	42,079
الدكتور ناصر مصطفى"محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	-	1,000
سلين ناصر مصطفى خريشي	الأبناء	أردنية	-	2,500
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	148,670	106,950
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	117,267	116,267
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	70,000	61,000
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 2017/4/18	أردنية	34,500	41,500
السيدة نداء حسن محمد أبو زهرة	الزوجة	أردنية	9,000	9,000
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	أردنية	5,000	2,952
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2017 و2016:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2017	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2016
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الادارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	32,529	32,529
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة ابولو للاستثمارات التجارية	-	-
		الشرق الأوسط للكيبلات المتخصصة	-	-
		العربية للتأمين	-	-
		عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة	-	-
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة	شركة كيبلك / الكويت	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة السكري وشركاه / محامون	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة لغاية 2017/4/17	شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا	-	-
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة لغاية 2017/1/11	شركة تريادة للاستثمارات الدولية	-	-

• لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2017 :

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	30,000	5,000	35,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	21,083	-	21,083
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	30,000	5,000	35,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	30,000	5,000	35,000
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	30,000	5,000	35,000
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	29,032	-	29,032
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	30,000	5,000	35,000
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	30,000	5,000	35,000
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	21,083	-	21,083
السيد وسام ربيع صعب	عضو مجلس إدارة	21,083	-	21,083
الدكتور عبد الرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	8,917	5,000	13,917
السيد يحيى زكريا محمد القضمانـي	عضو مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	8,917	5,000	13,917
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس الإدارة وممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة لغاية 2017/4/17	8,917	5,000	13,917
السيد عمار محمود عبد القادر أبو ناموس	عضو مجلس الإدارة وممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية لغاية 2017/1/11	968	5,000	5,968
المجموع		330,000	55,000	385,000

يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2017:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام بالوكالة أمين سر مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17	242,176	51,712	5,350	299,238
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	145,491	32,304		177,795
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	204,248	73,505		277,753
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية	107,480	26,155		133,635
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	80,924	20,598		101,522
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية	65,871	18,088		83,959
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	105,344	5,965		111,309
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة اعتباراً من 2017/4/18	81,285	-	12,650	93,935
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	50,386	7,044		57,430
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	54,143	9,148		63,291
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	39,348	4,963		44,311
المجموع		1,176,696	249,482	18,000	1,444,178

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع
بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي (736.4) ألف دينار, وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم صندوق أسَر شهداء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	83,333
تبرع المتحف الوطني للأطفال	54,167
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	51,700
دعم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز	35,000
دعم مؤسسة التعاون	31,942
منحة طالب في King's Academy	28,360
دعم جمعية أهالي وأصدقاء الأشخاص المعوقين	25,500
دعم جمعية الأسرّة البيضاء/ منتدى الرواد الكبار	25,300
دعم مركز الحسين للسرطان	25,000
دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	25,000
منح صندوق بنك الأردن الجامعية/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	25,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	135,576
دعم التعليم	83,715
دعم الأنشطة الثقافية	29,036
دعم الأنشطة البيئية	23,333
دعم الأنشطة الرياضية	10,550
متفرقات	43,897
الإجمالي	736,409

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:
لقد أوكل البنك لشركته التابعة "شركة تفوّق للاستثمارات المالية" مهمة إدارة محفظة استثمارية للبنك مقابل أتعاب إدارة سنوية. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية, والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (38) حول البيانات المالية, وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية, كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:
أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:
استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تعنى بهذا الجانب؛ حيث قدم البنك الدعم للملتقى الوطني للتوعية والتطوير من خلال دعم المبادرة الوطنية للسلامة المرورية, إضافة إلى دعم المؤتمر الثامن للسلامة المرورية الذي ينظمه المعهد المروري الأردني. كما قام البنك بتقديم دعمه للجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة أشجار مثمرة في منطقة الأغوار الوسطى للعائلات المحتاجة لتأمين مصدر دخل لهم.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:
استمر البنك في الاضطلاع بدوره المحوري في المسؤولية المجتمعية من خلال استمرار دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة, وبما ينسجم مع أسس الحاكمية المؤسسية للبنك ورسالته ومنظومة قيمه. هذا وقد واصل بنك الأردن دعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية.

وإيماناً من البنك بأهمية قطاع التعليم في بناء جيل قادر على التميز وإحداث التقدم والتطور للمجتمع في مختلف المجالات, فقد استمر البنك في دعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم, ومن أبرزها استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البنك ومتحف الأطفال من خلال مبادرة "الأيام المفتوحة" للسنة التاسعة على التوالي, والتي أتاحت الدخول المجاني للمتحف للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر.

هذا بالإضافة إلى دعم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز الذي يهدف إلى تعزيز ثقافة التميز لدى الشركات والمؤسسات عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والإبداع والجودة. كما استمر البنك في تنفيذ المنح الدراسية التي يدعمها وشملت: منح كلية العلوم التربوية والآداب – الأونروا, ومنح صندوق بنك الأردن بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, ومنح جمعية مؤسسة إيليا نقل. كما قدم البنك دعمه أيضاً لبرنامج البعثات التعليمية الجامعية الذي تنفذه الأميديست, إضافة إلى تقديم الدعم لعدد من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

جـ. البيانات المالية السنوية 2017
البيانات المالية السنوية 2017 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) والمقارنة مع السنة السابقة 2016, وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

د. تقرير مدققي حسابات البنك
تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG) حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2017 (صفحة 39).

هـ. الإقرارات
عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية:
1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2018.
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2017 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	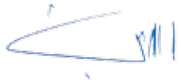
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	عضو مجلس إدارة	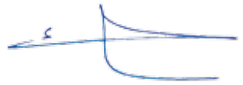
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	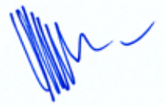
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	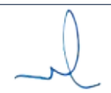
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد وسام ربيع صعب*	عضو مجلس إدارة	

* نظراً لارتباط السيد وسام ربيع صعب بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي سنة 2017, فإن توقيعه لم يظهر في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بالوكالة ومدير دائرة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2017.

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام بالوكالة

مدير دائرة الرقابة المالية

الحاكمية المؤسسية

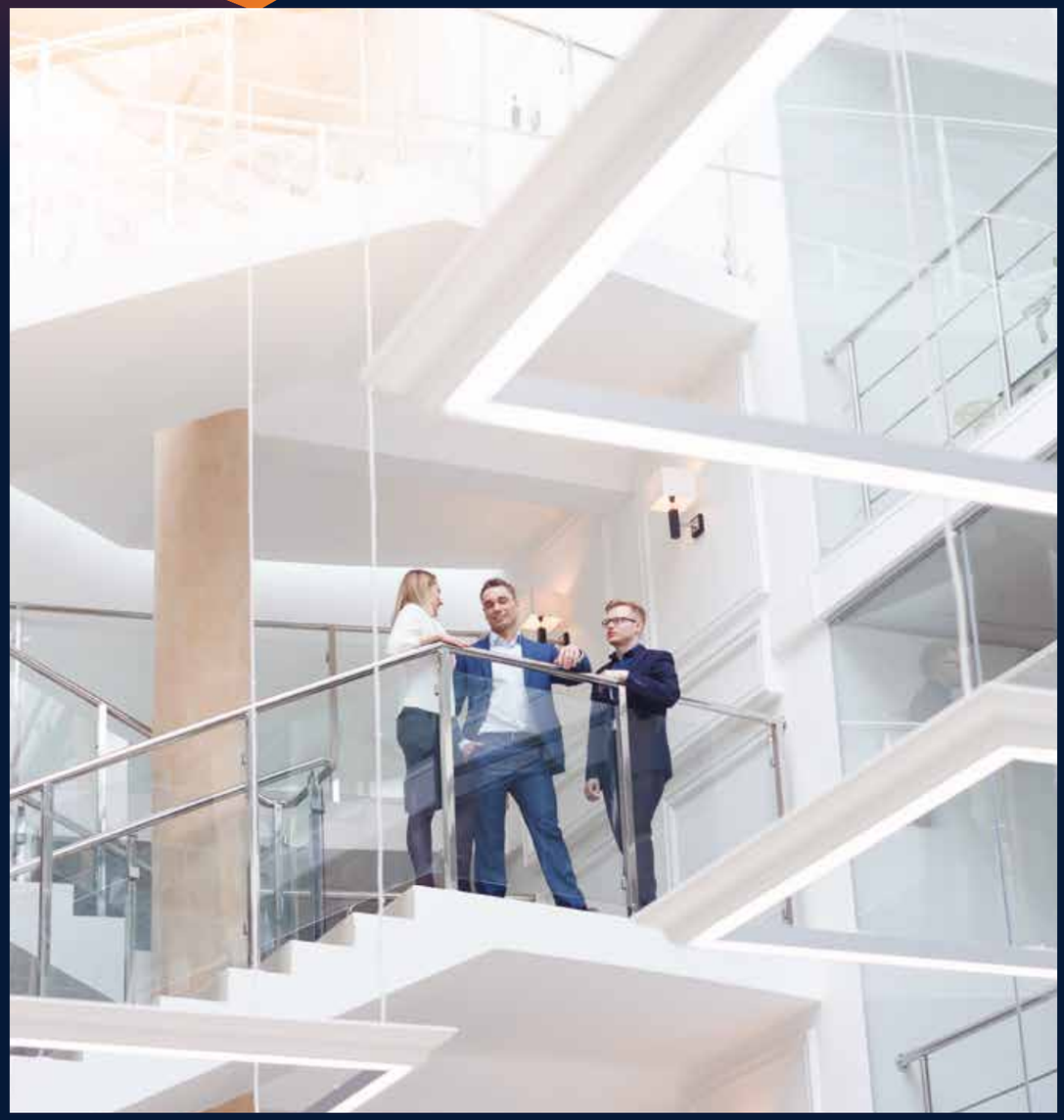

الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة, وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية, كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن, إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته, إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. ويتضمن التقرير دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بالإضافة لتقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

حرصاً من البنك على الوصول إلى أفضل الممارسات الإدارية, فقد قام البنك بالفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام, وتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل منهما.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً, ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث وتم تصويب أوضاع أعضاء المجلس وفقاً لذلك, كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2017 (10) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد, حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية, يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة اعتباراً من **2017/4/18**

الاسم	الصفة	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً/ متفرغاً	10	4,928
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب الرئيس	5	150
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	10	18,865
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	9	-
السيد" شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	9	66,782
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	8	647
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	10	3,152
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	10	59
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضواً	10	138,245
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	7	3,232
السيد وسام ربيع صعب	عضواً	4	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7	-

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان/نائب الرئيس لغاية 2017/4/17

السيد يحيى زكريا محمد القضماني/ عضواً لغاية 2017/4/17

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ عضواً لغاية 2017/4/17

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس/ عضواً لغاية 2017/1/11

السيد صالح رجب عليان حماد/ أمين سر مجلس الإدارة لغاية 2017/4/17

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته, وهي لجنة التدقيق, لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية, لجنة الترشيحات والمكافآت, لجنة إدارة المخاطر, اللجنة التنفيذية, لجنة الامتثال, ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد محمد أنور مفلح حمدان	رئيساً	9
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضواً	8
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	7
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (9) مرات.
وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.
هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2017 (4) مرات.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين بالحد الأدنى وتتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	3
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	2
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (3) مرات.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل, وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً	7
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	7
السيد صالح رجب عليان حماد	عضواً	7
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	عضواً	6
السيد نادر محمد خليل سرحان	عضواً / أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	7

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (7) مرات.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	49
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	51
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	45
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	32
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	51
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		51

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (51) مرة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء بحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين بمن فيهم رئيس اللجنة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً	5
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	7
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (8) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً	3
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	1
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	1

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2017 (3) مرات.

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتكون أغلبية أعضائها مستقلين. وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد حسام راشد رشاد مناع	رئيساً	-
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	-

لم تعقد اللجنة أي اجتماع خلال عام 2017, حيث تم تشكيل اللجنة نهاية عام 2017.

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناءً عليه, ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس, فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر والامتثال أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته, وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص, والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة, تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ. إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
ب. إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.
ج. تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية, وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
د. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
هـ. تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
ز. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها.
ج. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تنفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن, وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
ط. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ي. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
ك. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي :

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر :

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر, وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها, ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان, تشغيل, سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات, دائرة ائتمان SME, دائرة ائتمان الأفراد, دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر محافظ الائتمان, بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CAREweb لإدارة المخاطر التشغيلية, وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة, هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل دوري , أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التاليــة:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بسقوف المخاطر والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك, ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج. تقوم لجان البنك, مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
د. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
هـ. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة, وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة إدارة المخاطر.
و. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال, وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك, وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
ز. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثـــال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك, وتثقيف وتوعية كافة الموظفين, بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية, كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى في التحقق المالي والضريبي (Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير, وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA), ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.
د. رفع التقارير الدورية حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة الامتثال /مجلس الإدارة.
هـ. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:

- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحقق المالي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات الـ FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5- التقارير المالية :

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك, بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية, إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع, وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم, كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته, وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية, بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك

الموضـــوع	الصفحـــة
أولاً : المقدمـــــــــة	156
التعريفـــــــــات	156
الرؤية والرسالة	157
قيمنا الجوهرية	157
منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	158
نطاق الحاكمية المؤسسية	159
ثانياً : المحور الأول (مجلس الإدارة ولجانه)	160
مبادئ وأحكام عامة	160
شروط عضوية مجلس الإدارة	160
تشكيلة مجلس الإدارة	161
رئيس مجلس الإدارة	161
مسؤوليات مجلس الإدارة	161
مجموعة بنك الأردن	164
لجان مجلس الإدارة:	164
لجنة التدقيق	165
لجنة الترشيحات والمكافآت	166
لجنة إدارة المخاطر	167
لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	168
اللجنة التنفيذية	169
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	169
لجنة الامتثال	170
اجتماعات مجلس الإدارة	170
أمانة سر مجلس الإدارة	170
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	171
ثالثاً : المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	171
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	171
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	172
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	172
رابعاً : المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	173
خامساً : المحور الرابع (البيئة الرقابية)	173
التدقيق الداخلي	174
التدقيق الخارجي	174
إدارة المخاطر	175
الامتثال	175
التقارير المالية	175
السلوك المهني	176
سادساً : المحور الخامس (معاملة المساهمين)	176
سابعاً : المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	177
ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	178

المقدمـــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوَّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنى الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم, نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك, من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك, وكافة السلطات الرقابية, ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن, قد أخذ على نفسه التزاماً, أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز, نعظم قيمة العمل المؤسسي, ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته, والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية, فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك, وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر, وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفـــــــات:

الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يوجَّه ويُدار به البنك, والذي يهدف الى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن, وحماية مصالح المودعين, والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين, والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

عضو مستقل	عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحدّ من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك, والذي تتوفر فيه الشروط التالية: **تنفيذاً لحكم المادة رقم 2 / ز "التعريفات" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د " تشكيلة المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. **تنفيذاً لحكم المادة رقم 6 / د "تشكيلة المجلس/ متطلبات استقلالية العضو" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.** - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. - أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. - أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال, بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية
أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

2.2 الرسالة
بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

3. قيمنا الجوهرية

3.1. النزاهة
تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2. الشفافية
الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3. الابتكار
السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة, والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4. العمل الجماعي
العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5. الانتماء
الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6. الريادة
العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة, تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7. خدمة المجتمع
تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي, حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية), علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك, وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة, ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1. مفهوم الحاكمية
تُعرَّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها, كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها, وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل, وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون, إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية
ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1. العدالة
العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين, المودعين, المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2. الشفافية
الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي, مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية
تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة, وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة
إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين, فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة
وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك, من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده, وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي
بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية, ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ. قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب. قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج. قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د. قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
هـ. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) الصادرة عن البنك المركزي الأردني متضمنة التعديلات الواردة بتعميم رقم 12186/2/10 تاريخ 2016/9/25.
و. قانون التجارة الأردني.
ز. ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة ولجانه)

1- مبادئ وأحكام عامة:
- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل, ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة, بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية, والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف, وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية, كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية, والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلي:
  - تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.
  - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 /ج "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

  - أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
  - اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
  - الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أياً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:
على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة الآف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلّة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور, أو بأية جريمة أخرى مخلّة بالأدب والأخلاق العامة, أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية, أو بالإفلاس ما لم يُرَدّ له اعتباره.
- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة, ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة, بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- ان يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

3- تشكيلة مجلس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هـذا ويمكـن للمجلـس طـرح موضـوع زيـادة أعضـاء المجلـس علـى الهيئـة العامـة للمسـاهمين إذا كانـت هنالـك مبـررات وظـروف تسـتدعي ذلـك.

4- رئيس مجلس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 /هـ "حدود للمسؤولية والمساءلة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المناطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مُقَّرة من مجلس الإدارة وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث تراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
  - البنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثلة.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.
- أية مهام أخرى يكلَّف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بنّاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البنّاء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
- التاكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة لعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبكتيّب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .

5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد وتحقيق هذه الأهداف واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5.3- اعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

5.4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5.5- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5.6- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5.7- تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي الحق باستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

5.8- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه، وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح، وعليه الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ في الاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة، هذا وعلى لجنة الترشيحات والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منتديات ... الخ.

5.9- على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته، على أن يراعي عدم التوسع في ذلك بما يخلّ بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.10- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الانظمة.

5.11- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.12- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

5.13- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.14- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

5.15- التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

5.16- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .
- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.17- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.18- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي :

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها, واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات, مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي او الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال, وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.19- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.20- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة, على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.21- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين وأنها تنشىء بنية إدارية فعّالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.22- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكّن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.23- التأكد من عدم تضارب المصالح سواءً من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.24- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 17 /ج " التدقيق الداخلي ""من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.25- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

5.26- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك, وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.27- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.28- التاكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.29- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي قد يواجهها.

5.30- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.31- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.32- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.33- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.34- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.35- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ عندما يكون البنك جزءاً من مجموعة بنكية والإفصاح عن أي تعارض للمصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث يشمل تعريف الأطراف آخذاً بعين الاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 16 /ب/ج " تعارض المصالح ""من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.36- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة معتمدة من مجلس الإدارة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12 " ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.37- -اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 " ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.38- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.39- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.40- اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يشتمل النظام على ما يلي كحد أدنى:

- إعطاء وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- إجمالي الدخل أو الربح ليسا العنصر الوحيد لقياس الأداء, ويؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضى العميل وغيرها.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/د "تقييم أداء الإداريين" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.41- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقرّه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 15/أ "المكافآت المالية للإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

5.42- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.43- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

5.44- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.45- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 12/ب "ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة, وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة, وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق, المخاطر, ... الخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس و رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني, ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين, ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك, وأن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب/ 1 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة"من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويقرّ المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.
7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها, إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة, أو المقترح اعتبارها هالكة).

تنفيذاً لحكم المادة رقم 32 من قانون البنوك رقم (28 لسنة 2000)

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة, إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين, إنهاء عمل, مكافآت وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته, آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق .
7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.
7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.

7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، ووجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.30- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
7.1.2.31- مراجعه جميع تعاملات ذوي العلاقة مع البنك ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
7.1.2.32- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه, ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ ب /8 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة التدقيق "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ج/1 "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة / لجنة الترشيح والمكافآت "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.
7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك, بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن لا يكون قد شغل عضواً تنفيذياً في المجلس, خلال السنوات الثلاثة السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له, خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس, وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك, أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك, أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به, وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 6/ د "تشكيلة المجلس "والمادة رقم 12/ ب " ملاءمة أعضاء المجلس " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية العليا لمجلس الإدارة.

7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال اعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:
- وضع أهداف محددة.
- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

7.2.2.6- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.

7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها, واعتمادها من مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتديات .... الخ

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه ولأعضائه وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 14/ب "تقييم أداء الإداريين "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13/ج "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل , ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة التنفيذية العليا وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/د "اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها, ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر التركزات الائتمانية, مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.

7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).

7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.

7.3.2.14- التحقق من تلبية متطلبات الـ FATCA.

7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.

7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.

7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.

7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.

7.3.2.19- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة, ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

7.3.2.20- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10/ أ "اللجان المنبثقة عن المجلس /لجنة الحاكمية المؤسسية "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.4.2. مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـــة:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية ومراقبة تطبيقه.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفعالية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرغ الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر / الترشيحات والمكافآت) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 10 "اللجان المنبثقة عن المجلس" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

- أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء للنظر في الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية العليا, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم.
- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- أن يحضر أعضاء اللجنة اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً, وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف, وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 8 / ف "مهام مجلس الإدارة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات, وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى, وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيون بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة.
7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 7 / أ "لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات "تعليمات الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم 2016/65 تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة تكون أغلبية أعضائها مستقلين, وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 4 / ب "من تعليمات التعامل مع البنوك ذات أهمية نظامية رقم 2017/2 " الصادرة عن البنك المركزي الأردني تاريخ 2017/6/12.

7.7.2. مهام اللجنة

7.7.2.1- مراجعة سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها (سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية/ ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
7.7.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.7.2.3- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.
7.7.2.4- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.
7.7.2.5- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
7.7.2.6- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.7.2.7- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.7.2.8- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دائرة الامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.7.2.9- إعداد تقييم سنوي لمدير دائرة الامتثال.
7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال, وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع, فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلّمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد, وفقاً للمعطيات التالية:

- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس, وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيّد في سجل البنك ويدوّن فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك, وللمساهمين, وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبله ومن قِبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه. وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي الأردني بأسباب استقالة أو إنهاء خدمات كل من مسؤولي التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر وذلك قبل اتخاذ قرار قبول الاستقالة أو إنهاء الخدمات لأي منهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "احكام عامة وانتقالية "والمادة 8 / ز " مهام مجلس الإدارة " من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك. وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1.1- شروط ملاءمة العضوية:

- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1.2- المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 13 / ز "ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 9 / هـ "حدود المسؤولية والمساءلة "من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

- على المدير العام العمل على ما يلي:
  - تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
  - تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتاكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعَدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا :

3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.

3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الادنى:
  - عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
  - قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
  - الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.

3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:
- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
- أن تعبر عن أهداف البنك وقيّمه واستراتيجيته.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر, التدقيق, الامتثال, وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

3.16- أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيـــط ورسم السياسات)

1. التخطيـــط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي, وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط, ومن توفر خطط عمل مناسبة, ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.3- تحديد نقاط القوة, الضعف, الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل, ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال, وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياســات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك, الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة, والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحـور الرابع (البيئـة الرقابيـة):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
- إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
- تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).

7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة, على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.
1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية, وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.
1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها.
1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره, وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عيّن من أجلها.

- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الاشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.
- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد, أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافأتها بشكل كاف, هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1- إعداد سياسية الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة, وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة الامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

6.1- تبنّى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به من قبل كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية :(قواعد عامة, واجبات ومسؤوليات الموظفين, التعامل مع العملاء, التوثيق ودقة السجلات, وسائل الإعلام, سلوكيات محظورة, تعارض المصالح, آلية التبليغات والتحقيقات, أمن المعلومات).

6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:
- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله,وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
  - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
  - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)

سوف يعمل مجلس الإدارة على إستخدام أكثر الطرق فعالية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد, كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10-توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11-بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة, يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمون حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج, بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور السادس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية, والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك مَعنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ , علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين, المودعين, البنوك الأخرى, والجمهور بشكل عام, مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي ,أصحاب المصالح, المساهمين, اجتماعات الهيئة العامة, البنوك الأخرى, والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- تقديم ملخص دوري للمساهمين, والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية, وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).

- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية, أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية, وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
6- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته, مقدار حصته في رأسمال البنك, فيما إذا كان مستقلاً أم غير مستقل, عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك, مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينيه وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس, وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.
8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها, وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
10-شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
11-على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح.
12-على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية, إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
13-على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / د "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

14-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/3, 2/3, 3,3) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / هـ "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

15-على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات (1/4, 2/4, 3,4) بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

تنفيذاً لحكم المادة رقم 23 / و "أحكام عامة وانتقالية" من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم 2016/63 تاريخ 2016/9/1 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:
1- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
2- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات, تعليمات جديده من السلطات الرقابية...الخ).
3- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
4- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين, العملاء, أعضاء مجلس الإدارة , الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31, فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (06-5692572), أو الرقم المجاني (080022335) .
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo.
  - الفاكس 06-5600918.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - Call Center بعد أوقات العمل الرسمي.
- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2017 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات الإلكترونية, أسعار الفوائد والعمولات والرسوم, سلوك التعامل المهني, البطاقات الائتمانية والحوالات, العقود وشروط التعامل.

خدمات إلكترونية	أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	سلوك التعامل المهني	البطاقات الائتمانية والحوالات	العقود وشروط التعامل	المجمـوع
86	45	431	81	385	1028

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلـي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن
فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/ الشميساني/ ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/ الشميساني
ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ رقم البناية: 15
هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35
هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79
هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر
هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2
هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239
هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52
هاتف: 4680025/7 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182
هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98
هاتف: 5688391/2 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200
هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163
هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75
هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول
هاتف: 4893581/2 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82
هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77
هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2
هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101
هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15
هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبدالله
هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية
هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري
هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40
هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138
هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات
هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد
هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22
هاتف: 5861235/6 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة (صحابي)
هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة
هاتف: 5826647/38 فاكس: 5826649 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65
هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292
هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية
هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبداللّـه بن رواحة / رقم البناية: 14
هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي
هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني
هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية
هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش
هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل
هاتف: 5510825 فاكس: 5510948 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة
هاتف: 5513208 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب
هاتف: 4025694 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول
هاتف: 4011420 فاكس: 4011425 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص
هاتف: 5505450 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك
هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل
هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121
هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمّان - العقبة
هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. ياجوز
هاتف: 05/3744038 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)
هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبداللّـه الثاني
هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد
هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان
هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما
هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد.مدينة الحسن الصناعية
هاتف: 06/5609200 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72
هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454053 فاكس: 02/6454973 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّـه
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الـله/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّــه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. عين خيرالدين
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الـله/ بيتونيا/ ش. يافا/ المنطقة الصناعية
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّــه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين

مرفأ البحرين المالي/ البرج الغربي
هاتف: 0097317503051 فاكس: 0097317503030
ص.ب.20705 المنامة-البحرين

الهيكل الإداري / بنك الأردن - الإدارة العامة